نُزْهَةِ النَّظَر في تَوْضِيحِ نُخْبَةِ الفِكَر في مُصْطَلَحِ أَهلِ الأثَر
الحافظ ابن حجر العسقلاني
رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

((وبه ثقتي)) [1]

((وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم)) [2] .

((وبه ثقتي وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً)) [3]

((رب يسر وتمم بالخير)) [4]

((الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً)) [5]

((وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم)) [6]

((وما توفيقي إلا بالله)) [7]

الحمدُ للهِ الذي لَمْ يَزَلْ عَلِيماً [8] قديراً حيّاً قيُّوماً ((مريداً)) [9] سَميعاً بَصيراً ، وأشهدُ أنْ لا إِله إِلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ ، وأُكبِّرُه [10] تَكبيراً .

وصلّى اللهُ عَلى سَيدِنا مُحَمَّدٍ الذي أَرْسَلَهُ [11] إِلى النَّاسِ كافةً بَشيراً ونَذيراً ، وعلى آلِ محمدٍ [12] وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تَسْليماً كثيراً .

أَمَّا بَعْدُ : فإِنَّ التَّصانيفَ في اصْطِلاحِ ((أَهلِ الحَديثِ)) [13] [14] قَدْ كَثُرَتْ للأئمةِ في القديمِ ((والحَديثِ)) [15] :

---

[1] () زيادة من ((هـ)) .
[2] () زيادة من ((ب)) .
[3] () زيادة من ((ص)) .
[4] () زيادة من ((ظ)) .
[5] () زيادة من ((ظ)) .
[6] () زيادة من ((ط)) .
[7] () زيادة من ((ن)) .
[8] () في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) : عالماً .
[9] () زيادة من ((ظ)) .
[10] () في ((ظ)) : وأكبر .
[11] () في ((ط)) : أرسل .
[12] () في ((ن)) : وعلى آلِهِ .
[13] () في ((ب)) : مصطلح .
[14] () هذه الكلمة مطموسة في ((ظ)) .
[15] () هذه الكلمة مطموسة في ((ظ)) .

فَمِن أَوَّلِ مَن صَنَّفَ في ذلك القاضي أبو محمَّدٍ الرَّامَهُرْمُزِيّ في كتابه ((المحدِّث الفاصل [16])) ، لكنَّه لم يَسْتَوْعِبْ [17] .
والحاكِمُ أبو عبدِ اللهِ النَّيْسَابوريُّ ، لكنَّه لم يُهَذِّبْ ولم يُرَتِّبْ .
وتلاه أبو نُعَيْم الأصبهانِيُّ [18] ، فعَمِل على كتابِهِ ((مُسْتَخْرَجاً)) ، وأبقى أشياءَ للمُتَعَقِّب .
ثمَّ جاءَ بعدَهم الخطيبُ أبو بكرٍ [19] البَغْدَاديُّ ، فصنَّفَ في قوانينِ الروايةِ كتاباً سمَّاه ((الكفايةَ)) ، وفي آدابِها كتاباً سمَّاه ((الجامعَ لآدابِ الشَّيْخِ والسَّامِعِ)) .
وقلَّ فنٌّ مِن فُنونِ الحَديثِ إلاَّ وقد صَنَّفَ { ظ / 1 ب } فيهِ كتاباً مُفْرَداً ، فكانَ [20] كما قال الحَافظُ أبو بكرِ بنُ نُقْطَةَ : كلُّ مَن أنْصَفَ عَلِمَ أنَّ المحَدِّثينَ بعدَ الخَطيبِ عِيالٌ على كُتُبِهِ .
ثمَّ جاءَ [بعدَهُم] [21] [بعضُ] [22] مَن تَأَخَّرَ عنِ الخطيبِ فأخَذَ مِن هذا العلمِ بنَصيبٍ :
فجمَع القاضي عِياضٌ [23] كتاباً لطيفاً سمَّاهُ الإلْماع ((في كتاب الإسماع)) [24] .
وأبو حفْصٍ المَيَّانِجيُّ جُزءاً سمَّاه ((ما لا يَسَعُ المُحَدِّثَ جَهْلُه)) .
وأَمثالُ { أ / 1 ب } ذَلك مِنَ التَّصانيفِ الَّتي اشتُهِرَتْ وبُسِطَتْ { هـ / 1 ب } ليتوفَّرَ عِلْمُها ، واخْتُصِرَتْ ليتيسَّرَ فهْمُها .
{ ن / 1 ب } إلى أَنْ جاءَ الحافِظُ الفقيهُ تقيُّ الدِّينِ أَبو عَمْرٍو عُثْمانُ بنُ الصَّلاحِ عبدِ الرحمنِ الشَّهْرَزُوريُّ – نزيلُ دمشقَ – ، [فجَمَعَ] [25] - لما وَلِيَ تدريسَ الحديثِ بالمدرَسَةِ الأشرفيَّةِ – كتابَه المَشهورَ ، فهَذَّبَ فنونَهُ ، وأَملاهُ شيئاً بعدَ شيءٍ ، فلهذا لمْ يَحْصُلْ [26] ترتيبُهُ على الوضعِ المُناسِبِ [27] ، واعتنى بتصانيفِ الخَطيبِ { ب / 1 ب }

16() في ((ن)) و((ظ)) : الفاضل .
17() في ((ص)) : يشف .
18() في ((ظ)) و((ص)) و((أ)) و((هـ)) : الأصفهاني .
19() في ((هـ)) : أبو بكر الخطيب .
20() في ((ص)) : وكان .
21() ليست في ((ط)) و((ظ)) و((هـ)) .
22() ليست في ((ن)) و((ب)) .
23() في ((ظ)) : العياض .
24() زيادة من ((ط)) .
25() ليست في ((ظ)) .
26() في ((ظ)) : يتحصل .
27() في ((ن)) و((ط)) و((ظ)) و((أ)) و((ب)) : المتناسب .

المُتفرِّقةِ [28] ، (فجمَعَ شَتاتَ) [29] مقاصِدِها ، وضمَّ إليها مِن غَيْرِها نُخَبَ [30] فوائِدِها ، { ط / 1 ب } فاجتَمَعَ في كتابِه ما تفرَّقَ في غيرِهِ ، فلهذا عَكَفَ النَّاسُ عليهِ وساروا بسَيْرِهِ ، فلا [31] يُحْصى كم ناظِمٍ [له] [32] ومُختَصِر ، ومستَدْرِكٍ [عليهِ] [33] ومُقْتَصِر ، ومُعارِضٍ [34] لهُ { ظ / 2 أ } ومُنْتَصِر !

فسألَني بَعْضُ الإخوانِ [35] أَنْ أُلَخِصَ لهُ [36] المُهِمَّ مِنْ ذَلكَ فلخَّصْتُهُ في أوراقٍ لطيفةٍ [37] سمَّيْتُها ((نُخْبَةَ الفِكَرِ في مُصْطَلَحِ [أهلِ] [38] الأثَرِ)) على ترتيبٍ ابْتَكَرْتُهُ ، وسبيلٍ انْتَهَجْتُهُ ، مع ما ضمَمْتُه [39] { ص / 1 ب } إليهِ مِن شوارِدِ الفرائِدِ [40] وزَوائِدِ الفوائِدِ .

فرَغِبَ إليَّ [جماعةٌ] [41] ثانياً أَنْ أَضعَ عَليها شرحاً يحُلُّ رموزَها ، ويفتحُ كنوزَها ، ويوضِحُ ما خَفِيَ على المُبْتَدئ من ذلك ، فأَجَبْتُه إلى سُؤالِهِ ؛ رجاءَ [42] الانْدِراجِ في تلكَ المسالِكِ .

فبالغتُ في شَرْحِها في الإيضاحِ والتَّوجيهِ ، ونبَّهْتُ عَلى خَبايا زواياها ؛ لأنَّ صاحِبَ البَيْتِ أَدْرَى بِما فيهِ ، وظَهَرَ لي أَنَّ إيرادَهُ [43] على صُورةِ البَسْطِ أليقُ ، ودَمْجَها { هـ / 2 أ } ضِمْنَ تَوضيحِها أَوْفَقُ ، فسلكْتُ { أ / 2 أ } هذهِ الطَّريقَةَ [44] القَليلةَ المسالِكِ [45] .

[فأقولُ] [46] طالِباً مِن [اللهِ] [47] التَّوفيقَ فيما هُنالِك :

الخَبَرُ ((قسم من أقسام الكلام يأتي في تعريفه ما يعرف به الكلام ((ثم يخرج من أقسام الكلام لأنه محتمل للصدق

28() في ((ن)) و ((ط)) و ((أ)) و ((ب)) : المفرَّقة ، وفي ((ظ)) : المعرفة .
29() غير واضحة في ((ط)) .
30() في ((ص)) : نجيب .
31() في ((هـ)) : ولا .
32() ليست في ((ب)) .
33() ليست في ((هـ)) .
34() في ((ص)) : ومعاوض .
35() في ((أ)) : إخواني .
36() في ((ط)) و ((ظ)) و ((ن)) : لهم .
37() في ((ط)) : قليلة .
38() ليست في ((ص)) .
39() في ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) و ((ن)) : ضممت .
40() في ((ن)) : الفوائد .
41() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) .
42() في ((ط)) : راجياً .
43() في ((ط)) : إبرازه .
44() في ((أ)) : الطريق .
45() في ((ن)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : السالك .
46() ليست في ((ظ)) .
47() ليست في ((ظ)) .

والكذب (([48] و [هو] [49])) [50] عندَ عُلَماءِ [هذا [51]] [52] الفنِّ مرادفٌ للحَديثِ .
وقيلَ : الحَديثُ : ما جاءَ عَنِ النَّبيِّ { ن / 2 أ } صلَّى اللهُ عليهِ [وعلى آلِهِ] [53] وسلَّمَ ، والخَبَرُ ما جاءَ عن [54] غيرِه ، ومِنْ ثَمَّ [55] قيلَ لمَن يشتغلُ بالتَّواريخِ وما شاكَلَها [56] : الإخباريُّ ، ولمن يشتغلُ بالسُّنَّةِ النبويَّةِ : المُحَدِّثَ .
وقيل : بيْنهما { ظ / 2 ب } عُمومٌ وخُصوصٌ مُطْلقٌ ، فكلُّ حَديثٍ خبرٌ من غيرِ عَكْسٍ .
وعبَّرْتُ [57] هنا [58] بالخبَرِ ليكونَ أشملَ ، فهو باعتبارِ [59] وصولِهِ إلينا إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ طُرُقٌ ؛ أي : [أسانيدُ] [60] كثيرةٌ ؛ لأنَّ طُرُقاً جمعُ طريقٍ ، وفعيلٌ في الكثرةِ يُجْمَعُ على فُعُلٍ – بضمَّتين –، وفي القلَّةِ على أفْعِلَةٍ .
والمرادُ بالطُّرُقِ [61] الأسانيدُ ، والإسنادُ حكايةُ ((عن)) [62] طريقِ المَتْنِ .
((والمتن هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام)) [63] .
وتلكَ الكثرَةُ أحدُ شُروطِ التَّواتُرِ إذا وَرَدَتْ بِلاَ حَصْرٍ عَدَدٍ { ب / 2 أ } مُعَيَّنٍ ، [بل] [64] [تكونُ [65]] العادةُ قد أحالتْ تواطؤهُم ((أو توافقهم)) [66] على الكذِبِ ، وكذا [67] وقوعُه منهُم اتِّفاقاً مِن [68] غيرِ قصدٍ .
فلا مَعْنى لِتعْيينِ العَدَدِ على الصَّحيحِ ، ومِنْهُم مَنْ عيَّنَهُ في الأربعةِ ، وقيلَ : في الخمْسةِ ، وقيل : في السَّبعةِ ، وقيل :

---

[48] () زيادة من ((أ)) .
[49] () ليست في ((هـ)) .
[50] () زيادة من ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) ، لكن في ((ط)) ما عرف بدلاً من ما يعرف ، والعبارة في هامش النسخة ((ظ)) .
[51] () في ((هـ)) : أهل ، وفي ((ظ)) : هذه .
[52] () ليست في ((ن)) .
[53] () ليست في ((ط)) و ((ظ)) و ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
[54] () في ((ظ)) و ((ص)) : من .
[55] () في ((أ)) : ثمة .
[56] () في ((ص)) : يشاكلها .
[57] () في ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) و ((ن)) : وعبر .
[58] () في ((ص)) : هاهنا .
[59] () في ((ص)) : باعتباره .
[60] () ليست في ((ظ)) .
[61] () في ((هـ)) بالطريق .
[62] () زيادة من ((ظ)) .
[63] () زيادة من ((ص)) .
[64] () ليست في ((ص)) .
[65] () في ((ظ)) و ((أ)) : يكون .
[66] () زيادة من ((ن)) .
[67] () في ((ن)) : أو .
[68] () في ((ن)) و ((ط)) و ((أ)) : عن .

في العشرةِ ، وقيلَ : في الاثنَيْ عَشَر ، وقيل : { هـ / 2 ب } في الأربعينَ ، وقيلَ : في السَّبعينَ ، وقيلَ غيرُ ذلك .
وتَمَسَّكَ كُلُّ قائل بدليل جاءَ فيه ذِكرُ [ذلكَ] [69] العَدَدِ ، فأفادَ [70] العِلْمَ ((للحال)) [71] ، { أ / 2 ب } وليسَ بلازِمٍ أَنْ يَطَّرِدَ في غَيْرِهِ لاحتمالِ الاخْتِصاصِ .
فإذا وَرَدَ الخَبَرُ { ط / 2 أ } كذلك وانْضافَ إليهِ أَنْ يستويَ الأَمْرُ فيهِ في الكثرةِ المذكورةِ من ابتدائِهِ إلى انتهائِهِ – والمرادُ بالاستواءِ أَنْ لا تَنْقُصَ الكَثْرَةُ { ظ / 3 أ } المَذكورةُ في بعضِ المَواضِعِ لا أَنْ لا تَزيدَ [72] ، إذ الزِّيادَةُ [هُنا] [73] مطلوبةٌ [74] مِن بابِ أَوْلى [75] – ، وأَنْ يكونَ مُسْتَنَدُ انتهائِهِ [76] الأمرَ المُشاهَدَ أو المَسموعَ ، لا مَا ثَبَتَ { ن / 2 ب } بِقَضِيَّةِ العَقْلِ الصِّرْفِ .
فإذا جَمَعَ هذهِ الشُّروطَ الأربعةَ ، وهي :
عَدَدٌ كثيرٌ أَحَالَتِ العادةُ تواطُؤَهُمْ [و] [77] توافُقَهُم [78] على الكَذِبِ .
((و)) [79] رَوَوْا { ص / 2 أ } ذلك عن مِثْلِهِم من الابتداء إلى الانتهاءِ .
وكان مُسْتَنَدُ انْتِهائِهِمُ الحِسَّ .
وانْضافَ إلى ذلك أَنْ يَصْحَبَ [80] خَبَرَهُمْ إِفَادَةُ العِلْمِ لِسامِعِهِ .
فهذا هو المتواتِرُ . وما تَخَلَّفَتْ إِفَادَةُ العِلْمِ عنهُ (كانَ مَشْهوراً فقَط . فكلُّ [81] متواتِرٍ مشهورٌ [82] ، من غيرِ عَكْسٍ .

---

[69] () ليست في ((ط)) .
[70] () في ((ظ)) : وأفاد .
[71] () زيادة من ((ص)) .
[72] () في ((هـ)) : يزيد .
[73] () ليست في ((ظ)) .
[74] () في ((أ)) : مطلوبة هنا .
[75] () في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((ب)) : الأولى .
[76] () في ((هـ)) : مستندا انتهى به ، وفي ((أ)) : انتهائهم .
[77] () في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) : أو .
[78] () ليست في ((ظ)) و ((ب)) .
[79] () زيادة من ((ط)) .
[80] () في ((أ)) : تصحب .
[81] () في ((ص)) : وكل .
[82] () في ((أ)) : مشهورا .

وقد يُقالُ) [83] : إنَّ الشُّروطَ الأربعةَ إذا حَصَلَتْ اسْتَلْزَمَتْ حُصولَ العِلْمِ ، وهُو كذلك في الغالِبِ ، ((و)) [84] لكنْ قد تَتَخَلَّفُ [85] عنِ البَعْضِ لمانعٍ .

((كأن تحصل الإفادة ولم يحصل العلم كما إذا أخبر من لم يعتقد ذلك الخبر حصلت الإفادة ولم يحصل العلم)) [86] .

وقد وَضَحَ بهذا ((التقرير)) [87] تَعْريفُ [88] المُتواتِرِ .

وخِلافُهُ { هـ / 3 أ } قدْ يَرِدُ بلا حَصْرٍ [أيضاً] [89] ، لكنْ مع فَقْدِ [90] بعضِ الشُّروطِ ، أو مَعَ حَصْرٍ بِما فَوْقَ الاثنيْنِ ؛ أي : بثلاثةٍ فصاعِداً ما لمْ يَجْمَعْ [91] { أ / 3 أ } شُروطَ المُتواتِرِ [92] ، أو بِهِما ؛ أي : باثْنَيْنِ فقطْ ، أو بواحِدٍ [فقَطْ] [93] .

والمرادُ بقولِنا : ((أنْ يَرِدَ باثْنَيْنِ)) : أنْ [94] لا يَرِدَ بأقلَّ مِنْهُما ، فإنْ وَرَدَ بأكْثَرَ { ظ / 3 ب } في بعضِ المَواضِعِ [95] مِن السَّنَدِ الواحِدِ لا يَضُرُّ ، إذ الأقلُّ في هذا [العِلْمِ] [96] يَقْضي على الأكْثَرِ [97] .

فالأوَّلُ [98] : ((و)) [99] ((هو)) [100] المُتواتِرُ [101] ، وهو المُفيدُ للعِلْمِ اليَقينيِّ ، فأخرَجَ النَّظريَّ على ما يأْتي تقريرُه ، بِشروطِهِ [((أي)) [102] التي تَقَدَّمَتْ .

{ ب / 2 ب } واليَقينُ : هو الاعتقادُ الجازِمُ المُطابِقُ ، وهذا هو المُعْتَمَدُ : أنْ [[103] الخَبَرَ [104] ((الواحد)) [105] المُتواتِرَ

---

[83] () غير واضحة في النسخة ((ط)) .
[84] () زيادة من ((هـ)) .
[85] () في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : يتخلف ، وفي النسخة ((ظ)) الكلمة غير واضحة هل هي : يتخلف أم تتخلف .
[86] () زيادة من ((أ)) .
[87] () زيادة من ((أ)) .
[88] () في ((ص)) : التعريف .
[89] () ليست في ((ص)) .
[90] () في ((ظ)) قصد .
[91] () في ((ن)) و ((ط)) : تجتمع ، وفي ((هـ)) و ((ظ)) : يجتمع .
[92] () في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) : التواتر .
[93] () ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
[94] () في ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) : أي .
[95] () في ((ظ)) : للواضع .
[96] () ليست في ((ن)) و ((ظ)) و ((ط)) .
[97] () في ((ط)) : الكثرة .
[98] () في ((ظ)) : والأول .
[99] () زيادة من ((ص)) .
[100] () زيادة من ((ب)) و ((هـ)) .
[101] () في ((ط)) : المواتر .
[102] () زيادة من ((ن)) .
[103] () غير واضحة في ((ط)) .
[104] () في ((ظ)) و ((ص)) و ((ط)) و ((أ)) و ((ب)) و ((ن)) و ((هـ)) : خبر .
[105] () زيادة من ((ص)) .

(106) يُفيدُ العِلْمَ الضَّروريَّ ، وهو الذي ((لا)) (107) يَضْطَّرُ الإنْسانُ إليهِ (108) بحيثُ لا يُمْكِنُهُ (109) دفْعُهُ .
وقيلَ : لا يُفيدُ العلمَ إلاَّ نَظَرِيّاً !
وليس بشيءٍ ؛ لأنَّ العِلْم بالتَّواتُرِ (110) حاصِلٌ لمن ليس لهُ أهليَّةُ النَّظرِ (111) كالعامِّيِّ ، إذ النَّظرُ : ترتيبُ (112) [أمورٍ معلومةٍ] (113) أو مَظْنونةٍ يُتَوَصَّلُ بها (114) إلى عُلومٍ أو ظُنونٍ ، وليس في العامِّيِّ أهلِيَّةُ ذلك ، فلو كان نَظَرِيّاً ؛ لما حَصَل لهُم .
ولاحَ { ن / 3 أ } بهذا التَّقريرِ (115) الفرْقُ بين العِلْمِ الضَّروريِّ والعِلْمِ النَّظَرِيِّ ، [إذ] (116) الضَّروريُّ يُفيدُ العِلْمَ بلا اسْتِدلالٍ ، والنَّظريُّ يُفيدُهُ لكِنْ مع الاستِدْلالِ على الإفادةِ (117) ، وأنَّ الضَّروريَّ يحْصُلُ لكُلِّ سامِعٍ ، والنَّظَرِيَّ لا يَحْصُلُ إلاَّ لِمَنْ فيهِ { ط / 2 ب } أهليَّةُ النَّظَرِ .
وإنَّما { هـ / 3 ب } أبْهَمْتُ (118) شُروطَ التواترِ (119) في الأَصْلِ ؛ لأنَّهُ على هذهِ الكيفيَّةِ ليسَ مِن مباحِثِ عِلْمِ الإسْنَادِ ، ((وإنما هو من مباحث أصول الفقه)) (120) إذ (121) عِلمُ { ظ / 4 أ } الإسْنادِ يُبْحَثُ فيهِ عن صِحَّةِ الحديثِ أوْ (122) ضَعْفِهِ ؛ لِيُعْمَلَ بهِ { أ / 3 ب } أو يُتْرَكَ مِن حيثُ صفاتُ الرِّجالِ ، وصِيَغُ الأداءِ ، والمُتواتِرُ (123) لا يُبْحَثُ عَنْ رجالِهِ ، بل يجبُ العملُ بهِ مِن غيرِ بَحْثٍ .
فائدةٌ : ذَكَرَ ابنُ الصَّلاحِ أنَّ مِثالَ المُتواتِرِ عَلى التَّفسيرِ المُتَقَدِّمِ يَعِزُّ وُجودُهُ ؛ إلاَّ أنْ يُدَّعَى ذلك في حَديثِ : ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ [مُتَعَمِّداً ؛ فَلْيَتَبَوَّأ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ] (124))) .

---

(106) في ((ن)) و ((ط)) : التواتر .
(107) زيادة من ((ص)) .
(108) في ((ن)) و ((ص)) : إليه الإنسان .
(109) في ((ص)) : يمكن .
(110) في ((ظ)) و ((ص)) : بالمتواتر .
(111) في ((ظ)) : لمن له ليس .
(112) في ((ن)) : بترتب .
(113) غير واضحة في ((ط)) .
(114) في ((ط)) : بهما .
(115) الكلمة غير واضحة في ((ن)) .
(116) ليست في ((ن)) .
(117) في ((ص)) : الإعادة .
(118) في ((ص)) : اتهمت .
(119) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : المتواتر وفي ((ط)) : المواتر .
(120) زيادة من ((أ)) .
(121) في ((ن)) : و .
(122) في ((ص)) : و .
(123) في ((هـ)) : والتواتر ، وفي ((ط)) : والمواتر .
(124) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .

وما ادَّعَاهُ مِن العِزَّةِ مَمْنوعٌ ، وكذا مَا ادَّعاهُ غيرُهُ مِن العَدَمِ ؛ لأنَّ ذلك نَشَأَ عَنْ [125] قِلَّةِ الاطِّلاعِ [126] على كَثْرَةِ الطُّرُقِ ، وأَحْوالِ الرِّجالِ ، وصفاتِهِمُ المُقتَضِيَةِ { ص / 2 ب } لإبعادِ العادَةِ أَنْ يَتَواطَؤوا عَلى كَذِبٍ [127] ، أو يَحْصُلَ منهُمُ اتِّفاقاً [128] .

ومِن أَحْسَنَ مَا يُقَرَّرُ [129] [بِهِ] [130] كونُ المُتواتِرِ مَوجوداً وُجودَ كَثْرةٍ في الأَحاديثِ أَنَّ [131] الكُتُبَ المشهورةَ المُتَداوَلَةَ [132] بأيدي [133] أَهْلِ العِلْمِ شَرْقاً وغَرْباً المَقْطوعَ عِنْدَهُم بِصِحَّةِ نِسْبَتِها إلى مُصَنِّفيها [134] ، إذا اجْتَمَعَتْ على إخراجِ حَديثٍ ، وتعدَّدَتْ طُرُقُه تعدُّداً تُحيلُ [135] العادةُ تواطُؤَهُمْ على الكَذِبِ إلى آخِرِ الشُّروطِ ؛ أفادَ العِلْمَ اليَقينيَّ بصحَّتِهِ إلى قائِلِهِ .

ومِثْلُ [136] [ذلكَ] [137] في الكُتُبِ المَشْهُورَةِ [كَثيرٌ [138]] [139] .

والثَّاني – { ن / 3 ب } { ظ / 4 ب } وهُو أَوَّلُ أقسام الآحادِ – : ما لَهُ طُرُقٌ مَحْصورةٌ { ب / 3 أ } بأكثرَ مِن اثْنَيْنِ وهُو المَشْهورُ عندَ المُحَدِّثينَ : سُمِّيَ بذلك { هـ / 4 أ } لوُضوحِهِ ، وهُوَ المُستفيضُ ؛ عَلى رأيِ جماعةٍ مِن أَئمَّةِ الفُقهاءِ ، [سُمِّيَ بذلك لانْتشارِهِ ، [و] [140] مِنْ فاضَ [141] الماءُ يَفيضُ فيضاً .

ومِنْهُم مَن غَايَرَ [142] بينَ المُسْتَفيضِ والمَشْهورِ ؛ بأَنَّ المُسْتَفيضَ يكونُ في ابْتِدائِهِ { أ / 4 أ } وانْتِهائِهِ سَواءً [[143] ، والمَشْهورَ أَعَمُّ مِنْ ذلكَ .

---

[125] () في " ظ " : من .
[126] () في " ن " و " هـ " و " ظ " و " أ " : إطلاع .
[127] () في " ظ " و " ط " و " ص " : الكذب .
[128] () في " ظ " : اتفاق .
[129] () في " ص " : تقرر .
[130] () ليست في " ص " .
[131] () في " ص " : إذ .
[132] () في " ظ " : المتداولة المشهورة .
[133] () في " هـ " : في أيدي .
[134] () في " ص " : مصنفها .
[135] () في " ظ " : يحيل .
[136] () في " ص " : ومثال .
[137] () ليست في " ن " .
[138] () في " ظ " : كثيرة .
[139] () ليست في " ص " .
[140] () ليست في " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " و " ن " .
[141] () في " ص " : أفاض .
[142] () في " ظ " : غار .
[143] () غير واضحة في " ط " .

ومنهُمْ مَن غايَرَ على كيفيَّةٍ أُخْرى ، وليسَ مِن مَباحِثِ هذا الفَنِّ .
ثمَّ المَشْهورُ يُطْلَقُ على مَا حُرِّرَ هُنا [144] وعلى ما اشْتُهِرَ على الألْسِنةِ ، فيشْمَلُ [145] ما لَهُ إسنادٌ واحِدٌ [146] فصاعِداً ، بل [ما] [147] لا يوجَدُ لهُ إسنادٌ أصْلاً .
والثَّالِثُ : العَزيزُ [148] وهُوَ : أنْ لا يَرْوِيَهُ أقَلُّ مِن اثْنَيْنِ عنِ اثْنَيْنِ ، وسُمِّيَ بذلك إمَّا لِقِلَّةِ وُجودِهِ ، [وإمَّا [149]] [150] لكونِهِ عَزَّ – أي : قَوِيَ – بمَجيئِهِ [151] مِن طَريقٍ [152] أُخْرى [153] .
ولَيْسَ شَرْطاً للصَّحيحِ ؛ خِلافاً لِمَنْ زعَمَهُ ، وهو أبو عَليٍّ الجُبَّائيُّ مِن المُعْتزلةِ ، وإليهِ يُومِئُ كلامُ الحاكِمِ أبي عبد اللهِ في ((علوم الحديثِ)) [حيثُ] [154] قال : الصَّحيحُ أنْ يَرْوِيَهُ الصَّحابِيُّ الزَّائِلُ عنهُ اسمُ الجَهالةِ ؛ بأنْ يكونَ لهُ راويانِ ، ثمَّ يتداوَلَهُ [155] { ظ / 5 أ } أهلُ [156] الحَديثِ إلى وَقْتِنا كالشَّهادَةِ [عَلى الشَّهادَةِ] [157] .
{ ط / 3 أ } وصَرَّحَ القاضي أبو بَكْرٍ بنُ العربيِّ في ((شَرْحِ البُخاريِّ)) بأنَّ ذلك شَرْطُ البُخاريِّ ، وأجاب [158] عمَّا [159] أُورِدَ عليهِ مِنْ ذلك بجوابٍ فيهِ نَظرٌ ؛ لأنَّهُ قال : فإنْ قيلَ : حديثُ ((إنما)) [160] الأعْمَالُ بالنِّيَّاتِ)) فَرْدٌ ؛لم يَرْوِهِ عَنْ عُمرَ إلاَّ عَلْقَمَةُ [161] !

144() في ((ظ)) : قرر ههنا .
145() في ((ظ)) : فيشتمل ، وفي ((ص)) : فشمل .
146() في ((أ)) : واحدا .
147() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) .
148() في ((ظ)) : الغريب .
149() في ((ص)) : أو .
150() ليست في ((ن)) .
151() في ((هـ)) : لمجيئه .
152() في ((أ)) : طرق .
153() في ((ص)) و ((ظ)) : آخر .
154() ليست في ((ص)) .
155() في ((أ)) : تتداوله .
156() في ((ص)) : أئمة .
157() ليست في ((ن)) .
158() في ((هـ)) : فأجاب .
159() في ((ن)) : عن ما .
160() زيادة من ((ن)) و ((ط)) .
161() في ((ص)) : لم يروه غير عمر ولا عنه إلا علقمة ، وفي ((هـ)) : لم يروه غير عمر ولا عن عمر إلا علقمة .

قالَ [162] : { هـ / 4 ب } قُلْنا : [قَدْ] [163] خَطَبَ بِهِ عُمَرُ [رضيَ اللهُ عنهُ] [164] عَلى المِنْبَرِ بحَضْرةِ الصَّحابَةِ ، فلولا أَنَّهُمْ يَعْرِفونَهُ لأنْكروهُ ! كذا قالَ !

وتُعُقِّبَ [165] ((عليه)) [166] بأَنَّهُ لا يَلْزَمُ مِنْ { ص / 3 أ } كَوْنِهِم سَكَتُوا عنهُ [167] أَنْ { ن / 4 أ } يَكُونوا [168] سَمِعوهُ مِنْ غَيْرِهِ ، وبأَنَّ هذا لو سُلِّمَ في عُمَرَ مُنِعَ [169] في [170] تَفَرُّدِ عَلْقَمَةَ [عنهُ] [171] ، ثمَّ تَفَرُّدِ مُحَمَّدِ بنِ إبْراهيمَ بِهِ عَنْ عَلْقَمَةَ ، ثُمَّ تَفَرُّدِ يَحْيَى بنِ سَعيدٍ بِهِ عَنْ مُحَمَّدٍ ؛ { أ / 4 ب } عَلى ما هُوَ الصَّحيحُ المَعْروفُ عِنْدَ المُحَدِّثينَ .

وقَدْ وَرَدَتْ لَهُم مُتابعاتٌ لا يُعْتَبَرُ [172] بِها [لِضَعْفِها] [173] .

وكَذا [174] لا نُسَلِّمُ [175] جَوابَهُ في غَيْرِ حَديثِ عُمَرَ [رضيَ اللهُ عنهُ] [176] .

قالَ ابنُ رُشَيْدٍ : { ب / 3 ب } ولَقَدْ كانَ يَكْفي [177] القاضيَ في بُطْلانِ ما ادَّعَى أَنَّهُ شَرْطُ البُخاريِّ أَوَّلُ حَديثٍ مَذكورٍ فيهِ .

وادَّعَى ابنُ حِبَّانَ نقيضَ دَعْواهُ ، فقالَ : إنَّ رِوايَةَ اثنَيْنِ عَنِ اثنَيْنِ إلى أَنْ يَنْتَهِيَ لا تُوجَدُ [178] أَصْلاً .

قُلْتُ : { ظ / 5 ب } إنْ [179] أرادَ [[بهِ] [180] أَنَّ] [181] رِوايَةَ اثْنَيْنِ فَقَطْ عَنِ اثْنَيْنِ فَقَطْ لا تُوجَدُ [182] [أَصْلاً] [183] ؛

162() في ((ص)) : فإن .
163() ليست في ((ط)) .
164() ليست في ((أ)) و ((ب)) و ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) .
165() في ((ظ)) : ويعقب .
166() زيادة من ((أ)) .
167() في ((ص)) : عليه .
168() في ((أ)) : يكون .
169() في ((أ)) يمنع .
170() في ((ص)) : من .
171() ليست في ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) و ((ن)) .
172() في ((ظ)) : تعتبر .
173() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) .
174() في ((ص)) : وكذلك .
175() في ((ن)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) : يسلم ، وفي ((ط)) : نم .
176() ليست في ((ظ)) و ((أ)) و ((ط)) و ((ن)) و ((ن)) .
177() في ((ص)) : يكتفي .
178() في ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((هـ)) : يوجد .
179() كلمة إن غير واضحة في ((ط)) .
180() ليست في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((ط)) و ((ب)) .
181() ليست في ((أ)) .
182() في ((هـ)) و ((ظ)) و ((أ)) : يوجد .
183() ليست في ((ط)) .

فيُمْكِنُ أَنْ يُسَلَّمَ ، وأَمَّا صُورَةُ العَزيزِ الَّتي حَرَّرْناها [184] فمَوْجودَةٌ بأَنْ لا يَرْوِيَهُ أَقَلُّ مِن اثْنَيْنِ عَنْ أَقَلَّ مِنَ اثْنَيْنِ . مثالُهُ : ما رَواهُ الشَّيْخانِ مِن حَديثِ أَنَس ، والبُخاريُّ مِن حديثِ أَبي هُرَيْرَةَ ((رضيَ اللهُ عنهُ)) [185] : أَنَّ رَسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ : ((لا يُؤمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إليهِ مِنْ والدِهِ وولَدِهِ ...)) الحديث .

[و] [186] رواهُ عَنْ أَنَس : قَتادَةُ وعبدُ العزيزِ بنُ صُهَيْبٍ ، ورواهُ عَنْ قتادَةَ : شُعْبَةُ وسعيدٌ ، ورواهُ [عَنْ] [187] عبدِ العزيزِ : إِسماعيلُ بنُ عُلَيَّةَ وعبدُ الوارِثِ ، ورواهُ عن كُلِّ جَماعَةٌ .

والرَّابِعُ : الغَريبُ { هـ / 5 أ } وهُوَ : ما يَتَفَرَّدُ [188] بِروايَتِهِ شَخْصٌ واحِدٌ في أَيِّ مَوْضِعٍ وَقَعَ التَّفَرُّدُ بِهِ مِنَ السَّنَدِ عَلى مَا سَيُقْسَمُ [189] إليهِ [190] الغَريبُ المُطْلَقُ والغَريبُ النِّسبيُّ . وكُلُّها أي : الأقسامُ الأرْبَعَةُ [المَذْكورةُ] [191] سوى الأوَّلِ ، وهو المُتواتِرُ آحادٌ ، ويُقالُ لكُلٍّ منها : خَبَرُ واحِدٍ .

وخَبَرُ الواحِدِ في اللُّغَةِ : ما يَرويهِ { أ / 5 أ } شَخْصٌ { ن / 4 ب } واحِدٌ ، وفي الاصطِلاحِ : ما لَمْ يَجْمَعْ { ظ / 6 أ } شُروط المُتواتِرِ [192] .

وفيها ؛ أي : [في] [193] الآحَادِ [194] : المَقْبولُ وهو : ما يَجِبُ العَمَلُ بِهِ عِنْدَ الجُمْهورِ

وَفيها المَرْدُودُ ، وهُو [الَّذي] [195] لَمْ يَتَرَجَّحْ [196] صِدْقُ { ط / 3 ب } المُخْبِرُ بِهِ ؛ لتوقُّفِ الاستدلالِ بها عَلى البَحْثِ عَنْ أحوالِ رواتِها ، دُونَ الأوَّلِ ، وهو المُتواتِرُ .

فكُلُّهُ [197] مَقْبولٌ لإفادَتِهِ [198] القَطْعَ بِصِدْقِ { ص / 3 ب } مُخْبِرِهِ بِخلافِ غَيْرِهِ مِنْ أَخبارِ الآحادِ .

184() في ((ظ)) : حسرناها .
185() زيادة من ((ظ)) .
186() ليست في ((ط)) .
187() ليست في ((ظ)) .
188() في ((ن)) و ((ص)) و ((ب)) : ينفرد ، وفي ((هـ)) : تفرد .
189() في ((ن)) و ((ط)) : سنقسم ، وهي في ((ط)) مشكولة هكذا : سَنُقَسِّمُ ، وفي ((هـ)) و ((ظ)) : سينقسم .
190() في ((ظ)) : إلى .
191() ليست في ((ن)) .
192() في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ط)) و ((ب)) : التواتر .
193() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((أ)) و ((ب)) .
194() في ((ص)) : الأحاديث .
195() ليست في ((ن)) .
196() في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : يرجح .
197() في ((ن)) : وكله .
198() في ((هـ)) : لإفادة .

لِكنْ ؛ إنَّما وَجَبَ العَمَلُ بالمَقْبولِ مِنها ، لأنَّها إمَّا أنْ يُوْجَدَ فيها أصلُ صِفَةِ القَبولِ – وهُو ثُبوتُ صِدْقِ النَّاقِلِ – ، أوْ أصلُ صِفَةِ الرَّدِّ – وهُو ثُبوتُ كَذِبِ النَّاقِلِ – أوْ لاَ :
فالأوَّلُ : يَغْلِبُ { ب / 4 أ } على الظَّنِّ [ثُبوتُ] (199) ((به)) (200) صِدْقِ الخَبَرِ لِثُبوتِ صِدْقِ ناقِلِهِ فيُؤخَذُ بِهِ .
والثَّانِي : يَغْلِبُ على الظَّنِّ ((به)) (201) كَذِبُ الخَبَرِ لِثُبوتِ كَذِبِ ناقِلِهِ فيُطْرَحُ .
والثَّالِثُ : إنْ وُجِدَتْ (202) قرينَةٌ تُلْحِقُهُ بأَحَدِ القِسْمَيْنِ الْتَحَقَ ، وإلاَّ فَيُتَوَقَّفُ فيهِ ، وإذا تُوُقِّفَ عَنِ العَمَلِ بِهِ صارَ كالمَرْدودِ ، لاَ لِثُبوتِ [صِفَةِ] (203) الرَّدِّ ، بل لِكَوْنِهِ لَمْ تُوجَدْ (204) ((به)) (205) فيهِ صفةٌ توجِبُ > القَبولَ ، واللهُ أعلمُ .
وقد يَقعُ (206) [فيها] (207) ؛ أي : في أخْبارِ الآحادِ المُنْقَسِمَة إلى مَشْهورٍ وعَزيزٍ وغَريبٍ ؛ مَا يُفيدُ العِلْمَ { ظ / 6 ب } النَّظريَّ بالقَرائِنِ ؛ عَلى المُختارِ ؛ خِلافاً لِمَنْ أبى ذلك .
والخِلافُ في التَّحْقيقِ لَفْظيٌّ ؛ لأنَّ مَنْ جَوَّزَ إطلاقَ العِلْمِ قَيَّدَهُ بِكونِهِ نَظَريّاً ، وهُو الحاصِلُ عن (208) الاسْتِدلالِ ، ومَنْ أبى الإطلاقَ ؛ خَصَّ لَفْظَ العِلْمِ بالمُتواتِرِ ، وما عَداهُ عِنْدَهُ [كُلُّهُ] (209) ظَنِّيٌّ ، لكنَّهُ (210) لا يَنْفي { أ / 5 ب } أنَّ ما (211) احْتفَّ ((منه)) (212) بالقرائِنِ أرْجَحُ ممَّا (213) خَلا عَنها .
والخَبَرُ المُحْتَفُّ بالقَرائِنِ أنواعٌ :
مِنْها مَا أخْرَجَهُ الشَّيْخانِ في صَحيحَيْهِما ممَّا لَمْ يَبْلُغْ [حَدَّ] (214) المتواتِرِ (215) ، فإنَّهُ احْتُفَّتْ (216) بِهِ قرائِنُ ؛ منها : جَلالَتُهُما في هذا الشَّأنِ .
{ ن / 5 أ } وتَقَدُّمُهُما في تَمْييزِ الصَّحيحِ على غيرِهما .

---

(199) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(200) زيادة من ((ظ)) .
(201) زيادة من ((ظ)) .
(202) في ((ظ)) : وجد .
(203) ليست في ((ظ)) .
(204) في ((ظ)) و ((ص)) و ((ب)) : يوجد .
(205) زيادة من ((ظ)) .
(206) في ((ن)) : تقع .
(207) ليست في ((ط)) .
(208) في ((ظ)) : من .
(209) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(210) في ((ن)) : ولكنه .
(211) في ((ط)) : من .
(212) زيادة من ((ص)) .
(213) في ((أ)) : ما .
(214) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((أ)) و ((ب)) .
(215) في ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) و ((ن)) : التواتر .
(216) في ((ظ)) و ((ص)) و ((ط)) و ((ب)) : احتف .

وتَلَقِّي العُلماءِ كِتابَيْهِما [217] بالقَبُولِ ، وهذا التَّلقِّي وحدَهُ أقوى في إفادةِ العلمِ مِن مُجَرَّدِ كَثْرَةِ الطُّرُقِ القاصرةِ عَنِ التَّواتُرِ .
إلاَّ أنَّ هذا مُخْتَصٌّ [218] بِمَا لَمْ يَنْقُدْهُ [219] أَحدٌ مِنَ الحُفَّاظِ [مِمَّا] [220] في الكِتابين ، وبما [221] لَمْ يَقَعِ التَّجاذُبُ بينَ مَدْلولَيْهِ مِمَّا [وَقَعَ] [222] في الكِتابينِ ، حيثُ لا تَرْجيحَ لاستِحالَةِ أَنْ يُفيدَ المُتناقِضانِ العِلْمَ بصِدْقِهِما من [غيرِ] [223] ترجيحٍ لأحدِهِما على الآخرِ .
وما عَدا ذلِكَ ؛ فالإجماعُ حاصِلٌ على تَسْليمِ صِحَّتِهِ .
{ ظ / 7 أ } فإنْ قِيلَ : إنَّما اتَّفَقوا على وُجوبِ العَمَلِ { ص / 4 أ } بِهِ لا عَلَى صِحَّتِهِ ؛ مَنَعْنَاهُ .
وسَنَدُ { ط / 4 أ } المَنْعِ أَنَّهُمْ مُتَّفِقونَ عَلى وُجوبِ العَمَلِ بِكُلِّ مَا صَحَّ ولوْ لَمْ يُخْرِجْهُ الشَّيْخانِ ، فلمْ يَبْقَ للصَّحيحين في هذا مَزِيَّةٌ ، والإجماعُ حاصِلٌ على أَنَّ لهُما مَزِيَّةً فيما [224] يَرْجِعُ إلى نَفْسِ [225] الصِّحَّةِ .
ومِمَّن [226] صَرَّحَ بإفادَةِ مَا خَرَّجَهُ الشَّيْخانِ العِلْمَ { ب / 4 ب } النَّظَرِيَّ : الأسْتاذُ أبو إسْحاقَ الإسْفَرايِينِيُّ ، ومِن أَئِمَّةِ الحَديثِ أبو عبدِ اللهِ الحُمَيْدِيُّ ، وأبو الفَضْلِ بنُ طاهِرٍ وغيرُهُما .
ويُحْتَمَلُ أَنْ يُقالَ : المَزِيَّةُ المَذْكُورَةُ كَوْنُ أَحادِيثِهِما أَصَحَّ الصَّحيحِ .
ومِنها : ((المَشْهورُ)) إذا كانَتْ لهُ طُرُقٌ مُتباينَةٌ سالِمَةٌ { أ / 6 أ } مِنْ ضَعْفِ الرُّواةِ ، والعِلَلِ .
وممَّن صَرَّحَ بإفادَتِهِ العِلْمَ النَّظَرِيَّ الأسْتاذُ أَبو مَنْصورٍ البَغْدادِيُّ ، والأسْتاذُ أبو بَكْرِ بنُ فُورَكٍ ((– بضم الفاء -)) [227] وغيرُهُما .

217() في ((ط)) و ((ن)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : لكتابيهما .
218() في ((ن)) و ((ط)) و ((أ)) و ((ب)) : يختص .
219() في ((ن)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ط)) و ((ب)) : ينتقده .
220() ليست في ((ص)) .
221() في ((ط)) : ومما .
222() ليست في ((ط)) .
223() ليست في ((ظ)) .
224() في ((ظ)) بما .
225() في ((ظ)) الكلمة غير واضحة .
226() في ((أ)) : ومما .
227() زيادة من ((ط)) .

ومِنها : ((المُسَلْسَلُ)) بالأئِمَّةِ الحُفَّاظِ المُتْقِنِينَ ، حيثُ لا يكونُ غَريباً ؛ كالحَديثِ [الَّذي] [228] يَرْويهِ أَحمَدُ بنُ حَنْبَلٍ مَثلاً ويُشارِكُهُ فيهِ غَيْرُهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ ، ويُشارِكُهُ [فيهِ] [229] غيرُهُ عنْ مالِكِ بنِ أَنسٍ ؛ فَإِنَّهُ يُفيدُ العِلْمَ عندَ سَامِعِهِ { ن / 5 ب } بالاستِدْلالِ مِن [230] [جِهَةِ] [231] جَلالَةِ رُواتِهِ ، وأَنَّ { ظ / 7 ب } فيهِمْ [232] مِنَ الصِّفاتِ اللاَّئِقَةِ المُوجِبَةِ للقَبولِ مَا يقومُ مَقامَ العَدَدِ الكَثيرِ مِنْ غَيْرِهِم .
ولا يَتَشَكَّكُ مَنْ لَهُ [أَدْنَى] [233] مُمارَسَةٍ بالعِلْمِ وأَخْبارِ النَّاسِ أَنَّ مالِكاً مَثلاً لو شافَهَهُ بخَبَرٍ أَنَّهُ صادِقٌ فيهِ ، فإذا انْضافَ إليهِ ((أيضاً)) [234] مَنْ هُو في تِلْكَ الدَّرَجَةِ ؛ ازْدَادَ قُوَّةً ، وبَعُدَ عَمَّا [235] يُخْشَى عليهِ مِنَ السَّهْوِ .
وهذهِ > [236] { هـ / 6 ب } الأَنْواعُ الَّتي ذكَرْناها لا يَحْصُلُ العلمُ بصِدْقِ الخَبرِ [237] منها إلاَّ للعالِمِ بالحَديثِ ، المُتَبَحِّرِ فيهِ ، العارِفِ بأَحوالِ الرُّواةِ ، المُطَّلِعِ عَلى العِلَلِ .
وكَوْنُ غيرِهِ لا يَحْصُلُ لهُ [العِلْمُ] [238] بصِدْقِ ذلكَ لِقُصورِهِ عن الأَوْصافِ المَذكورَةِ لا يَنْفي حُصولَ العِلْمِ للمُتَبَحِّرِ المَذْكورِ ، [واللهُ أَعلمُ] [239] .
ومُحَصِّلُ الأَنْواعِ الثَّلاثَةِ الَّتي ذَكَرْناها :
أَنَّ الأَوَّلَ : يَخْتَصُّ بالصَّحيحينِ .
والثاني : بِما لَهُ طُرُقٌ مُتَعَدِّدَةٌ .
والثَّالِثُ : بِما رواهُ الأَئمَّةُ .
ويمكِنُ اجْتِماعُ الثَّلاثةِ في حَديثٍ واحِدٍ ، فلا [240] يَبْعُدُ حينئذٍ القَطْعُ { ط / 4 ب } بصِدْقِهِ [241] ، { أ / 6 ب } [واللهُ أَعْلمُ] [242] .

228() ليست في ((ط)) .
229() ليست في ((ظ)) .
230() في ((ظ)) : عند .
231() ليست في ((ظ)) .
232() في ((ط)) : منهم .
233() ليست في ((ب)) .
234() زيادة من ((ص)) .
235() في ((ط)) و ((ن)) و ((أ)) و ((ب)) : ما .
236() هذا المقدار ساقط من النسخة ((هـ)) .
237() في ((هـ)) : المخبر .
238() ليست في ((ن)) .
239() ليست في ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) .
240() في ((أ)) : ولا .
241() في ((ظ)) : فلا ينقدح القدح بصحته .
242() ليست في ((هـ)) .

[ثمَّ الغَرابَةُ إِمَّا أَنْ تَكونَ [243] في أَصلِ السَّنَدِ ؛ أي : [في] [244] الموضعِ الَّذي يَدورُ الإسنادُ عليهِ ويَرْجِعُ ، ولو تَعَدَّدَتِ الطُّرقُ إليهِ ، وهو طرَفُهُ الَّذي فيهِ الصحابيُّ { ظ / 8 أ } أَوْ لاَ] [245] يَكونُ [246] كَذلكَ ؛ بأَنْ يَكونَ التَّفَرُّدُ في أَثنائِهِ ، { ب / 5 أ } كأَنْ يَرْوِيَه عَنِ الصَّحابيِّ أكثَرُ مِنْ واحِدٍ [247] ، ثمَّ [248] يتفرَّدُ [249] بروايَتِه عنْ واحِدٍ منهُم شَخْصٌ واحِدٌ .

فالأوَّلُ : الفَرْدُ المُطْلَقُ ؛ { ص / 4 ب } كَحديثِ النَّهْيِ عَنْ بيعِ الوَلاءِ وعَنْ هِبَتِهِ ؛ تفرَّدَ { ن / 6 أ } بهِ عبدُ اللهِ بنُ دينارٍ عنِ ابنِ عُمرَ .

وقد يَتَفَرَّدُ [250] بهِ رَاوٍ عَنْ ذلك المُتفرِّدِ [251] ؛ كحديثِ شُعَبِ الإيمانِ ؛ وقد [252] تفرَّدَ بهِ أبو صالحٍ عَنْ أَبي هُريرةَ ، وتفرَّدَ بهِ عبدُ اللهِ بنُ دينارٍ عَنْ أبي صالحٍ .

وقدْ يَسْتَمِرُّ التفرُّدُ في جميعِ رواتِهِ [253] أَوْ أَكْثَرِهِمْ ، وفي ((مُسْنَدِ البَزَّارِ [254])) و ((المُعْجَم الأوسط)) للطَّبرانيِّ أمثلةٌ كثيرةٌ لذلك .

والثَّانِي : الفَرْدُ النِّسْبِيُّ سُمِّيَ نسبيّاً لكونِ التفرُّدِ فيهِ حصلَ بالنسبةِ إلى شخصٍ معيَّنٍ ، وإِنْ { هـ / 7 أ } كانَ الحَديثُ في نفسِه مشهوراً .

وبقلَّ إطلاقُ الفَرْدِيَّةِ عليهِ ؛ لأنَّ الغَريبَ والفَرْدَ مُترادِفانِ لغةً واصْطِلاحاً ؛ إلاَّ أنَّ أَهْلَ ((هذا)) [255] الاصطِلاحِ غايَروا بينَهُما من حيثُ كَثْرَةُ الاستِعمالِ وقِلَّتُهُ .

فالفرْدُ أَكْثَرُ ما يُطْلِقونَهُ على الفَرْدِ المُطْلَقِ .

والغَريبُ أكثرُ ما يُطْلِقونَهُ عَلى الفَرْدِ النِّسْبيِّ .

وهذا مِن حيثُ إِطلاقُ الاسمِ [256] عليهِما .

243() في ((ظ)) : يكون .
244() ليست في ((ن)) .
245() ليست في ((ص)) .
246() في ((ط)) و ((أ)) و ((ب)) : تكون .
247() في ((ظ)) : أحد .
248() في ((ظ)) : لم .
249() في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ط)) و ((ب)) : ينفرد .
250() في ((ن)) و ((هـ)) و ((أ)) : ينفرد .
251() في ((ن)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ط)) : المنفرد .
252() زيادة من ((ظ)) .
253() في ((ظ)) : رواية .
254() في ((ظ)) : البزاز .
255() زيادة من ((ب)) .
256() في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ب)) : الاسمية .

وأَمَّا مِنْ حيثُ استِعْمالُهم { ظ / 8 ب } الفِعْلَ المُشْتَقَّ ؛ فلا يُفَرِّقونَ ، { أ / 7 أ } فَيقولونَ في المُطْلَقِ والنِّسْبيِّ : تَفَرَّدَ بِهِ فُلانٌ ، أَوْ [257] : أَغْرَبَ بِهِ فُلانٌ .
وقَريبٌ مِن هذا اختِلافُهُم في المُنْقَطِعِ والمُرْسَلِ ؛ ((و)) [258] هلْ هُما مُتغايِرانِ أَوْ لاَ ؟
فأَكْثَرُ المُحَدِّثين على التَّغايُرِ ، لكنَّهُ عندَ إطلاقِ الاسمِ ، وأَمَّا عندَ اسْتِعمَالِ [259] الفِعْلِ المُشْتَقِّ فيستَعْمِلونَ الإرسَالَ [260] فقَطْ فيَقولونَ [261] : أَرْسَلَهُ فلانٌ ، سواءٌ كانَ [ذلكَ] [262] مُرْسَلاً أَوْ [263] مُنْقَطِعاً .
ومِن ثَمَّ [264] أَطْلَقَ غيرُ واحِدٍ – مِمَّن لم يلاحِظْ مواضِعَ [265] اسْتِعمالِهِ [266] – { ط / 5 أ } على كثيرٍ مِن المُحدِّثينَ أَنَّهُم لا يُغايِرونَ بينَ المُرْسَلِ والمُنْقَطِعِ !
وليسَ كذلك ؛ لما حَرَّرناهُ ، وقلَّ مَن نبَّهَ على النُّكْتَةِ في ذلك ، [واللهُ أعلمُ] [267] .
وخبرُ الآحادِ ؛ بنقلِ عَدْلٍ تامِّ الضَّبْطِ ، مُتَّصِلَ السَّنَدِ ، غيرَ مُعَلَّلٍ ولا شاذٍّ : هو الصَّحيحُ لذاتِهِ ، وهذا [268] أَوَّلُ تقسيمٍ مقبولٍ [269] { ب / 5 ب } إلى أَربعةِ أَنواعٍ [270] ؛ لأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يشتَمِلَ مِن صفاتِ القَبولِ على أَعْلاها أَوْ لاَ :
{ هـ / 7 ب } الأَوَّلُ [271] : الصَّحيحُ لذاتِهِ .
{ ن / 6 ب } والثَّاني : إِنْ وُجِدَ ما يَجْبُرُ ذلكَ القُصورَ ؛ ككَثْرَةِ الطُّرُق ؛ فهُو { ص / 5 أ } الصَّحيحُ ((لذاته)) [272] أَيضاً ، لكنْ لا لذاتِهِ .
وحيثُ لا جُبْرانَ ؛ فهُو الحسنُ لذاتِهِ .

257() في ((ب)) : و .
258() زيادة من ((هـ)) .
259() في ((أ)) : استعمالهم .
260() في ((أ)) : للإرسال .
261() في ((ن)) : فيقول .
262() ليست في ((ظ)) .
263() في ((ن)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ظ)) : أم .
264() في ((ظ)) : ثمة .
265() في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : مواقع .
266() في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) و ((ص)) : استعمالهم .
267() ليست في ((ط)) .
268() في ((ط)) فهذا .
269() في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : المقبول .
270() في ((أ)) : أقسام .
271() في ((ط)) و ((ظ)) : والأول ، وفي ((هـ)) : فالأول .
272() زيادة من ((ص)) .

وإنْ قامَتْ قرينةٌ تُرَجِّحُ جانِبَ قَبولِ مَا يُتَوَقَّفُ فيهِ ؛ { ظ / 9 أ } فهُو الحسنُ أيضاً ، [لكنْ] [273] لا لذاتِهِ .
وقُدِّمَ الكَلامُ على الصَّحيحِ لذاتِهِ لعُلُوِّ رُتْبَتِهِ [274] .
والمُرادُ بالعَدْلِ : مَنْ ((ما)) [275] لهُ مَلَكَةٌ تَحْمِلُهُ على مُلازمةِ التَّقوى والمُروءةِ .
والمُرادُ بالتَّقوى : اجْتِنابُ الأعمالِ السَّيِّئةِ مِن شِرْكٍ أَو [276] فِسقٍ أو بِدعةٍ .
والضَّبْطُ ((ضبطان)) [277] :
ضَبْطُ صَدْرٍ : { أ / 7 ب } وهُو [أَنْ] [278] يُثْبِتَ [279] ما سَمِعَهُ بحيثُ يتمكَّنُ مِن استحضارِهِ مَتى شاء .
وضَبْطُ كِتابٍ : وهُو [280] صيانَتُهُ لديهِ مُنذُ سمِعَ فيهِ وصحَّحَهُ إلى أَنْ يُؤَدِّيَ منهُ .
وقُيِّدَ بـ ((التَّامِّ)) إشارةً إلى الرُّتبةِ [281] العُليا في ذلكَ .
والمُتَّصِلُ : ما سَلِمَ إسنادُه مِن سُقوطٍ فيهِ ، بحيثُ يكونُ كُلٌّ مِن رجالِه سَمِعَ ذلكَ المَرْوِيَّ مِنْ شيخِهِ [282] .
والسَّنَدُ : تقدَّمَ تعريفُهُ .
والمُعَلَّلُ لُغةً : ما فِيهِ عِلَّةٌ ، واصطِلاحاً : ما فيهِ عِلَّةٌ خَفِيَّةٌ قادِحةٌ .
والشَّاذُّ لُغةً : المُنفَرِدُ [283] ، واصطِلاحًا : ما يُخالِفُ فيهِ الرَّاوي مَنْ هُو أَرْجَحُ منهُ . ولهُ تفسيرٌ آخرُ سيأتي .
تنبيهٌ : قولُهُ : (([و] [284] خبرُ الآحادِ)) ؛ كالجِنْسِ ، وباقي قُيودِهِ كالفَصْلِ .
وقولُهُ : ((بِنَقْلِ عَدْلٍ)) ؛ احْتِرازٌ [285] عَمَّا يَنْقُلُهُ غيرُ العَدْلِ .
وقولُه : ((هُو)) يسمَّى فَصْلاً يتَوَسَّطُ بينَ المُبتَدَإِ والخَبَرِ ، يُؤذِنُ بأَنَّ ما بَعْدَهُ خَبرٌ عَمَّا [286] قَبْلَهُ ، وليسَ بِنَعْتٍ { هـ / 8 أ } لهُ .

---

[273] () ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) .
[274] () في ((ب)) : مرتبته .
[275] () زيادة من ((ن)) .
[276] () في ((ط)) : و .
[277] () زيادة من ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) .
[278] () ليست في ((ظ)) .
[279] () في ((ظ)) : ثبت .
[280] () في ((ظ)) : وهي .
[281] () في ((ط)) : المرتبة .
[282] () في ((ظ)) : شخصه .
[283] () في ((ب)) و ((هـ)) : الفرد .
[284] () ليست في ((ظ)) .
[285] () في ((ن)) : احترازا .
[286] () في ((ظ)) : عن ما .

وقولُهُ : ((لذاته)) ؛ يُخْرِجُ { ظ / 9 ب } ما يسمَّى صحيحاً بأمرٍ خارجٍ عنهُ ؛ كما تقدَّمَ .
وتتفاوَتُ[287] رُتَبُهُ ؛ أي : الصَّحيحُ ، بـ [سببِ][288] تفاوُتِ هذهِ الأوْصافِ { ن / 7 أ } { ط / 5 ب } المُقْتَضِيَةِ للتَّصحيحِ في القُوَّةِ ؛ فإنَّها لمَّا كانَتْ مُفيدةً لغَلَبَةِ الظَّنِّ الَّذي عليهِ مَدارُ الصِّحَّةِ ؛ اقْتَضَتْ أنْ يكونَ [لها][289] دَرجاتٌ بعضُها فَوْقَ بعضٍ بحَسَبِ الأمورِ المُقَوِّيةِ .
وإذا كانَ كذلك فما يَكونُ[290] رُواتُهُ[291] في الدَّرجةِ العُليا مِن العدالَةِ والضَّبْطِ وسائِرِ الصِّفاتِ التي { ب / 6 أ } تُوجِبُ التَّرجيحَ ((له))[292] ؛ كانَ أصحَّ مِمَّا[293] دونَهُ .
فَمِنَ المَرْتَبَةِ[294] العُلْيا في ذلك ما أُطْلِقَ [عليهِ][295] بعضُ الأئِمَّةِ أنَّهُ أصحُّ الأسانيدِ :
كالزُّهْريِّ عن سالِمٍ { أ / 8 أ } بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ عن أَبيهِ .
وكمحمَّدِ بنِ سيرينَ عن عَبيدةَ بنِ عَمْروٍ [السَّلْمانِيِّ][296] عَنِ عَليٍّ ((بن أبي طالب))[297] .
وكإبراهيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ عن ابنِ مَسعودٍ .
ودونَها في الرُّتبةِ : كرِوايةِ بُرَيْدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أَبي بُرْدَةَ عن جَدِّهِ عن أبيهِ أَبي مُوسى ((الأشعري))[298] .
وكحمَّادِ بنِ سَلَمَةَ عن ثابِتٍ ((البناني))[299] عَنْ أَنسٍ .
ودُونَها في الرُّتْبَةِ :
[كسُهَيْلٍ][300] بنِ أَبي صالحٍ عَنْ أَبيهِ عن أَبي هُريرةَ .
{ ص / 5 ب } وكالعَلاءِ[301] بنِ عبدِ الرحمن عن أَبيهِ[302] عن أَبي هُريرةَ .

---

[287] () في ((ظ)) : ويتفاوت .
[288] () ليست في ((هـ)) و ((أ)) .
[289] () ليست في ((ن)) .
[290] () في ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : تكون .
[291] () في ((هـ)) : روايته .
[292] () زيادة من ((هـ)) .
[293] () في ((ظ)) : بما .
[294] () في ((ط)) و ((هـ)) : الرتبة .
[295] () ليست في ((أ)) .
[296] () ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
[297] () زيادة من ((هـ)) و ((ص)) .
[298] () زيادة من ((ظ)) .
[299] () زيادة من ((ص)) .
[300] () ليست في ((ن)) .
[301] () في ((ط)) : وكالعلي .
[302] () في ((ن)) : أمية ، وهذا أظنه خطأ فإنه يأتي في الإسناد عن أبيه كما في المطبوع .

فإنَّ الجَميعَ يشمَلُهُم [303] [اسمُ] [304] العَدالَةِ { ظ / 10 أ } والضَّبْطِ ؛ إلاَّ أنَّ ((في)) [305] للمَرْتَبَةِ [306] الأولى ((فيهم)) [307] مِن الصِّفاتِ المُرَجِّحَةِ ما يقتَضي تقديمَ رواياتِهِم على الَّتي تَليها ، وفي الَّتي تليها مِنْ قوَّةِ الضَّبْطِ ما يقتَضي تقديمَها على الثَّالِثَةِ ، وهِي مُقدَّمةٌ على رِوايةِ [308] مَن يُعَدُّ مَا يَنْفَرِدُ [309] بِهِ { هـ / 8 ب } حَسناً ؛ كمحمَّد بنِ إسحاقَ عن عاصمِ بنِ عُمرَ ((بن قتادة)) [310] عن جابرٍ ، و ((عن)) [311] عمرِو بنِ شُعَيْبٍ عنْ أبيهِ عَنْ جَدِّهِ .

وقِسْ على هذهِ المراتِبِ ما يُشبِهُها .

((و)) [312] المرتَبَةُ [313] الأولي هِيَ الَّتي أَطلَقَ عليها بعضُ الأئمَّةِ أنَّها أصحُّ الأسانيدِ ، والمُعْتَمَدُ عدمُ الإطلاقِ لترجَمةٍ معيَّنةٍ منها .

نعم ؛ { ن / 7 ب } يُستَفَادُ مِن مجموعِ ما أطلقَ الأئمَّةُ عليهِ [314] ذلك أرجَحِيَّتُهُ على ما لَمْ يُطْلِقوهُ .

ويلْتَحِقُ [315] بهذا التَّفاضُلِ ما اتَّفَقَ الشَّيخانِ على تَخريجِه بالنِّسبةِ إلى ما انْفَرَدَ بِهِ أَحَدُهُما ، وما انْفَرَدَ بهِ البُخاريُّ بالنِّسبةِ إلى ما انْفَرَدَ بهِ مُسلمٌ ؛ لاتِّفاقِ العُلماءِ بعدِهِما على تلقِّي كِتابَيْهِما بالقَبولِ ، واختِلافِ بعضِهِم على [316] أيِّهِما أرْجَحُ ، { أ / 8 ب } فما اتَّفقا عليهِ أرجَحُ مِن هذهِ الحيثيَّةِ ممَّا [317] لم يتَّفقا عليهِ .

وقد صرَّحَ الجمهورُ بتقديمِ ((صحيحِ البُخاريِّ)) في الصِّحَّةِ ، ولم يوجَدْ { ط / 6 أ } عَنْ أحدٍ التَّصريحُ بنقيضِهِ .

وأمَّا ما نُقِلَ { ظ / 10 ب } عَن أبي عليٍّ النَّيْسابوريِّ أنَّهُ قالَ : ما تحتَ أديمِ السَّماءِ أصحُّ مِن كتابِ مُسلمٍ ؛ فلَمْ يُصرِّحْ بكونِه أصحَّ مِن صحيحِ البُخاريِّ ؛ لأنَّهُ إنَّما نَفَى وُجودَ

---

303) في ((هـ)) و ((ص)) : تشملهم .
304) ليست في ((ص)) .
305) زيادة من ((ظ)) .
306) في ((ظ)) و ((ص)) و ((ب)) : المرتبة .
307) زيادة من ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((ب)) .
308) في ((ن)) : رواته .
309) في ((ب)) : يتفرد .
310) زيادة من ((ن)) و ((أ)) .
311) زيادة من ((ظ)) .
312) زيادة من ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) .
313) في ((ص)) و ((أ)) : الرتبة .
314) في ((ط)) و ((هـ)) : عليه الأئمة .
315) في ((أ)) : ويلحق .
316) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : في .
317) في ((ن)) : من ما .

كتابِ أَصحَّ مِن كتابِ مسلم ؛ إذ المَنْفِيُّ إنَّما هُو ما تَقْتَضيهِ صيغَةُ أَفْعَلَ من زيادَةِ { ب / 6 ب } صحَّةٍ في كتابٍ شارَكَ كتابَ مُسلمٍ في الصِّحَّةِ ، يمتازُ بتلكَ الزِّيادَةِ عليه ، ولم يَنْفِ المُساواةَ .

وكذلكَ ما نُقِلَ عنْ بعضِ المَغارِبَةِ أَنَّهُ فَضَّلَ صحيحَ { هـ / 9 أ } مُسلمٍ على صحيحِ البُخاريِّ ؛ فذلكَ فيما يرجِعُ إلى حُسْنِ السِّياقِ وجَوْدَةِ الوَضْعِ والتَّرتيبِ .

ولم يُفْصِحْ أحدٌ منهُم بأنَّ ذلكَ راجِعٌ إلى الأصحِّيَّةِ ، ولو أفْصَحوا به لردَّهُ عليهِمْ شاهِدُ الوُجودِ ، فالصِّفاتُ الَّتي تدورُ عليها الصِّحَّةُ في كتابِ البُخاريِّ أتمُّ منها في كتابِ مسلمٍ وأشَدُّ ، وشرطُهُ فيها أقوى وأسَدُّ .

أمَّا رُجْحانُهُ مِن حيثُ الاتصالُ ؛ فلاشْتِراطِهِ أنْ يكونَ الرَّاوِي قَدْ ثَبَتَ لهُ { ن / 8 أ } لِقاءُ مَنْ روى عنهُ ولو مَرَّةً ، واكْتَفى مُسْلِمٌ بمُطْلَقِ المُعاصَرَةِ ، وألْزَمَ البُخاريَّ بأنَّهُ يحتاجُ [إلى] أنْ لا يقْبَلَ العَنْعَنَةَ أصلاً ! (323)

وما ألْزَمَهُ بهِ ليسَ بلازِمٍ ؛ { ص / 6 أ } لأنَّ الرَّاويَ { ظ / 11 أ } إذا ثبتَ [لهُ] (324) اللِّقاءُ مرَّةً ؛ لا (325) يجْري في رواياتِهِ (326) احْتِمالُ أنْ لا يكونَ ((قد)) (327) سمِعَ [منهُ] (328) ؛ لأنَّهُ يلزمُ مِن جَريانِهِ أنْ يكونَ مُدَلِّساً ، والمسألةُ مَفروضَةٌ في غيرِ المُدَلِّسِ .

{ أ / 9 أ } وأمَّا رُجْحانُهُ مِنْ حيثُ العَدالَةُ والضَّبْطُ ؛ فلأنَّ الرِّجالَ الَّذينَ تُكُلِّمَ فيهِم مِن رجالِ مُسلمٍ أكثرُ عَدداً مِن الرِّجالِ الَّذينَ تُكُلِّمَ فيهِم مِن رجالِ البُخاريِّ ، معَ أنَّ البُخاريَّ لم يُكْثِرْ مِن إخراجِ حَديثِهِمْ ، بل غالِبُهُمْ مِن شيوخِهِ (329) الذينَ أخَذَ عنهُم ومَارَسَ حَديثَهُم ، بخِلافِ مُسلمٍ في الأمْرَينِ .

---

(318) في ((ظ)) : يقتضيه ، الكلمة غير واضحة في ((ط)) هل هي : تقتضيه أم يقتضيه .
(319) في ((ظ)) و ((ص)) : وذلك .
(320) في ((ظ)) : لرد ، وفي ((ب)) : ردَّ .
(321) في ((ظ)) و ((ص)) و ((ب)) و ((ط)) : وأسد .
(322) في ((هـ)) و ((ص)) و ((ب)) و ((ط)) : وأشد ، وفي ((ظ)) : أشد وأقوى .
(323) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(324) ليست في ((ظ)) و ((ص)) .
(325) في ((ص)) : فلا .
(326) في ((ظ)) : روايته .
(327) زيادة من ((ظ)) و ((ص)) .
(328) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ط)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(329) في ((ظ)) : شيوخ .

وأَمَّا رُجْحانُهُ مِن حيثُ عدمُ الشُّذوذِ والإعلالِ ؛ فلأنَّ { هـ / 9 ب } ما انْتُقِدَ [330] [على البُخاريِّ مِن الأحاديثِ أقلُّ عدداً مِمَّا [331] انْتُقِدَ [332]] [333] على مُسْلِمٍ ، هذا مع اتِّفاقِ العُلماءِ على أنَّ البُخاريَّ كانَ أَجلَّ مِن مُسْلِمٍ في العُلومِ وأَعْرَفَ بصِناعةِ الحَديثِ مِنهُ [334] ، وأنَّ مُسلماً تِلْميذهُ وخِرِّيجُهُ ، ولم يزَلْ يَسْتَفيدُ منهُ ويتَتَبَّعُ [335] آثارَهُ حتَّى ((لقد)) [336] قالَ الدَّارَقُطنِيُّ : لولا البُخاريُّ لَما [337] راحَ مُسْلِمٌ { ط / 6 ب } ولا جَاءَ .

ومن ثَمَّ [338] ؛ أي : ((و)) [339] من هذه الحيثيَّةِ [340] – وهي أرجحيَّةُ شَرْطِ البُخاريِّ على غيرِه – قُدِّمَ ((صحيحُ البُخاريِّ)) { ظ / 11 ب } على غيرِه [341] من الكُتُبِ المُصَنَّفةِ في الحديثِ .

ثمَّ صحيحُ مُسْلِمٍ ؛ { ب / 7 أ } لمُشارَكَتِهِ للبُخاريِّ في اتِّفاقِ العُلماءِ على تَلَقِّي كِتابِهِ بالقَبولِ أيضاً ، سوى ما عُلِّلَ .

ثمَّ يُقَدَّمُ في الأرجحيَّةِ من حيثُ الأصحِّيَّةُ ما وافَقَهُ [342] شَرْطُهُما ؛ لأنَّ المُرادَ به رواتُهُما { ن / 8 ب } معَ باقي شُروطِ [343] الصَّحيحِ ، ورواتُهما قد حَصَلَ الاتِّفاقُ على القَوْلِ [344] بتَعديلِهِمْ [345] بطريقِ اللُّزومِ ، فهم مُقَدَّمونَ على غيرِهم في رِواياتِهم ، وهذا أَصلٌ لا يُخْرَجُ عنهُ إلاَّ بدليلٍ .

فإنْ كانَ الخَبَرُ على شَرْطِهما معاً ؛ كانَ { أ / 9 ب } دونَ ما أخرَجَهُ [346] مسلمٌ أو مثله .

وإنْ كانَ على شَرْطِ أَحَدِهما ؛ فيُقَدَّمُ شَرْطُ البُخاريِّ وحْدَه على شرطِ مُسلمٍ وحدَه تَبَعاً لأصلِ كُلٍّ منهُما .

330() في ((ظ)) : انتقل .
331() في ((هـ)) : من ما .
332() في ((ظ)) : انتقل .
333() ليست في ((ن)) .
334() في ((ظ)) : وأعرف منه بصناعة الحديث .
335() في ((ن)) و ((هـ)) و ((ط)) : ويتبع .
336() زيادة من ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) ، و في ((ص)) : قد .
337() في ((ط)) : ما .
338() في ((ظ)) : ثمة .
339() زيادة من ((ن)) و ((ب)) و ((ط)) .
340() في ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) : الجهة .
341() في ((هـ)) غير .
342() في ((ط)) : وافق .
343() في ((ظ)) : الشروط .
344() في ((ظ)) : القبول .
345() في ((ظ)) : بتعديلهما .
346() في ((ط)) : خرجه .

فخَرَجَ { هـ / 10 أ } لنا مِن هذا [347] سِتَّةُ أَقسامٍ تتفاوتُ دَرَجاتُها في الصِّحَّةِ .
وثَمَّةَ [348] قسمٌ سابعٌ ، وهو ما ليسَ على شرطِهما [349] اجتِماعاً [350] وانْفراداً .
وهذا التَّفاوتُ إنَّما هو بالنَّظرِ إلى الحيثيَّةِ المذكورةِ .
أَمَّا لو [رُجِّحَ] [351] قِسْمٌ على ما ((هو)) [352] فَوْقَهُ { ص / 6 ب } بأمورٍ أُخرى تقتَضي التَّرْجيحَ ؛ فإنَّهُ يُقَدَّمُ [353] على ما فَوْقَهُ – إذ قَدْ يَعْرِضُ للمَفوقِ مَا يجعَلُهُ { ظ / 12 أ } فائقاً – .
كما لو كان الحديثُ عندَ [354] مُسلم [مثلاً] [355] ، وهُو مشهورٌ قاصِرٌ عن دَرَجَةِ التَّواتُرِ ، لكنْ حَفَّتْهُ قرينةٌ صارَ بها يُفيدُ العِلْمَ ؛ فإنَّه يُقَدَّمُ ((بها)) [356] على الحديثِ الذي يُخْرِجُهُ البُخاريُّ إذا كانَ فَرْداً مُطْلقاً .
وكما لو كانَ الحَديثُ الَّذي لم يُخْرِجَاهُ مِن ترجمةٍ وُصِفَتْ بكونِها أَصَحَّ الأسانيدِ كمالِكٍ عن نافِعٍ عن ابنِ عُمرَ ؛ فإنه يُقَدَّمُ على ما انفرَدَ بِهِ أَحدُهُما مثلاً ، لا سيَّما إذا كانَ فَي إسنادِهِ مَن فيهِ مَقالٌ .
فإنْ خَفَّ الضَّبْطُ ؛ أي: قلَّ – يُقالُ : خَفَّ القومُ خُفوفاً : قَلُّوا [357] – والمُرادُ معَ بقيَّةِ الشُّروطِ [المُتقدِّمَةِ] [358] في حَدِّ الصَّحيحِ ؛ فـهُو الحَسَنُ لذاتِهِ ((لاشتهاره)) [359] [لا لِشيءٍ خارجٍ] [360] ، وهُو الَّذي ((قد)) [361] يكونُ حُسْنُهُ بسببِ [362] الاعْتِضادِ [363] ، نحوُ حديثِ { ط / 7 أ } المَسْتُورِ إذا تعَدَّدَتْ طُرُقُه .
وخَرَجَ باشْتِراطِ [364] باقي الأوْصافِ الضَّعيفُ .

347() في ((ط)) : هذه .
348() في ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : وثم ، وفي ((ن)) : ثم .
349() في ((ظ)) : شروطهما .
350() في ((ن)) : إجماعاً .
351() ليست في ((ن)) .
352() زيادة من ((ن)) و ((هـ)) و ((ط)) .
353() في ((ن)) : تقدم .
354() في ((ن)) : عنه .
355() ليست في ((ب)) .
356() زيادة من ((هـ)) .
357() في ((ظ)) : فأقلَّ .
358() ليست في ((ن)) .
359() زيادة من ((ن)) .
360() ليست في ((ن)) .
361() زيادة من ((ن)) .
362() في ((ظ)) : بحسب ، وفي ((أ)) : سبب .
363() في ((ن)) : الاعتقاد .
364() في ((ظ)) : باعتبار .

وهذا القِسْمُ مِنَ الحَسَنِ مُشارِكٌ للصَّحيحِ { ن / 9 أ } { هـ / 10 ب } في الاحتِجاجِ { ب / 7 ب } بهِ ، وإِنْ كانَ دُونَه ، { أ / 10 أ } ومشابِهٌ [365] لهُ في انْقِسامِه إِلى مراتِبَ بعضُها فوقَ بعضٍ .

وبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحَّحُ ؛ وإِنَّما يُحْكَمُ لهُ بالصِّحَّةِ عندَ تعدُّدِ الطُّرُقِ ؛ لأنَّ للصُّورةِ المجموعةِ قُوَّةً تَجْبُرُ القَدْرَ الَّذي قَصَّرَ ((الوصفين)) [366] بهِ [ضَبْطُ] [367] { ظ / 12 ب } راوِي الحَسَنِ [368] عن راوي الصَّحيحِ ، ومِن ثَمَّ [369] تُطلَقُ [الصِّحَّةُ] [370] على الإِسنادِ الَّذي يكونُ حسناً لذاتِه لو تفرَّدَ إِذا تَعَدَّدَ .

وهذا حيثُ ينفردُ [371] الوصفُ .

فإِنْ جُمِعا ؛ أي : الصَّحيحُ والحسنُ في وصفِ [حديثٍ] [372] وآحدٍ ؛ كقولِ التِّرمذيِّ وغيرِه : [حديثٌ] [373] حَسَنٌ صحيحٌ ؛ فللتَّرَدُّدِ [374] الحاصلِ مِن المُجتهدِ في النَّاقِلِ ؛ هل اجتَمَعَتْ فيهِ شُروطُ الصِّحَّةِ أو قَصَّرَ عَنْها ؟!

وهذا [375] حَيْثُ يَحْصُلُ منهُ التَّفرُّدُ بتلكَ [376] الرِّوايةِ .

وعُرِف بهذا [377] جوابُ مَن اسْتَشْكَلَ الجَمْعَ بينَ الوصفينِ ، فقالَ : الحسنُ قاصرٌ عنِ الصَّحيحِ ، ففي الجمعِ بينَ الوَصفَيْنِ إِثباتٌ لذلك [378] القُصورِ ونَفْيُه !

ومُحَصّلُ الجوابِ أَنَّ تردُّدَ أَئِمَّةِ الحديثِ { هـ / 11 أ } في حالِ ناقلِه اقْتَضى للمُجتهدِ أَنْ لا يصِفَهُ بأَحدِ الوَصفَينِ ، ((معيناً)) [379] فيُقالُ [380] فيهِ : حسنٌ ؛ باعتبارِ وَصْفِه عندَ [قومٍ] [381] ، صحيحٌ باعتبارِ وصفِهِ عندَ قومٍ ((آخرين)) [382] .

---

365) في ((هـ)) : ومشابهاً .
366) زيادة من ((ص)) .
367) ليست في ((ن)) .
368) في ((ن)) : الحديثين .
369) في ((ظ)) : ثمة .
370) ليست في ((ن)) .
371) في ((ظ)) : يتفرد .
372) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) .
373) ليست في ((هـ)) .
374) في ((ظ)) : فالمردود ، وفي ((ط)) : فالتردد .
375) في ((ظ)) : فهذا .
376) في ((ط)) : بذكر .
377) في ((ظ)) : لهذا ، وفي ((ن)) : هذا .
378) في ((أ)) : ذلك .
379) زيادة من ((ظ)) .
380) في ((ن)) : فقال .
381) ليست في ((ن)) .
382) زيادة من ((ط)) .

وغايةُ ما فيهِ أَنَّه حَذَفَ [منهُ] (383) حرفَ التردُّدِ ؛ لأنَّ حقَّهُ أَنْ يقولَ : حَسَنٌ أو صحيحٌ .
وهذا كما حَذَفَ حَرْفَ (384) العَطفِ مِن الَّذي ((يقول)) (385) { ص / 7 أ } بَعْدَهُ (386) .
وعلى هذا ؛ فما قيلَ فيهِ حَسَنٌ صحيحٌ ؛ دونَ ما قيلَ فيهِ : صَحيحٌ ؛ لأنَّ الجزمَ أقوى مِن التَّردُّدِ ، { ظ / 13 أ } [وهذا حيثُ التفرُّدُ] (387) .
وإلاَّ ؛ { أ / 10 ب } [أي] (388) : إذا (389) لم يَحْصُلِ التَّفرُّدُ (390) ؛ فإطلاقُ (391) الوَصفَيْنِ معاً على الحديثِ يكونُ باعْتِبارِ إسنَادَيْنِ ، { ن / 9 ب } أحدُهُما صحيحٌ ، والآخرُ حسنٌ .
وعلى هذا ؛ { ب / 8 أ } فما قيلَ فيهِ : حسنٌ صحيحٌ ؛ فوقَ ما قيلَ فيهِ : صحيحٌ ؛ [فقط] (392) إذا كانَ فَرْداً (393) ؛ لأنَّ كثرةَ الطُّرقِ تُقَوِّي (394) .
فإنْ قيلَ : قَدْ (395) { هـ / 11 ب } صَرَّحَ التِّرمِذيُّ بأَنَّ شَرْطَ الحَسَنِ أنْ يُرْوى مِن (396) غيرِ وجْهٍ ، فكيفَ يقولُ في بعضِ الأحاديثِ : حسنٌ غَريبٌ لا نعرِفُه إلاَّ مِن هذا الوجهِ ؟!
فالجوابُ : أَنَّ التِّرمذيَّ { ط / 7 ب } لم يُعَرِّفِ الحَسَنَ المُطْلَقَ (397) ، وإنَّما عَرَّفَ بنوع (398) خاصٍّ (399) منهُ وقعَ في كتابِه ، وهُو ما يقولُ فيهِ : ((حسن)) ؛ من غيرِ صفةٍ أُخرى ، وذلك أَنَّهُ يقولُ في بعضِ الأحاديثِ : ((حسنٌ)) ، وفي بعضِها : ((صحيحٌ)) ، وفي بعضِها : ((غريبٌ)) ، وفي بعضِها : ((حسنٌ صحيحٌ)) ، وفي بعضِها : ((حسنٌ غَريبٌ)) ، وفي

---

(383) ليست في ((هـ)) .
(384) في ((ص)) : حروف .
(385) زيادة من ((ص)) .
(386) في ((ظ)) : يُعَد ، وفي ((ب)) يَعَدُّ .
(387) ليست في ((ب)) .
(388) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ب)) .
(389) في ((ط)) : فإن .
(390) في ((ن)) : التردد .
(391) في ((ظ)) : وإطلاق .
(392) ليست في ((ط)) .
(393) في ((ص)) : مفرداً .
(394) في ((ظ)) : يقوي .
(395) في ((ن)) : فقد .
(396) في ((ظ)) : عن .
(397) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : مطلقاً .
(398) في ((ط)) نوعاً .
(399) في ((ط)) : خاصا .

بعضِها : ((صحيحٌ غريبٌ)) [400] ، [وفي بعضِها : [((حسنٌ صحيحٌ غريبٌ))] [401] [402] .
وتعريفُه إنَّما ((هو)) [403] [وقعَ] [404] على الأوَّلِ فقطْ ، وعبارتُه تُرشِدُ [405] إلى ذلك ، حيثُ قال في آخِرِ [406] كتابِه : وما قُلْنا في كتابِنا : ((حديثٌ [حسنٌ] [407])) ؛ فإنَّما أَرَدْنا بهِ حَسَنٌ [408] إسنادِهِ عندَنا ، [إذْ] [409] كُلُّ [410] حديثٍ يُرْوي ((و)) [411] لا يكونُ راويهِ [412] مُتَّهَماً بكَذِبٍ ، ويُروي { ظ / 13 ب } مِن غيرِ وجْهٍ نحو ذلك ، ولا [413] يكونُ شاذّاً ؛ فهو عندَنا حديثٌ حسنٌ .
فعُرِف بهذا أنَّهُ إنَّما عَرَّفَ الَّذي يقولُ فيه : ((حَسنٌ)) فقطْ ، أَمَّا ما يقولُ فيهِ : ((حسنٌ صحيحٌ)) ، أو : ((حسنٌ غريبٌ)) ، أو : ((حسنٌ صحيحٌ غريبٌ)) ؛ فلم يُعَرِّجْ على تعريفِه ؛كما لم يُعَرِّجْ على تعريفِ { أ / 11 أ } ما يقولُ فيهِ : ((صحيحٌ)) فقط ، أو : ((غريبٌ)) فقط .
وكأنَّهُ تَرَكَ ذلك اسْتِغناءً بشُهرَتِه [414] عندَ أَهلِ الفنِّ ، واقْتصرَ على تعريفِ ما يقولُ فيهِ في كتابِهِ : ((حسنٌ)) فقط ؛ إمَّا لغُموضِهِ ، وإمَّا [415] لأنَّهُ [416] اصطِلاحٌ { ب / 8 ب } جديدٌ ، ولذلك قيَّدَهُ { هـ / 12 أ } بقولِه : ((عندنا)) ،ولم ينْسِبْهُ { ن / 10 أ } إلى أَهلِ الحديثِ كما فعل الخَطَّابيُّ .
وبهذا التَّقريرِ يندفعُ كثيرٌ مِن الإيراداتِ التي طالَ البحثُ فيها ولمْ يُسْفِرْ وجْهُ توجيهها ، فللهِ الحمدُ على ما أَلْهَم وعَلَّمَ .
وزِيادةُ راويهما ؛ أي [417] : الصَّحيح والحَسن ؛ مقبولةٌ ؛ مَا لَمْ تَقَعْ مُنافِيَةً لِـروايةِ مَنْ هُو أَوْثَقُ ممَّن لم يَذْكُرْ تلك الزِّيادةِ :

---

(400) في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) : بتقديم صحيح غريب على حسن غريب .
(401) ليست في ((ن)) .
(402) في ((ص)) العبارة فيها تقديم وتأخير وهي كما يأتي : وفي بعضها : غريب ، وفي بعضها : صحيح غريب ، وفي بعضها : حسن صحيح غريب ، وفي بعضها : حسن صحيح ، وفي بعضها : حسن غريب .
(403) زيادة من ((ن)) .
(404) ليست في ((ن)) .
(405) في ((ظ)) : يرشد .
(406) في ((ص)) : أواخر .
(407) ليست في ((ن)) .
(408) في ((هـ)) : ضبطت الكلمة هكذا حُسْنَ .
(409) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) .
(410) في ((ظ)) و ((ص)) : فكل ، وفي ((أ)) : وكل .
(411) زيادة من ((ص)) .
(412) في ((ظ)) و ((ص)) : رواته .
(413) في ((ط)) : فلا .
(414) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : لشهرته .
(415) في ((ط)) : أو .
(416) في ((ن)) و ((هـ)) : أنه .
(417) في ((ن)) : إلى .

[لأنَّ الزِّيادةَ] (418) : إمَّا [أَنْ] (419) تكونَ (420) لا تَنافِيَ (421) بينَها (422) وبينَ روايةِ مَن لم { ص / 7 ب } يَذْكُرْها ؛ فهذه تُقْبَلُ مُطْلقاً ؛ لأنَّها في حُكْمِ الحديثِ المُستقلِّ (423) الذي ينفرِدُ بهِ (424) الثِّقةُ ولا يَرويه عن شيخِهِ { ظ / 14 أ } غيرُه (425)

وإمَّا أَنْ تكونَ (426) مُنافِيةً (427) بحيثُ يلزمُ مِن قبولِها رَدُّ الرِّوايةِ (428) الأخرى ، فهذه ((هي)) (429) التي يَقَعُ التَّرجيحُ بينها (430) وبينَ معارِضِها (431) ، [فيُقْبَلُ الرَّاجحُ] (432) { ط / 8 أ } ويُرَدُّ المرجوحُ (433) .

واشْتُهِرَ عَنْ جَمْعٍ مِن العُلماءِ القَوْلُ (434) بقَبولِ الزِّيادةِ مُطْلقاً مِن غيرِ تفصيلٍ ، ولا يَتَأَتَّى ذلك على طريقِ المُحَدِّثينَ الَّذينَ يشتَرِطونَ في الصَّحيحِ أَنْ لا يكونَ شاذّاً ، ثمَّ يفسِّرونَ الشُّذوذَ بمُخالَفةِ الثِّقةِ مَن هو أوثقُ منهُ .

والعَجَبُ مِمَّنْ أَغفلَ ذلك منهُم معَ اعْتِرافِه باشْتِراطِ انْتفاءِ الشُّذوذِ في [حدِّ] (435) [الحديثِ] (436) الصَّحيحِ ، وكذا (437) الحَسنِ .

والمَنقولُ عن أَئمَّةِ الحَديثِ المُتَقَدِّمينَ (438) – { أ / 11 ب } كعبدِ الرحمنِ [بنِ] (439) مَهْدي ، ويحيى القَطَّانِ ، وأَحمدَ بنِ حنبلٍ ، ويحيى بنِ مَعينٍ ، وعليِّ بنِ المَدينيِّ ، { هـ / 12 ب } والبُخاريِّ ، وأبي (440) زُرْعةَ ((الرازي)) (441) ، وأبي (442) حاتمٍ

---

418) ليست في ((ن)) .
419) ليست في ((هـ)) .
420) في ((ظ)) : يكون .
421) في ((ظ)) : ينافي .
422) في ((ن)) : بينهما .
423) في ((هـ)) : المستقبل .
424) في ((ط)) فيه .
425) في ((هـ)) : غير .
426) في ((ظ)) : يكون .
427) في ((ن)) : منافعة .
428) في ((ظ)) : رداً لرواية .
429) زيادة من ((ن)) .
430) في ((ن)) : بينهما .
431) في ((هـ)) : معارضيها .
432) ليست في ((ظ)) .
433) في ((ظ)) : المرجوع .
434) في ((ن)) : القبول .
435) ليست في ((ب)) .
436) ليست في ((هـ)) .
437) في ((ظ)) : وكذلك .
438) في ((ظ)) : المتقد .
439) ليست في ((ظ)) .
440) في ((ظ)) : وأبو .
441) زيادة من ((ظ)) .
442) في ((ظ)) : وأبو .

، والنَّسائيِّ ، والدَّارقطنيِّ وغيرِهم – اعتبارُ التَّرجيحِ فيما يتعلَّقُ بالزِّيادةِ وغيرها ، ولا يُعْرَفُ [443] عن أحدٍ منهُم إطلاقُ قَبولِ الزِّيادةِ .

وأَعْجَبُ مِن ذلك إطلاقُ كثيرٍ [444] مِن الشَّافعيَّةِ القَوْلَ بقَبولِ زِيادةِ الثِّقةِ ، معَ أَنَّ نصَّ الشَّافعيِّ يدلُّ على غيرِ ذلك ؛ { ن / 10 ب } فإنَّهُ قالَ في أثناءِ كلامِه { ظ / 14 ب } على ما يُعْتَبَرُ [445] [بِهِ] [446] حالُ الرَّاوي في الضَّبْطِ ما نَصُّهُ : ((ويكونُ إذا أَشْرَك [447] { ب / 9 أ } أحداً مِن الحُفَّاظِ لم يُخالِفْهُ ، فإنْ خالَفَهُ فوُجِدَ حديثُهُ أَنْقَصَ كانَ في ذلك دليلٌ [على] [448] صحَّةِ مَخْرَجِ حديثِهِ ، ومتى خالَفَ ما وَصَفْتُ [449] أَضرَّ ذلك بحديثِهِ)) [انتهى كلامه] [450] .

ومُقتَضاهُ أَنَّهُ إذا خَالَفَ فوُجِدَ حديثُهُ [أَزْيَدَ [451]] [452] ((من)) [453] أضرَّ ذلك بحديثِه ، فدلَّ على أَنَّ زيادةَ العَدْلِ عندَه لا يلزَمُ قَبولُها مُطْلقاً ، وإنَّما تُقْبَلُ [454] مِن الحافِظِ [455] ؛ فإنَّهُ اعْتَبَرَ أَنْ يكونَ حديثُ هذا المُخالِفِ أَنْقَصَ مِن حديثِ مَن خالَفَهُ مِن الحُفَّاظِ ، وجَعَلَ نُقصانَ هذا الرَّاوي مِن الحديثِ دليلاً على صحَّتِه ؛ لأنَّه لا [456] يَدُلُّ على تَحَرِّيهِ ، وجَعَلَ ما عَدا ذلك { ص / 8 أ } مُضِرّاً بحديثِه ، فدَخَلَتْ فيهِ الزِّيادةُ ، فلو كانتْ [عندَه] [457] مقبولةً مُطْلقاً ؛ لم تكنْ [458] مُضِرَّةً [بحديثِ [459]] [460] صاحِبِها ، [واللهُ أعلمُ] [461] [462] .

---

443 () في ((أ)) : نعرف .
444 () في ((ظ)) : كثيرين .
445 () في ((ظ)) : تعتبر .
446 () ليست في ((ص)) .
447 () في ((ط)) و ((ب)) : شارك ، وفي ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) : شرك .
448 () ليست في ((هـ)) .
449 () في ((ن)) : وصف .
450 () ليست في ((ن)) .
451 () في ((ط)) : زائداً .
452 () ليست في ((هـ)) .
453 () زيادة من ((هـ)) .
454 () في ((ب)) : يقبل .
455 () في ((ط)) : الحفاظ .
456 () زيادة من ((ظ)) .
457 () ليست في ((ط)) .
458 () في ((ظ)) : يكن .
459 () في ((هـ)) : يكن مضراً حديث ، وفي ((ط)) : كحديث .
460 () ليست في ((ب)) .
461 () ليست في ((هـ)) و ((ص)) .
462 () في ((ن)) العبارة بها اضطراب شديد ، ولعل المذكور في مطبوعة الشيخ علي حسن أقرب إلى الصواب ، والله أعلم .

فإِنْ خُولِفَ – [أي][463] الراوي [464] – بأَرْجَحَ منهُ ؛ لمزيدِ [465] ضَبْطٍ [أَوْ كثرةِ][466] عدَدٍ أَو غيرِ ذلك مِن وُجوهِ { أ / 12 أ } التَّرجيحاتِ ؛ { هـ / 13 أ } فالرَّاجِحُ يقالُ لهُ : المَحْفوظُ . ومُقابِلُهُ – وهو المرجوحُ – يُقالُ لهُ : الشَّاذُّ .

مثالُ ذلك : ما رواهُ التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ { ظ / 15 أ } وابنُ ماجَة مِن طريقِ [ابنِ][467] عُيَيْنَةَ عن عَمْرو [بنِ][468] دينارٍ [469] { ط / 8 ب } عن عَوْسَجة ، عن ابنِ عباسٍ [– رضي الله عنهما [470] –][471] : أَنَّ رجُلاً تُوُفِّيَ في [472] عهدِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ][473] وسلَّمَ ، ولم يَدَعْ وارِثاً إِلاَّ مولىً هو أَعتقَهُ .... الحديثَ .

وتابَعَ ابنَ عُيَيْنَةَ على وَصْلِهِ ابنُ جُريجٍ وغيرُه .

وخالفَهُم حمَّادُ بنُ زَيْدٍ ، فرواهُ عَنْ عَمْرو بنِ دينارٍ [474] عَن عَوْسَجَةَ ولم يَذْكُرِ ((حديث)) [475] ابنَ عباسٍ .

قال أبو حاتمٍ : المَحفوظُ حديثُ ابنِ عُيَيْنَةَ . أهـ كلامُه [476] .

فحمَّادُ بنُ زيدٍ مِن أَهلِ العدالةِ والضَّبطِ ، ومعَ ذلك رجَّحَ أبو حاتمٍ روايةَ مَن هُم { ن / 11 أ } أكثرُ عدداً منهُ .

وعُرِفَ مِن هذا التَّقريرِ أَنَّ : الشَّاذَّ : ما رواهُ المقْبولُ مُخالِفاً لِمَنْ [477] هُو أَوْلَى مِنهُ .

وهذا هُو المُعْتَمَدُ في تعريفِ الشاذِّ بحَسَبِ الاصْطِلاحِ .

وَإِنْ وَقَعَتِ المُخالفةُ [لهُ][478] مَعَ الضَّعْفِ ؛ فالرَّاجِحُ [479] يُقالُ لهُ : [المَعْروفُ][480] ، ومُقابِلُهُ يُقالُ [لهُ][481] : المُنْكَرُ .

---

463) ليست في ((أ)) و ((ب) .
464) ليست في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) .
465) في ((ص)) : بمزيد .
466) ليست في ((ب)) .
467) ليست في ((ط)) .
468) ليست في ((ظ)) .
469) في ((ص)) : ديار .
470) في ((ظ)) : عنه .
471) ليست في ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) .
472) في ((أ)) و ((ب)) و ((ط)) : على .
473) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
474) في ((ص)) : ديار .
475) زيادة من ((أ)) .
476) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : انتهى .
477) في ((ن)) : مخالف لما .
478) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
479) في ((هـ)) : الراجح .
480) ليست في ((ن)) .
481) ليست في ((ط)) .

{ ب / 9 ب } مثالُه : ما رواهُ ابنُ أَبي حاتمٍ مِن [طريقِ] [482] حُبَيِّبِ بنِ حَبيبٍ – وهو أَخو حَمزَةَ بنِ [حَبيبٍ] [483] الزَّيَّاتِ المُقرئِ [484] – عن أَبي إِسحاقَ عن العَيْزارِ [485] بنِ حُرَيثٍ عن ابنِ عبَّاسٍ ((رضي اللهُ عنهما)) [486] عن النبي صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [487] وسلَّمَ { ظ / 15 ب } قالَ : ((مَن أَقامَ الصَّلاةَ وآتى الزَّكاةَ وحَجَّ [البيتَ] [488] وصامَ وقَرَى الضَّيْفَ ؛ دَخَلَ الجنَّةَ)) .

قالَ أبو حاتمٍ : ((و)) [489] هُو { هـ / 13 ب } مُنْكَرٌ ؛ لأَنَّ غيرَه مِن الثِّقاتِ رواهُ عن أَبي إِسحاقَ مَوقوفاً ، وهُو المَعروفُ .

وعُرِفَ بهذا { أ / 12 ب } أَنَّ بينَ الشَّاذِّ والمُنْكَرِ [عُموماً وخُصوصاً مِن وَجْهٍ ؛ لأَنَّ بينَهُما] [490] اجْتِماعاً في اشْتِراطِ [491] المُخالفَةِ ، وافْتراقاً [492] في أَنَّ الشَّاذَّ راويهِ [493] ثقةٌ أو صدوقٌ ، والمُنْكَرَ رَاويهِ [494] ضعيفٌ .

وقد غَفَلَ مَن سَوَّى بينَهُما ، واللهُ أَعلمُ .

وَما تقدَّم ذِكرُه مِن الفَرْدِ النِّسْبِيِّ ؛ إِنْ وُجِدَ – بعدَ ظَنِّ كونِه فَرْداً – [قد] [495] وافَقَهُ غيرُهُ ؛ فهُو المُتابِعُ ؛ بكسرِ [الباءِ] [496] الموحَّدةِ .

والمُتابَعَةُ على مراتِبَ :

[لأَنَّها] [497] إِنْ حَصَلَتْ [498] للرَّاوي نفسِهِ ؛ فهِي التَّامَّةُ [499] .

وإِنْ حَصَلَتْ لشيخِهِ فمَنْ فوقَهُ ؛ فهِيَ القاصِرةُ .

ويُستفادُ منها [500] التَّقويةُ .

---

[482] () ليست في ((هـ)) .
[483] () ليست في ((هـ)) .
[484] () في ((ن)) : الزياتي المعري .
[485] () في ((ن)) : العزار ، وفي ((ظ)) : الهزار .
[486] () زيادة من ((ن)) و ((ب)) وفيها : رضي الله تعالى عنهما ، وفي ((ظ)) : عنه .
[487] () ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
[488] () ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) .
[489] () زيادة من ((ظ)) و ((ص)) .
[490] () ليست في ((ن)) .
[491] () في ((ن)) : اشتراطه .
[492] () في ((أ)) : وافترقا .
[493] () في ((ن)) و ((ظ)) و ((ب)) : رواية .
[494] () في ((ب)) : رواية .
[495] () ليست في ((هـ)) .
[496] () ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) .
[497] () ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
[498] () في ((ن)) : حصل .
[499] () في ((ن)) : المتابعة .
[500] () في ((ظ)) : منه .

مِثالُ المُتابعةِ ((التامة)) [501] : ما رواهُ الشَّافعيُّ في ((الأمِّ)) عن مالِكٍ عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ عن ابنِ عُمرَ أنَّ رسولَ الله صلى الله [تعالى] [502] عليه [وآله] [503] { ص / 8 ب } وسلم قالَ : ((الشَّهْرُ تِسْعٌ وعِشرون ، فلا تَصوموا حتَّى تَروُا الهِلالَ ، ولا تُفْطِروا حتَّى تَرَوْهُ ، فإنْ غُمَّ عليكم ؛ فأكْمِلوا العِدَّةَ ثلاثينَ)) .

{ ط / 9 أ } فهذا الحديثُ { ظ / 16 أ } بهذا اللَّفظِ ظَنَّ قومٌ أنَّ الشافعيَّ ((رحمه الله تعالى)) [504] تفرَّدَ بهِ عن مالِكٍ ، فعَدُّوهُ في غرائِبِه ؛ لأنَّ أصحابَ { ن / 11 ب } مالِكٍ رَوَوْهُ [505] عنهُ بهذا الإسنادِ ، [و] [506] بلفظِ : ((فإنْ غُمَّ عَلَيْكُمُ فاقْدُروا لهُ)) !

لكِنْ [507] وجَدْنا للشَّافعيَّ مُتابِعاً ، وهو عبدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيُّ ، كذلك أخرجَهُ البُخاريُّ عنهُ عن مالكٍ .

فهَذهِ [508] متابَعةٌ تامَّةٌ .

{ هـ / 14 أ } ووَجَدْنا لهُ أيضاً مُتابَعَةٌ قاصرةً في ((صحيحِ ابنِ خُزَيْمةَ)) مِن روايةِ عاصمِ بنِ محمَّدٍ عن أبيهِ [محمَّدِ] [509] بنِ زيدٍ { ب / 10 أ } عن جدِّهِ عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ بلفظِ : ((فكَمِّلوا ثلاثينَ)) .

وفي ((صحيحِ مسلمٍ)) { أ / 13 أ } من روايةِ عُبيدِ [510] اللهِ بنِ عُمرَ [511] عن نافعٍ عن ابنِ عُمرَ بلفظ : ((فاقْدُروا ثلاثينَ)) .

ولا اقْتِصارَ في هذه المُتابعةِ – سواءٌ كانتْ تامَّةً أَم [512] قاصرةً – على اللَّفْظِ ، [بل] [513] لو [514] جاءَتْ بالمعنى ؛ لكَفَتْ [515] ، لكنَّها مختَصَّةٌ بكونِها مِن [516] روايةِ ذلك الصَّحابيِّ .

501() زيادة من ((ن)) و ((ب)) .
502() ليست في ((ظ)) و ((ط)) .
503() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
504() زيادة من ((ص)) .
505() في ((ظ)) : رَوَوْ .
506() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) .
507() في ((ن)) : لكنا .
508() في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : وهذه .
509() ليست في ((ن)) .
510() في ((ص)) و ((ظ)) : عبد .
511() في ((ط)) : عُمَيْر .
512() في ((هـ)) : أو .
513() ليست في ((ن)) .
514() في ((ن)) : أو .
515() في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) : كفى ، وفي ((ص)) : لكفى .
516() في ((ن)) : مع .

وإنْ وُجِدَ مَتْنٌ يُروى مِن [517] حديثِ صحابيٍّ آخَرَ يُشْبِهُهُ في اللَّفظِ والمعنى ، أو في المعنى فقطْ ؛ فهُو الشَّاهِدُ .
ومثالُه في الحديثِ الَّذي قدَّمناهُ [518] ما رواهُ النَّسائيُّ مِن روايةِ محمَّدِ بنِ حُنَينٍ [519] عن ابن عبَّاسٍ ((رضي الله عنهما)) [520] عن النبي صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [521] وسلَّمَ ، فذَكَرَ مثلَ حديثِ عبد اللهِ بنِ { ظ / 16 ب } دينارٍ عنِ ابنِ عُمرَ سواءً .
فهذا باللَّفظِ .
وأمَّا [522] بالمَعْنى ؛ فهو ما رواهُ البُخاريُّ مِن روايةِ محمَّدِ بنِ زيادٍ عن أبي هُريرةَ بلفظ : ((فإنْ غُمَّ [523] عليكُمْ فأكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبانَ ثلاثينَ))
وخَصَّ قومٌ المُتابعةَ بما حَصَلَ [باللَّفظِ ، سواءٌ كانَ مِن روايةِ ذلك الصَّحابيِّ أم لا ، والشاهدَ بما حصلَ] [524] بالمَعنى كذلك .
وقد تُطْلَقُ [525] المُتابعةُ على الشَّاهدِ وبالعكسِ ، والأمرُ [فيهِ] [526] سَهْلٌ
وَاعْلَمْ أَنَّ تَتَبُّعَ الطُّرُقِ مِن الجوامعِ والمسانيدِ والأجزاءِ لذلك الحديثِ الذي يُظنُّ أنَّه فردٌ لِيُعْلَمَ هلْ { هـ / 14 ب } لهُ متابِعٌ أم لا هُو : الاعتبارُ .
وقولُ ابنِ الصَّلاحِ : ((معرفةُ الاعتبارِ والمتابعاتِ والشَّواهِدِ { ن / 12 أ } قد يوهِمُ [527] أنَّ الاعتبارَ قَسيمٌ لهُما ، وليسَ كذلك ، بل هُو [528] هيئةُ [529] التوصُّلِ إليهما .
وجَميعُ ما تقدَّمَ مِن أقسامِ { ص / 9 أ } المَقبولِ تَحْصُلُ [530] فائدةُ تقسيمِهِ باعتبارِ { ط / 9 ب } مَراتِبِهِ { أ / 13 ب } عندَ المُعارضةِ ، واللهُ أعلمُ .

517() في ((ن)) : مرة .
518() في ((ب)) : قدمنا .
519() في ((ن)) : حسين ، وفي ((ط)) : حُبيب ، وفي ((ظ)) : جبير .
520() زيادة من ((ن)) و ((ب)) ، وفيها : رضي الله تعالى عنهما .
521() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
522() في ((ظ)) : فأما .
523() في ((ن)) و ((ص)) و ((ب)) : غمي .
524() ليست في ((ن)) .
525() في ((ن)) : يطلق .
526() ليست في ((ص)) .
527() في ((ظ)) : توهم .
528() في ((ن)) : هي .
529() في ((ن)) : هبة .
530() في ((ن)) : يحصل .

ثمَّ المَقبولُ ينقسِمُ [أَيضاً] [531] إلى مَعمولٍ بهِ وغيرِ مَعْمولٍ بهِ ؛ لأنَّهُ إنْ سَلِمَ مِنَ المُعارَضَةِ ؛ أي : لم يَأتِ خبرٌ يُضادُّهُ ، فهُوَ المُحْكَمُ ، وأمثِلتُه كثيرةٌ .
وإنْ عُورِضَ ؛ فلا يَخْلو إمَّا أنْ يكونَ [532] مُعارِضُهُ { ظ / 17 أ } مقبولاً [533] مثلَه ، أو يكونَ مَردوداً ، فالثَّاني [534] لا أَثرَ [لهُ] [535] ؛ لأنَّ القويَّ لا تُؤثِّرُ [536] فيهِ مُخالفةُ الضَّعيفِ .
وإنْ كانتِ المُعارضةُ بِمِثْلِهِ فلا يخلو { ب / 10 ب } إمَّا أنْ يُمْكِنَ الجَمْعُ [بين] [537] مدلولَيْهما [538] بغيرِ تَعَسُّفٍ أوْ لا : فإنْ أمْكَنَ الجَمْعُ ؛ فهو النَّوعُ المُسمَّى مُخْتَلِفَ [539] الحَديثِ ، [و] [540] مثَّلَ لهُ ابنُ الصَّلاحِ بحديثِ : ((لا عَدْوى ولا طِيَرَةَ ، [ولا هامَّةَ ، ولا صَفَر ، ولا غُول] [541])) مع حديث : ((فِرَّ مِنَ المَجذومِ فِرارَكَ مِن الأسَدِ)) .
وكلاهُما في الصَّحيحِ ، وظاهِرُهما التَّعارُضُ !
ووجْهُ الجمعِ بينَهُما أنَّ هذهِ الأمراضَ لا تُعْدي بطبْعِها ، لكنَّ الله [سبحانَه و] [542] تعالى جَعَلَ مُخالطةَ المريضِ بها للصَّحيحِ سبباً لإعدائِهِ مَرَضَه .
ثمَّ قد يتخلَّفُ ذلك عن سبَبِه كما في غيرِهِ من الأسبابِ ، كذا جَمَعَ بينَهما ابنُ الصَّلاحِ تَبعاً لغيرِه !
والأوْلى في الجَمْعِ بينَهُما أنْ { هـ / 15 أ } يُقالَ : إنَّ نَفْيَهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ للعْدوى باقٍ على عُمومِهِ ، وقد صحَّ قولهِ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [543] وسلَّمَ : ((لا يُعْدِي شيءٌ شيئاً)) ، وقولُه صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [544] وسلَّمَ لِمَن عارَضَهُ : بأنَّ البَعيرَ الأجْرَبَ يكونُ في الإبِلِ الصَّحيحةِ ، فيُخالِطُها ، فتَجْرَبُ ، حيثُ ردَّ عليهِ بقولِه : ((فمَنْ أعْدى الأوَّلَ ؟)) ؛ يعني : أنَّ الله [سبحانَه و] [545] تعالى { ظ /

---

531) ليست في ((ظ)) .
532) في ((ن)) : تكون .
533) في ((ن)) : مقبول .
534) في ((هـ)) و ((ظ)) : والثاني .
535) ليست في ((ن)) .
536) في ((هـ)) و ((ظ)) : يؤثر .
537) ليست في ((ن)) .
538) في ((ن)) : بمدلوليهما .
539) في ((ظ)) : بمختلف .
540) ليست في ((ظ)) .
541) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
542) ليست في ((ن)) .
543) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
544) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
545) ليست في ((ن)) .

17 ب } ابتَدَأَ ذلك في الثَّاني كما ((في)) (546) ابْتَدَأَ (547) في الأوَّلِ .
وأَمَّا الأمرُ { أ / 14 أ } بالفِرارِ مِن المَجْذومِ فمِن بابِ سدِّ { ن / 12 ب } الذَّرائعِ ؛ لئلاَّ يَتَّفِقَ للشَّخْصِ الذي يخُالِطُه شيءٌ مِن (548) ذلك بتقديرِ اللهِ ((سبحانه و)) (549) تعالى ابتداءً لا بالعَدْوى المَنْفِيَّة ، فيَظُنَّ (550) أَنَّ ذلك بسببِ مُخالطتِه (551) فيعتقدَ صِحَّةَ العَدْوى ، فيقعَ في الحَرَجِ ، فأَمَرَ بتجنُّبِه (552) حسْماً للمادَّةِ ، [والله أعلم] (553) .
وقد صنَّفَ في هذا النَّوعِ [الإمامُ] (554) الشافعيُّ كتابَ ((اختِلافِ الحديثِ)) ، لكنَّهُ لم يَقْصِدِ استيعابَه .
و [قد] (555) صنَّفَ فيهِ بعدَهُ ابنُ قُتيبةَ والطَّحاويُّ وغيرُهما .
وإنْ لم يُمْكِنِ الجمعُ ؛ فلا { ط / 10 أ } يخْلو إِمَّا أَنْ يُعْرَفَ التَّاريخُ أَوْ لاَ :
فإنْ عُرِفَ وَثَبَتَ المُتَأَخِّرُ [بهِ] (556) ، أَو بأَصرحَ منهُ ؛ فهو النَّاسِخُ ، والآخَرُ { ص / 9 ب } المَنْسُوخُ .
والنَّسْخُ : رفْعُ تعلُّقِ حُكمٍ شرعيٍّ بدليلٍ شرعيٍّ متأَخِّرٍ عنهُ .
والنَّاسخُ : ما يدلُّ (557) [على] (558) الرَّفعِ المذكورِ .
وتسميتُهُ ناسِخاً مجازٌ ؛ { ب / 11 أ } لأنَّ النَّاسخَ في الحقيقةِ هو اللهُ تعالى .
ويُعْرَفُ النَّسخُ بأمورٍ :
أَصرحُها : ما وَرَدَ في النَّصِّ كحديثِ بُريدَةَ في ((صحيح مسلم)) : ((كُنْتُ نَهَيْتُكُم عن زِيارةِ القُبورِ ((ألا)) (559) فزُوروها ؛ فإنَّها { هـ / 15 ب } تُذَكِّرُ الآخِرَةَ))
ومِنها ما يجزِمُ الصَّحابيُّ (560) بأَنَّه متأَخِّرٌ كقولِ جابرٍ : { ظ / 18 أ } ((كَانَ آخِرَ الأَمْرَيْنِ مِن رسولِ الله صلَّى اللَّهُ عليهِ [

---

546) زيادة من ((ن)) .
547) في ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) : ابتدأه .
548) في ((ن)) : عن .
549) زيادة من ((أ)) .
550) في ((ن)) : فينظر .
551) في ((ب)) : مخالطة .
552) في ((ن)) : بتنحيته .
553) ليست في ((هـ)) .
554) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) .
555) ليست في ((ن)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) .
556) ليست في ((ن)) .
557) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) : دل .
558) ليست في ((ن)) .
559) زيادة من ((ط)) و ((ظ)) .
560) في ((ن)) : تجزم الصحابة .

وآلِهِ] [561] وسلَّمَ تَرْكُ الوُضوءِ مِمَّا مَسَّتِ [562] النَّارُ)) أَخرَجَهُ أَصحابُ السُّنَنِ .
ومِنْها ما يُعْرَفُ بالتَّاريخِ ، [وهُو كَثيرٌ] [563] .
وليسَ مِنْها مَا يَرويهِ الصَّحابيُّ المُتأَخِّرُ الإِسلامِ مُعارِضاً للمُتَقَدِّمِ عليهِ [564] ؛ لاحْتمالِ أَنْ يكونَ سَمِعَهُ مِن صَحابيٍّ آخَرَ أَقدمَ مِنَ المُتَقَدِّمِ [المذكورِ] [565] { أ / 14 ب } أو مثلِهِ فأَرْسَلَهُ .
لكنْ [566] ؛ إِنْ وَقَعَ التَّصريحُ بسماعِه [لهُ مِن النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [567] وسلَّمَ فيَتَّجِهُ أَنْ يكونَ ناسِخاً ؛ بشَرْطِ أَنْ يكونَ [المُتَأَخِّرُ] [568] لَمْ يَتحمَّلْ مِنَ [569] النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [570] وسلَّمَ] [571] شَيْئاً قبلَ إِسلامِهِ .
وأَمَّا الإِجماعُ ؛ فليسَ بناسِخٍ ، بل يدُلُّ على ذلكَ .
وإِنْ لَمْ يُعْرَفِ التَّاريخُ ؛ { ن / 13 أ } فلا يخلو إِمَّا أَنْ يُمْكِنَ ترجيحُ [572] أَحدِهِما على الآخَرِ بوجْهٍ مِن وجوهِ التَّرجيحِ المُتعلِّقَةِ بالمتْنِ أَو بالإِسنادِ أَوْ لاَ :
فإِنْ أَمْكَنَ التَّرجيحُ ؛ تعيَّنَ المصيرُ إِليهِ ، وإِلاَّ ؛ فلا .
فصارَ ما ظاهِرُهُ التَّعارُضُ واقِعاً على [هذَا] [573] التَّرتيبِ :

- الجمعُ إِنْ أَمكَنَ .
- فاعْتبارُ النَّاسِخِ والمَنْسوخِ .
- فالتَّرْجيحُ إِنْ تَعيَّنَ .
- ثمَّ التوقُّفُ عنِ العَمَلِ بأَحدِ الحَديثينِ .

والتَّعبيرُ بالتوقُّفِ أَولى مِن التَّعبيرِ بالتَّساقُطِ ؛ لأَنَّ خفاءَ ترجيحِ أَحدِهِما على الآخَرِ إِنَّما هُو بالنِّسبةِ { ظ / 18 ب } للمُعْتَبِرِ [574] في الحالةِ الرَّاهنةِ ، معَ [احتِمالِ] [575] أَنْ [576] يظهَرَ لغيرِهِ ما خَفِيَ عليهِ ، واللهُ أَعلمُ .

561() ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
562() في " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " : مسته .
563() ليست في " ن " .
564() في " ن " و " هـ " و " أ " و " ب " : لمتقدم عنه ، وفي " ظ " و " ص " و " ط " : لمتقدم .
565() ليست في " ن " .
566() في " ط " : لكنه .
567() ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
568() ليست في " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
569() في " ظ " و " أ " و " ب " و " ط " : عن .
570() ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
571() ليست في " ن " .
572() في " ن " : الترجيح .
573() ليست في " ظ " .
574() في " ب " : إلى المعتبر .
575() ليست في " ن " .
576() في " ن " : أنه .

ثمَّ المردودُ : وموجِبُ { هـ / 16 أ } الرَّدِّ [إِمَّا أَنْ يكونَ لِسَقْطٍ مِن إِسنادٍ [577]] [578] ، أَوْ طَعْنٍ ((من إسناد)) [579] { ط / 10 ب } في رَاوٍ على اخْتِلافِ وُجوهِ الطَّعْنِ ، أَعَمُّ مِن أَنْ يكونَ لأمْرٍ [580] يرجِعُ إِلى دِيانةِ الرَّاوي أو [581] إِلى ضبْطِهِ .

والسَّقْطُ [582] إِمَّا أَنْ يَكونَ مِنْ مَبادئ السَّنَدِ مِن تصرُّفِ مُصَنِّفٍ ، { ب / 11 ب } أو [من] [583] آخِرِهِ ؛ أي : الإِسنادِ بعدَ التَّابعيِّ ، أو غيرِ ذلكَ ، فالأوَّلُ : المُعَلَّقُ سواءٌ كانَ [السَّاقِطُ] [584] واحداً أو [585] أكثرَ .

وبينَهُ وبينَ { ص / 10 أ } المُعْضَلِ الآتي ذِكْرُهُ عمومٌ وخُصوصٌ مِن وجْهٍ .

فمِنْ حيثُ تعريفُ المُعْضَلِ بأَنَّهُ سقَطَ { أ / 15 أ } منهُ اثنانِ فصاعِداً يجتَمِعُ معَ بعضِ صُورِ المُعَلَّقِ .

ومِن حيثُ تقييدُ [586] المُعَلَّقِ بأَنَّه مِن تصرُّفِ مُصَنِّفٍ مِن مبادئِ السَّنَدِ يفتَرِقُ [587] منهُ ، إِذْ هُو أَعَمُّ مِن ذلك .

[و] [588] مِن صُوَرِ المُعَلَّقِ : أَنْ يُحْذَفَ [589] جميعُ السَّندِ ، ويُقالَ [مثلاً] [590] : قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [591] وسلَّمَ .

ومنها : أَنْ يُحْذَفَ ((جميع السند)) [592] [إِلاَّ] [593] الصَّحابيَّ أَوْ [إِلاَّ] [594] الصَّحابيَّ والتَّابعيَّ [595] [معاً] [596] .

---

577) في ((أ)) : إسناده ، وفي ((ب)) : الإسناد .
578) ليست في ((ن)) .
579) زيادة من ((ن)) ؛ وأظنها في هذا الموطن خطأ .
580) في ((ن)) و ((ط)) : الأمر .
581) في ((ظ)) : و .
582) في ((ن)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) : فالسقط .
583) ليست في ((ن)) .
584) ليست في ((ن)) .
585) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) : أم .
586) في ((ط)) : تعريف .
587) الكلمة غير واضحة في ((ظ)) هل هي تعترف أم تقترف .
588) ليست في ((ن)) .
589) في ((هـ)) : تحذف .
590) ليست في ((ظ)) .
591) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
592) زيادة من ((ص)) .
593) ليست في ((ن)) .
594) ليست في ((ن)) .
595) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : التابعي والصحابي .
596) ليست في ((ن)) .

ومنها : أَنْ يَحْذِفَ مَن حَدَّثَهُ ويُضيفَهُ [597] إلى مَنْ فوقَهُ ، فإنْ كانَ مَن فوقَه شيخاً لذلك المصنِّفِ ؛ { ن / 13 ب } > فقد اخْتُلِفَ فيه : هل يُسمَّى تعليقاً أوْ [598] لاَ ؟
والصَّحيحُ في هذا : التَّفصيلُ : فإنْ عُرِفَ بالنَّصِّ أَو [599] الاستِقْراءِ أَنَّ ((كان)) [600] فاعِلَ ذلك مُدَلِّسٌ قضي بهِ ، وإلاَّ فتعليقٌ .
وإنَّما ذُكِرَ التَّعليقُ في قسمِ [601] المردودِ للجَهْلِ بحالِ المحذوفِ .
وقد يُحْكَمُ بصحَّتِهِ إنْ عُرِفَ بأَنْ يجيءَ مسمَّىً { هـ / 16 ب } مِن وجهٍ آخَرَ ، فإنْ قالَ : جميعُ مَن أَحْذِفُهُ [602] ثقاتٌ ؛ جاءتْ مسألةُ التَّعديلِ على الإبهامِ .
و [عندَ] [603] الجُمهورِ لا يُقْبَلُ [604] حتَّى يُسمَّى .
لكنْ قالَ ابنُ الصَّلاحِ هنا [605] : إنْ وَقَعَ الحَذْفُ في كتابٍ التُزِمَتْ [صحَّتُه] [606] ؛ كالبُخاريِّ ؛ فما أتى ((فيه)) [607] بالجَزْمِ دلَّ على أنَّه ثَبَتَ إسنادُهُ عِندَه ، وإنَّما [608] حُذِفَ لغَرَضٍ مِنَ الأَغْراضِ .
ومَا أتَى فيهِ بغيرِ [الجَزْمِ [609]] [610] ؛ ففيهِ مقالٌ .
وقد أَوْضَحْتُ أمثلةَ ذلك في ((النُّكتِ على ابنِ الصَّلاحِ)) .
والثَّاني : وهو ما سَقَطَ مِن آخِرِهِ مَن بعدَ التَّابعيِّ هو المُرْسَلُ :
وصورَتُه أَنْ يقولَ التابعيُّ سواءٌ كانَ كبيراً أو [611] صغيراً قالَ رسولُ الله صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [612] وسلَّمَ كذا ، أو [613] : فعَلَ كذا ، أو [614] : فُعِلَ بحضرتِه كذا ، أو [615] نحوُ ذلك .

597() في ((ظ)) : أضيف .
598() في ((ن)) : معلقاً أم .
599() في ((ص)) : و .
600() زيادة من ((ن)) .
601() في ((ط)) : قسمي .
602() في ((ن)) : ما حذفته ، وفي ((هـ)) : أخذ منه .
603() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) .
604() في ((هـ)) : تقبل .
605() في ((ط)) : هذا .
606() ليست في ((ن)) .
607() زيادة من ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) .
608() في ((ن)) : وإما أن .
609() في ((ط)) : جزم .
610() ليست في ((ن)) .
611() في ((أ)) : أم .
612() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
613() في ((ط)) و ((هـ)) : و .
614() في ((ن)) و ((ط)) : و .
615() في ((ط)) و ((ص)) : و .

{ أ / 15 ب } وإنَّما ذُكِرَ في قسمِ المَردودِ { ط / 11 أ } للجَهْلِ { ب / 12 أ } بحالِ المحذوفِ ؛ لأنَّه يُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ صحابيًّا ، ويُحْتَمَلُ [أَنْ يكونَ] [616] تابعيًّا ، وعلى الثَّاني يُحْتَمَلُ [أَنْ يكونَ ضَعيفاً ، ويُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ ثقةً ، وعلى الثَّاني يُحْتَمَلُ] [617] أَنْ يكونَ حَمَلَ عن صحابيٍّ ، ويُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ حَمَلَ عن تابعيٍّ آخَرَ ، وعلى الثَّاني فيعودُ الاحتمالُ السَّابقُ ، ويتعدَّدُ ((و)) [618] أَمَّا بالتَّجويزِ العقليِّ [619] ، فإلى ما لا نهايةَ لهُ ، وأَمَّا بالاستقراءِ ؛ فإلى ستَّةٍ أو سبعةٍ ، وهو أكثرُ ما وُجِدَ مِن [620] روايةِ { هـ / 17 أ } بعضِ التَّابعينَ عن بعضٍ .

فإنْ عُرِفَ مِن عادةِ التَّابعيِّ أَنَّه لا يُرسِلُ إلاَّ عن ثِقةٍ ؛ فذهَبَ جُمهورُ { ن / 14 أ } المحدِّثينَ إلى التوقُّفِ ؛ لبقاءِ الاحتمالِ ، وهُو أحدُ قولَيْ { ص / 10 ب } أحمدَ .

وثانيهما – وهُو [قولُ] [621] المالِكيِّينَ [622] والكوفيِّينَ – يُقْبَلُ مُطْلقاً .

وقالَ الشَّافِعيُّ [رضيَ اللهُ عنهُ] [623] : يُقْبَلُ إنِ اعْتَضَدَ بمجيئِهِ مِن وجْهٍ آخَرَ يُباينُ الطُّرُقَ [624] الأولى مُسْنَداً كانَ أو مُرْسَلاً ؛ ليترجَّحَ [625] احتمالُ كونِ المحذوفِ ثقةً في نفسِ الأمرِ .

ونقلَ أبو بكرٍ الرَّازيُّ مِن الحنفيَّةِ وأبو الوليدِ الباجيُّ مِن المالِكيَّةِ أَنَّ الرَّاويَ إذا كانَ يُرْسِلُ عنِ الثِّقاتِ وغيرِهم لا يُقْبَل مُرسَلُه اتِّفاقاً .

وَالقسمُ الثَّالِثُ مِن أقسامِ السَّقْطِ مِن الإسنادِ إنْ كانَ باثنَيْنِ فصاعِداً مَعَ التَّوالي ؛ فهو المُعْضَلُ ، وإلاَّ فإنْ كانَ السَّقْطُ باثنينِ غيرِ متوالِيَيْنِ في مَوضِعَيْنِ > [626] { ظ / 19 أ } مثلاً ؛ فهُو المُنْقَطِعُ ، وكذا إنْ سَقَطَ واحدٌ فقط ، أو أكثرُ مِن اثنينِ ، لكنَّه [627] بشرطِ عدمِ التَّوالي .

---

616 () ليست في ((هـ)) .
617 () ليست في ((أ)) .
618 () زيادة من ((ن)) .
619 () في ((ن)) : الفعلي .
620 () في ((ب)) : في .
621 () ليست في ((ن)) .
622 () في ((ب)) : المالكية .
623 () ليست في ((ب)) و ((ط)) .
624 () في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) : الطريق ، وفي ((ب)) : الطريقة .
625 () في ((ن)) لترجح ، في ((ب)) : ليرجح .
626 () هذا المقدار ساقط من النسخة ((ظ)) .
627 () في ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : لكن .

ثمَّ إنَّ السَّقطَ مِن [628] الإسنادِ قدْ يَكونُ واضِحاً يحصُلُ الاشْتِراكُ { أ / 16 أ } في معرفَتِه ككَوْنِ [629] الرَّاوي مثلاً لم يُعاصِرْ مَن روى عنهُ أوْ يكونُ خَفِيّاً ؛ فلا يُدْرِكُهُ إلاَّ الأئمَّةُ الحُذَّاقُ المُطَّلِعونَ على طُرُقِ الحديثِ وعِلَلِ { هـ / 17 ب } الأسانيدِ .

فالأوَّلُ وهُو الواضحُ يُدْرَكُ [630] بعَدمِ التَّلاقي { ب / 12 ب } بينَ [631] الرَّاوِي وشيخِهِ بكونِه لمْ يُدْرِكْ عصْرَهُ أو أدْرَكَهُ لكنَّهما [632] لم يجْتَمِعا ، وليستْ لهُ [منهُ] [633] إجازةٌ ولا وِجَادَةٌ .

ومِنْ ثَمَّ احْتِيجَ إلى التَّاريخِ لتضمُّنِهِ { ن / 14 ب } تحريرَ مواليدِ الرُّواةِ ووَفياتِهم [634] وأوقاتِ طَلَبِهِم وارْتِحالِهم . وقد افْتُضِحَ أقوامٌ ادَّعَوا الرِّوايةَ عن شيوخٍ ظهرَ بالتَّاريخِ [635] { ط / 11 ب } كَذِبُ دعْواهُم .

وَالقسمُ الثَّانِي : وهو الخَفِيُّ المُدَلَّسُ ؛ بفتحِ اللاَّمِ ، سُمِّي بذلك لكونِ الرَّاوي لم يُسَمِّ مَن حَدَّثَهُ ، وأوهَمَ سماعَهُ للحَديثِ مِمَّن لم يُحَدِّثْهُ بهِ .

واشْتِقاقُهُ [636] مِن الدَّلَسِ – بالتَّحريكِ – وهو اختلاطُ الظَّلامِ [بالنُّورِ] [637] ، سُمِّيَ بذلك لاشتراكِهما [في] [638] الخَفاءِ [639] .

ويَرِدُ المُدَلَّسُ بِصيغَةٍ مِن صيغِ الأداءِ تَحْتَمِلُ [640] وقوعَ اللُّقِيَّ [641] بينَ { ظ / 19 ب } المُدَلِّسِ ومَن أسنَدَ عنهُ كَعَن وَكذا قَالَ .

ومتى وقَعَ بصيغةٍ صريحةٍ لا تَجَوُّزَ فيها ؛ كانَ كذِباً .

وحُكْمُ مَن ثبتَ [642] عنهُ التَّدليسُ إذا [643] كانَ عَدْلاً أنْ لا يُقْبَلَ منهُ إلاَّ ما صرَّحَ فيهِ بالتَّحديثِ على الأصحِّ .

---

628) في « هـ » : بين .
629) في « ط » و « هـ » و « ظ » و « أ » و « ب » : لكون .
630) في « ن » : يدركه .
631) في « ط » : عن .
632) في « ن » و « ط » و « هـ » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » : لكن .
633) ليست في « ن » .
634) في « ط » : ووفاتهم .
635) في « ن » و « ص » : بالتواريخ .
636) في « هـ » : واشتقاقي .
637) ليست في « ن » و « ط » و « هـ » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » .
638) ليست في « ظ » .
639) في « ظ » : بالخفاء .
640) في « ظ » : يحتمل .
641) في « ظ » و « ط » : اللقاء .
642) في « ط » : يثبت .
643) في « ط » : إن .

وكَذا المُرْسَلُ الخَفِيُّ إذا صَدَرَ مِنْ مُعاصِرٍ لَمْ يَلْقَ مَن حَدَّثَ عنهُ ، بل بينَه وبينَه واسِطةٌ .
والفَرْقُ بينَ المُدَلَّسِ والمُرْسَلِ الخفيِّ دقيقٌ حَصَلَ [644] تحريرُه بما ذُكِرَ هنا :
وهو أنَّ التَّدليسَ يختصُّ بمَن روى { أ / 16 ب } عمَّن [645] عُرِفَ لقاؤهُ إيَّاهُ ، { هـ / 18 أ } فأمَّا إن عاصَرَهُ ولم يُعْرَفْ أنَّه لقِيَهُ ؛ فَهُو المُرْسَلُ الخَفِيُّ .
ومَن أَدْخَلَ في تعريفِ { ص / 11 أ } التَّدليسِ المُعاصَرَةَ [646] ، ولو بغيرِ لُقي ؛ لزِمَهُ دُخولُ المُرْسَلِ الخَفِيِّ في تعريفِهِ .
والصَّوابُ [647] التَّفرقةُ بينَهُما [648] .
ويدلُّ على أَنَّ اعتبارَ اللُّقي في التَّدليسِ دونَ المُعاصرةِ وحْدَها لابُدَّ منهُ إطْباقُ أَهلِ العِلمِ بالحديثِ على أَنَّ روايةَ المُخَضْرَمينَ { ن / 15 أ } كأبي عُثمانَ النَّهْديِّ وقيسِ بنِ أبي حازمٍ عن النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [649] وسلَّمَ مِن قبيلِ الإرسالِ لا مِن قَبيلِ التَّدليسِ .
ولو كانَ { ب / 13 أ } مجرَّدُ المُعاصرةِ يُكْتَفى [650] [بِهِ] [651] في التَّدليسِ ؛ لكانَ هؤلاءِ مُدلِّسينَ لأنَّهُم عاصَروا النبيَّ { ظ / 20 أ } صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [652] وسلَّمَ قطعاً ، ولكنْ لمْ يُعْرَفْ هل لَقُوهُ أَمْ لا؟
وممَّن [قالَ] [653] باشْتِراطِ [654] اللِّقاءِ في التَّدليسِ الإمامُ الشافعيُّ وأبو بكرٍ البزَّارُ [655] ، وكلامُ الخطيبِ في ((الكِفايةِ)) يقتَضيهِ ، وهُو المُعْتَمَدُ .
ويُعْرَفُ [656] عدمُ المُلاقاةِ بإخبارِهِ عنْ نفسِهِ بذلك ، أَو بجَزْمِ إمامٍ مُطَّلِعٍ .

644() في ((ص)) : يحصل .
645() في ((هـ)) و ((ن)) : عن من .
646() في ((هـ)) : المعاصر .
647() في ((ص)) : فالصواب .
648() في ((ص)) : عنهما .
649() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
650() في ((ظ)) : يكفي .
651() ليست في ((ظ)) .
652() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
653() ليست في ((ط)) .
654() في ((ب)) : في اشتراط ، وفي ((ط)) : اشترط .
655() في ((ظ)) : البزاز .
656() في ((ص)) : وتعرف .

ولا يَكْفي أَنْ يَقَعَ [657] في بعضِ الطُّرُقِ زيادةُ [658] راوٍ [أَوِ أَكثرَ] [659] بينَهُما ؛ لاحتمالِ أَنْ يكونَ مِن المزيدِ ، ولا يُحْكَمُ في هذه الصُّورةِ بحُكْمٍ كُلِّيٍّ ؛ لتَعارُضِ احتمالِ الاتِّصالِ والانْقِطاعِ .

{ ط / 12 أ } وقد صنَّفَ فيهِ الخَطيبُ كتابَ ((التَّفصيلِ لمُبْهَمِ المراسيلِ)) ، وكتاب ((المزيدِ في مُتَّصِلِ الأسانيدِ)) . { هـ / 18 ب } و[قد] [660] انْتَهَتْ هُنا ((حكم)) [661] أَقسامُ حُكمِ السَّاقِطِ مِن الإسنادِ .

ثمَّ الطَّعْنُ يكونُ بعشرةِ أَشياءَ ، بعضُها ((يكون)) [662] أَشدُّ { أ / 17 أ } في القَدْحِ مِن بعضٍ [663] ، خمسةٌ منها تتعلَّقُ [664] بالعدالَةِ ، وخمسةٌ تتعلَّقُ [665] بالضَّبْطِ .

ولم يَحْصُلِ الاعتناءُ بتمييزِ أَحدِ القِسمينِ مِن [666] الآخَرِ لمصلحةٍ اقْتَضَتْ ذلك ، وهي ترتيبُها على الأشدِّ فالأشدِّ في موجَبِ الرَّدِّ على سَبيلِ التَّدلِّي ؛ لأنَّ الطَّعْنَ إِمَّا أَنْ يكونَ : لِكَذِبِ الرَّاوي في الحديثِ النبويِّ بأنْ يرويَ عنهُ [667] { ظ / 20 ب } صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [668] وسلَّمَ ما لمْ يَقُلْهُ متَعمِّداً لذلك .

أو [669] تُهْمَتِهِ بذلكَ ؛ بأَنْ لا يُرْوى ذلكَ الحديثُ إلاَّ مِن جِهتِهِ [670] ، ويكونَ { ن / 15 ب } مُخالِفاً للقواعِدِ المعلومةِ ، وكذا مَنْ عُرِفَ بالكذبِ في كلامِهِ ، و [إِنْ] [671] لم يَظْهَرْ منهُ وقوعُ ذلكَ في الحَديثِ النبويِّ ، وهذا [672] دُونَ الأوَّلِ .

أو فُحْشِ غَلَطِهِ ؛ أي : كَثْرَتِه .

أو غَفْلَتِهِ عن الإتْقانِ [673] .

---

657 () في ((أ)) : تقع .
658 () في ((ط)) : بزيادة .
659 () ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
660 () ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
661 () زيادة من ((ن)) .
662 () زيادة من ((ظ)) .
663 () في ((ظ)) : بعضه .
664 () في ((ظ)) : يتعلق .
665 () في ((ظ)) : يتعلق .
666 () في ((ظ)) : عن .
667 () في ((ط)) : عن النبي .
668 () ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
669 () في ((ن)) : و .
670 () في ((هـ)) : جهة .
671 () ليست في ((أ)) .
672 () في ((ط)) : وهو .
673 () في ((هـ)) و ((ص)) : الاتفاق ، وفي النسخة ((ظ)) الكلمة غير واضحة هل هي الاتفاق أم غير ذلك حيث أنه قال في الحاشية اليسرى : اتفاق .

أَو فِسْقِهِ ؛ أي : بالفعلِ والقَوْلِ [674] ممَّا [675] لا [676] يبلُغُ الكُفْرَ .
[و] [677] بينَهُ وبينَ الأوَّلِ عُمومٌ ((وخصوص مطلق)) [678] ، وإنَّما أُفْرِدَ الأوَّلُ لكونِ القَدْحِ بهِ أَشدَّ في هذا الفنِّ .
وأَمَّا الفِسقُ بالمُعْتَقَدِ ؛ { ب / 13 ب } فسيأتي بيانُه .
أو { ص / 11 ب } وَهَمِهِ بأنْ يَرْوِيَ على سبيلِ التوهُّمِ .
أو مُخالَفَتِهِ ؛ أي : للثِّقاتِ .
أو جَهالَتِهِ ؛ ((أي)) [679] بأَنْ لا يُعْرَفَ فيهِ تعديلٌ و [لا] [680] تَجريحٌ [مُعيَّنٌ] [681] .
أو بِدْعَتِهِ ، وهي اعتقادُ ما أُحْدِثَ على خِلافِ المَعروفِ عن { هـ / 19 أ } النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [682] وسلَّمَ ، لا بمعانَدَةٍ ، بل بنَوْعِ [683] شبهةٍ [684] .
أو سوءِ حِفْظِهِ ، وهِيَ [685] عبارةٌ عن أَنْ لا يكونَ غَلَطُهُ أَقلَّ مِن إصابتِه [686] .
فالقسمُ الأوَّلُ ، وهُو الطَّعْنُ [بكَذِبٍ] [687] الرَّاوي في الحَديثِ النبويِّ هو المَوضوعُ ، والحُكْمُ عليهِ بالوَضْعِ إنَّما هُو بطريقِ الظَّنِّ الغالِبِ { أ / 17 ب } لا بالقَطْعِ ، { ظ / 21 أ } إذ [قَدْ] [688] يَصْدُقُ الكَذوبُ ، لكنَّ لأهلِ العلمِ بالحديثِ مَلَكَةً قويَّةً يميِّزون بها ((بين)) [689] ذلك ، وإنَّما يقومُ بذلك منهُم مَن يكونُ إطِّلاعُهُ تامّاً ، وذهْنُهُ ثاقِباً ، وفهمُهُ قويّاً ، ومعرفتُهُ بالقرائنِ الدَّالَّةِ على ذلك متمَكِّنَةً .
وقد يُعْرَفُ الوضعُ { ط / 12 ب } بإقرارِ [690] [واضِعِه] [691] ، قالَ ابنُ دقيقِ العيدِ ((رحمه الله)) [692] : لكنْ لا يُقْطَعُ

---

674 () في ((ظ)) و ((ن)) : بالقول والفعل .
675 () في ((أ)) : بما .
676 () في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) : لم .
677 () ليست في ((ظ)) .
678 () زيادة من ((ط)) .
679 () زيادة من ((ن)) ، وهي مثبتة في ((ب)) لكنها مضروب عليها .
680 () ليست في ((ظ)) .
681 () ليست في ((ظ)) .
682 () ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
683 () في ((ن)) : بنو .
684 () في ((أ)) : شبه .
685 () في ((ط)) : وهو .
686 () في ((ط)) : عبارة عن من يستوي غلطه وإصابته ، وفي ((هـ)) و ((ب)) : عبارة عن من يكون غلطه أقل من إصابته ، وفي ((ن)) و ((ظ)) و ((أ)) : عبارة عمن يكون غلطه أقل من إصابته .
687 () ليست في ((ن)) .
688 () ليست في ((ن)) .
689 () زيادة من ((ن)) .
690 () في ((ظ)) : بإقراره .
691 () ليست في ((ظ)) .
692 () زيادة من ((أ)) .

(693) بذلك ؛ لاحتمالِ أَنْ يكونَ كَذَبَ في ذلك الإقرارِ أ.هـ (694) .

وفهِمَ منهُ بعضُهم أَنَّهُ لا { ن / 16 أ } يُعْمَلُ بذلك الإقرارِ أصلاً ، وليسَ ذلكَ (695) مرادَهُ ، وإنَّما نفى القَطْعَ بذلكَ ، ولا يلزَمُ مِن نفيِ القَطْعِ نفيُ الحُكْمِ ؛ لأنَّ الحُكْمَ يقعُ بالظَّنِّ (696) الغالِبِ ، وهُوَ هُنا كذلك ، ولولا ذلك لَما ساغَ قتْلُ المُقرِّ بالقتلِ ، ولا رَجْمُ المُعْتَرِفِ بالزِّنى ؛ لاحتمالِ أَنْ يكونا كاذِبَيْن فيما اعْتَرَفا بهِ!

ومِن القَرائنِ الَّتي يُدْرَكُ بها الوَضْعُ (697) ما يؤخَذُ مِن حالِ الرَّاوي ؛ كما وقَعَ لمأمونِ (698) بنِ أحمدَ أَنَّه ذُكِرَ بحضرَتِهِ الخلافُ في كونِ الحسنِ { هـ / 19 ب } سَمِعَ مِن (699) أبي هُريرةَ أوْ (700) لاَ ؟ فساقَ في الحالِ إسناداً (701) إلى النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلهِ] (702) وسلَّمَ أَنَّهُ قالَ : سمِعَ الحسنُ مِن (703) أبي هُريرة .

وكما وقعَ لِغياثِ بنِ إبراهيمَ حيثُ { ظ / 21 ب } دخَلَ على المَهْدي فوجَدَهُ يلعبُ بالحَمَام ، فساقَ في الحالِ [إسناداً] (704) إلى النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : أَنَّه [قالَ] (705) : ((لا سَبَقَ إلاَّ في نَصْلٍ أو خُفٍّ أو حافِرٍ أو جَناحٍ)) ، فزادَ في الحديثِ : ((أو جَناحٍ)) ، فَعَرَفَ المهديُّ أَنَّه { ب / 14 أ } كذبَ لأجلِهِ ، فأمرَ بذَبْحِ الحَمَام .

ومِنها ما يُؤخَذُ (706) مِن حالِ المَرويِّ كأَنْ يكونَ مُناقِضاً (707) لنَصِّ القُرآنِ { أ / 18 أ } أو السُّنَّةِ المُتواتِرَةِ أو الإجماعِ القطعيِّ أو صَريحِ العَقْلِ ، حيثُ لا يَقْبَلُ شيءٌ مِن ذلك التَّأويلَ .

693() في ((ظ)) : تقطع .
694() في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : انتهى .
695() في ((ظ)) : كذلك .
696() في ((ط)) : على الظن .
697() في ((ظ)) و ((ص)) : الموضوع .
698() في ((ن)) : للمأمون .
699() في ((ظ)) و ((ص)) : عن .
700() في ((هـ)) : أم .
701() في ((ن)) : إسناده .
702() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
703() في ((ظ)) : عن .
704() ليست في ((ب)) .
705() ليست في ((ب)) .
706() في ((ب)) : يوجد .
707() في ((ط)) : منافياً .

ثمَّ المَرويُّ تارةً { ص / 12 أ } يختَرِعُهُ الواضِعُ ، وتارةً يأْخُذُ [مِن] [708] كلامِ غيرِهِ كبَعْضِ السَّلفِ الصَّالحِ أَو قُدماءِ الحُكَماءِ أَو الإِسرائيليَّاتِ ، أَو يأْخُذُ حَديثاً ضَعيفَ الإِسنادِ ، فيُرَكِّبُ لَهُ إِسناداً صحيحاً ليَرُوجَ .

والحامِلُ للواضِعِ على الوَضْعِ :

إِمَّا عَدَمُ الدِّينِ ؛ كالزَّنادقةِ .

أَو غَلَبَةُ الجَهلِ ؛ كبعضِ المتعبِّدينَ .

أَو فَرْطُ { ن / 16 ب } العَصبيَّةِ ؛ كبعضِ المُقلِّدينَ .

أَو اتِّباعُ هوى بعضِ الرُّؤساءِ .

أَو الإِغرابُ لقصدِ الاشتِهارِ !

وكُلُّ ذلك حَرامٌ بإِجماعِ مَن يُعْتَدُّ بهِ ، إِلاَّ أَنَّ بعضَ الكَرَّاميَّةِ وبعضَ المُتصوِّفةِ نُقِلَ { هـ / 20 أ } عنهُم إِباحَةُ الوَضْعِ في التَّرغيبِ والتَّرهيبِ [709] ((والترتيب)) [710] ، { ظ / 22 أ } وهو خطأٌ مِن فاعلِهِ ، نشَأَ عَن [711] جَهْلٍ ؛ لأَنَّ التَّرغيبَ والتَّرهيبَ [712] مِن جُملةِ الأَحكامِ الشَّرعيَّةِ .

{ ط / 13 أ } واتَّفقوا على أَنَّ تَعَمُّدَ الكذبِ على النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مِن الكَبائِرِ .

وبالَغَ ((فيه)) [713] أَبو مُحمَّدٍ الجُوَيْنِيُّ فكَفَّرَ مَن تعمَّدَ الكَذِبَ على النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ .

واتَّفَقوا على تَحْريمِ روايةِ الموضوعِ إِلاَّ مقروناً ببيانِه ؛ لقولِه صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [714] وسلَّمَ : ((مَن حَدَّثَ عَنِّي بحديثٍ يُرى [715] أَنَّهُ كذبٌ ؛ فهُو أَحدُ الكاذِبَيْنِ)) ، أَخرجَهُ مسلمٌ .

وَالقسمُ الثَّاني مِن أَقسامِ المَردودِ ، وهو [716] ما يكونُ بسبَبِ تُهمَةِ الرَّاوي بالكَذِبِ ، ((و)) [717] هُو المَتْروكُ .

والثَّالِثُ : المُنْكَرُ ؛ على رَأْيِ مَن لا يَشْتَرِطُ في المُنْكَرِ قيدَ المُخالفةِ .

---

[708] () ليست في ((ط)) و ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) .
[709] () في ((ظ)) : الرغيب والرهيب .
[710] () زيادة من ((ظ)) .
[711] () في ((ص)) : من .
[712] () في ((ظ)) : الرغيب والرهيب .
[713] () زيادة من ((أ)) .
[714] () ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
[715] () في ((ص)) و ((ظ)) : يروى .
[716] () في ((ظ)) : وهذا .
[717] () زيادة من ((ص)) .

وكذا الرَّابِعُ والخَامِسُ ، فمَنْ فَحُشَ غَلَطُهُ ، أَو كَثُرَتْ غَفلَتُه ، أو ظهَرَ فِسْقُه ؛ { أ / 18 ب } فحديثُهُ { ب / 14 ب } مُنْكَرٌ .

ثمَّ الوَهَمُ ، وهُو [القِسمُ] [718] السَّادسُ ، وإنَّما أُفْصِحَ بهِ لِطولِ الفَصْلِ ، إن اطَّلعَ عَليهِ ؛ أي : على الوَهَمِ بِالقَرائِنِ الدَّالَّةِ على وَهَمِ راويهِ مِن وَصْلِ مُرْسَل أو مُنْقَطع ، أو إدخال حَديثٍ في حَديثٍ ، أو نحوِ ذلك مِن الأشياءِ القادحةِ .

وتَحْصُلُ [719] معرفةُ ذلك بكثرةِ التَّتبُّعِ ، { ظ / 22 ب } وجَمْعِ الطُّرُقِ ؛ فهذا هو المُعَلَّلُ ، { ن / 17 أ } وهو مِن أغمَضِ { هـ / 20 ب } أنواعِ عُلوم [720] الحديثِ وأدقِّها ، ولا يقومُ بِهِ إلاَّ مَن رَزَقَهُ اللهُ [تعالى] [721] فهْماً ثاقِباً ، وحِفْظاً واسِعاً ، ومعرِفةً تامَّةً بمراتِبِ الرُّواةِ ، ومَلَكَةً قويَّةً بالأسانيدِ والمُتونِ ، ولهذا لم يتكلَّمْ فيهِ إلاَّ القليلُ مِن أهلِ هذا الشأنِ ؛ كعليِّ بنِ المَدينيِّ ، وأحمدَ بنِ حنبلٍ ، والبُخاريِّ ، ويَعقوبَ بنِ ((أبي)) [722] شَيْبةَ ، وأبي حاتمٍ ، وأبي زُرعةَ ، والدَّارَقُطنيُّ .

وقد تَقْصُرُ عبارةُ المُعَلِّل عَن إقامةِ الحُجَّة { ص / 12 ب } على دَعْواهُ ؛ كالصَّيْرَفيِّ في نَقْدِ الدِّينارِ والدِّرهَمِ .

ثمَّ المُخالفَةُ وهو [723] القسمُ السابعُ إنْ كانتْ واقعةً بسببِ تَغْييرِ [724] السِّياقِ ؛ أي : سياقِ الإسنادِ ؛ فالواقعُ فيهِ ذلك التَّغييرُ [725] هو مُدْرَجُ الإسْنادِ ، وهو أقسامٌ :

{ ط / 13 ب } الأوَّلُ : أنْ يَرْوِيَ جماعةٌ الحديثَ بأسانيدَ مُختلفةٍ ، فيرويهِ عنهُم راوٍ ، فيَجْمَعُ الكُلَّ على إسنادٍ واحِدٍ مِن تلكَ الأسانيدِ ، ولا يُبَيِّنُ الاختلافَ .

[و] [726] الثَّاني : أنْ يكونَ المتنُ عندَ راوٍ إلاَّ طَرفاً منهُ ؛ [فإنَّه عِندَه بإسنادٍ آخَرَ ، فيرويهِ راوٍ عنهُ تامًّا بالإسنادِ الأوَّلِ . ومنهُ أنْ يسمَعَ { أ / 19 أ } الحديثَ مِن شيخِهِ إلاَّ طرفاً منهُ] [727] { ظ / 23 أ } فيسمَعَهُ عَن شيخِهِ بواسطةٍ ، فيرويهِ راوٍ عنهُ [728] تامًّا بحَذْفِ الواسِطةِ .

718() ليست في ((ب)) .
719() في ((هـ)) : وبحصل .
720() في ((هـ)) : علم .
721() ليست في ((ص)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) .
722() زيادة من ((ظ)) و ((ص)) .
723() في ((ن)) و ((أ)) و ((ب)) : وهي .
724() في ((ط)) : تغير .
725() في ((ظ)) : المغير .
726() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
727() ليست في ((ط)) .
728() في ((ن)) : عنه راوٍ .

الثَّالِثُ : أَنْ يكونَ عندَ الرَّاوي مثْنانِ مُخْتَلِفان بِإِسنادينِ { هـ / 21 أ } مختلفينِ ، فيرويهما راوٍ عنهُ مُقتَصِراً على أَحدِ الإِسنادينِ ، أَو يروي أَحَدَ الحَديثينِ { ن / 17 ب } بِإِسنادِهِ الخاصِّ بِهِ ، لكنْ يزيدُ فيهِ مِن المَتْنِ الآخَرِ ما ليسَ في [المَتْنِ] (729) الأوَّلِ .

الرَّابعُ : أَنْ يسوقَ [الرَّاوي] (730) الإِسنادَ ، فيَعْرِضُ لهُ عارِضٌ ، فيقولُ ((له)) (731) { ب / 15 أ } كلاماً مِن قِبَلِ نفسِهِ ، فيظنُّ بعضُ مَن سَمِعَهُ أَنَّ ذلكَ الكلامَ هُو متنُ [ذلكَ] (732) الإِسنادِ ، فيَرويهِ عنهُ كذلك .

هذِهِ أَقسامُ مُدْرَجِ الإِسنادِ (733) .

وأَمَّا مُدْرَجُ المَتْنِ ، فهُو أَنْ يَقَعَ في المتنِ كلامٌ ليسَ منهُ ، فتارةً يكونُ في أَوَّلِهِ ، وتارةً ((يكون)) (734) في أَثنائِهِ ، وتارةً ((يكون)) (735) في آخِرِهِ – وهو الأكثرُ (736) – لأَنَّهُ يقعُ بعطفِ جُملةٍ على جُملةٍ ، أَو بِدَمْجِ مَوْقوفٍ مِن كلامِ الصَّحابةِ أَو مَنْ بعْدَهُم بِمَرْفوعٍ مِن كلامِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] (737) وسلَّمَ مِن غيرِ فصلٍ ، فهذا هُو مُدْرَجُ المَتْنِ .

ويُدْرَكُ الإِدراجُ :

بِوُرودِ روايةٍ مُفَصِّلةٍ للقَدْرِ المُدْرَجِ مِمَّا أُدْرِجَ فيهِ .

أَو بالتَّنصيصِ على ذلك مِن الرَّاوي ، أَو مِن بعضِ الأئمَّةِ المُطَّلعينَ .

أَو باستحالَةِ كونِ النبيِّ { ظ / 23 ب } صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] (738) وسلَّمَ يقولُ ذلك .

وقد صنَّفَ الخَطيبُ في المُدْرَجِ كتاباً (739) ولخَّصْتُهُ وزدتُ عليهِ قدْرَ ما ذكَرَ مرَّتينِ أَو أكثرَ ، وللهِ (740) الحمدُ .

أَوْ [إِنْ] (741) كانَتِ المُخالفةُ بِتَقْدِيمٍ أَو (742) تَأْخيرٍ ؛ أي : في الأسماءِ { هـ / 21 ب } كَمُرَّةَ بنِ كعْبٍ ، وكَعبِ بنِ مُرَّةَ ؛

---

(729) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(730) ليست في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(731) زيادة من ((أ)) .
(732) ليست في ((هـ)) .
(733) في ((ط)) : الأسانيد .
(734) زيادة من ((ن)) و ((ص)) .
(735) زيادة من ((ص)) .
(736) في ((ب)) : أكثر .
(737) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(738) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(739) في ((ط)) : كتاباً في المدرج .
(740) في ((أ)) : فلله .
(741) ليست في ((ن)) و ((ب)) .
(742) في ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ن)) و ((أ)) و ((ب)) : و .

{ أ / 19 ب } لأنَّ اسمَ أَحدِهِما اسمُ أَبي الآخَرِ ؛ فـهذا هو المَقْلوبُ ، وللخطيبِ فيهِ كتابُ (743) ((يُسمى)) (744) ((رافعِ الارْتِيابِ ((في المقلوب من الأسماء والأنساب)) (745))) .
وقد يَقَعُ القلبُ في المتنِ أيضاً ؛ ((ويصير)) (746) كحديثِ أَبي هُريرةَ ((رضي الله تعالى عنه)) (747) { ص / 13 أ } عندَ مُسلمٍ في السَّبعةِ الَّذينَ يُظِلُّهُم { ن / 18 أ } اللهُ تحتَ ظلِّ (748) { ط / 14 أ } عَرْشِهِ ، ففيهِ (749) : (([و] (750) رَجلٌ تصدَّقَ بصدَقةٍ أَخْفاها حتَّى لا تَعْلَمَ يمينُهُ ما تُنْفِقُ (751) شِمالُهُ)) ، فهذا ممَّا انْقَلَبَ على أَحدِ الرُّواةِ ، وإنَّما هو : ((حتَّى لا تعْلَمَ (752) شِمالُه ما تُنْفِقُ (753) يمينُهُ)) ؛ كما في الصَّحيحينِ .
أَوْ إنْ كانتِ المُخالفةُ بِزيادةِ راوٍ في أَثناءِ الإسنادِ (754) ، ومَن لم يَزِدْها (755) أَتقَنُ ممَّن زادَها ، فـهذا (756) هُو المَزيدُ في مُتَّصِلِ (757) الأَسانيدِ .
وشرطُهُ أنْ يقعَ التَّصريحُ بالسَّماعِ في مَوْضِعِ الزِّيادةِ ، وإلاَّ ؛ فمتى كانَ مُعَنْعَناً – مثلاً – ؛ ترجَّحَتِ الزِّيادةُ .
أَوْ [إنْ] (758) كانتِ المُخالفةُ بِإبْدَالِهِ ؛ أي : { ب / 15 ب } الراوي ، { ظ / 24 أ } ولا مُرَجِّحَ لإحدى (759) الرِّاويتينِ على الأخرى ، فـ [هذا] (760) هو المُضْطَرِبُ ، وهو يقعُ في الإسنادِ غالباً ، وقد يقعُ في المتْنِ .
لكنْ قلَّ أنْ يَحْكُمَ المحدِّثُ على الحديثِ بالاضطرابِ بالنِّسبةِ إلى الاختلافِ في المَتْنِ دونَ الإسنادِ .

---

743) في ((ظ)) : كتابا .
744) زيادة من ((ن)) .
745) زيادة من ((ص)) .
746) زيادة من ((هـ)) .
747) زيادة من ((ن)) .
748) في ((ط)) و ((هـ)) : يظلهم الله في عرشه ، وفي ((ظ)) و ((ص)) : يظلهم الله في ظل عرشه .
749) في ((هـ)) : فعنه .
750) ليست في ((هـ)) .
751) في ((ظ)) : ينفق .
752) في ((ظ)) : يعلم .
753) في ((ظ)) : ينفق .
754) في ((ط)) : الأسانيد .
755) في ((ص)) : يرها .
756) في ((ط)) : وهذا .
757) في ((ظ)) : المتصل .
758) ليست في ((ن)) .
759) في ((ظ)) : لأحد .
760) ليست في ((ط)) .

وقد يَقَعُ الإبدالُ عَمْداً لمَن يُرادُ اخْتِبارُ [761] حِفْظِهِ امتحاناً مِن فاعِلِهِ ؛ كما وقعَ للبُخاريِّ والعُقَيْليِّ وغيرِهِما ، وشَرْطهُ أَنْ لا يُستمرَّ عليهِ ، { هـ / 22 أ } بل ينتهي بانْتهاءِ الحاجةِ .
فلو وَقَعَ الإبدالُ [عمداً] [762] لا لمصلحةٍ ، بل للإغرابِ مثلاً ؛ فهو مِن أقسامِ الموضوعِ ، ولو وقعَ غَلَطاً ؛ فهُو مِن المقلوبِ أو المُعَلَّلِ .
أَوْ إنْ كانتِ المُخالفةُ بتَغْيِيرِ حرفٍ أَو حُروفٍ { أ / 20 أ } مَعَ بَقاءِ صورةِ الخَطِّ في السِّياقِ .
فإنْ كانَ ذلك بالنِّسبةِ إلى النُّقْطِ [763] ؛ فالمُصَحَّفُ .
وَإنْ كانَ بالنِّسبةِ إلى الشَّكْلِ ؛ فـالمُحَرَّفُ ، ومعرفةُ هذا النَّوعِ مُهِمَّةٌ .
وقد صنَّف فيهِ : العَسْكَريُّ [764] ، والدَّارَقُطنِيُّ ، { ن / 18 ب } وغيرُهما .
وأكثرُ ما يقعُ في المُتونِ ، وقد يقعُ في الأسماءِ الَّتي في الأسانيدِ .
ولا يَجُوزُ تَعَمُّدُ [765] تَغْيِيرِ صورَةِ المَتْنِ مُطلقاً ، ولا الاختصارُ [766] منه { ظ / 24 ب } بالنَّقْصِ ولا إبْدالُ اللَّفْظِ المُرادِفِ باللَّفْظِ ((و)) [767] المُرادِفِ لهُ ؛ إلاَّ لِعالِمٍ بمَدْلولاتِ الألْفاظِ ، وبما يُحيلُ المَعاني على الصَّحيحِ في المسألَتَيْنِ :
أَمَّا اخْتِصارُ الحَديثِ ؛ فالأكْثَرونَ على جَوازِهِ بِشرطِ أَنْ يكونَ الَّذي يختَصِرُهُ عالِماً ؛ لأنَّ العالِمَ لا يَنْقُصُ { ط / 14 ب } مِن الحديثِ إلاَّ ما لا تعلُّقَ لهُ بما [768] يُبْقيهِ [منهُ] [769] ؛ [بحيثُ] [770] لا تختلِفُ [771] الدِّلالةُ ، ولا يختَلُّ { ص / 13 ب } البَيانُ ، حتَّى يكونَ المَذكورُ والمَحذوفُ بمنزِلَةِ خَبَرين ، أَو يَدُلُّ ما ذَكَرَهُ على [ما] [772] حَذَفَهُ ؛ بخِلافِ الجاهِلِ ، فإنَّهُ قد يَنْقُصُ ما لَهُ تعلُّقٌ ؛ كتَرْكِ الاستِثناءِ .

---

761) في ((ظ)) : اختبار .
762) ليست في ((ظ)) .
763) في ((ص)) : النقطة .
764) في ((ظ)) : العسكر .
765) في ((ظ)) : عمداً .
766) في ((ب)) : الاقتصار .
767) زيادة من ((ظ)) .
768) في ((هـ)) : لما .
769) ليست في ((ص)) .
770) ليست في ((ن)) .
771) في ((هـ)) و ((ظ)) : يختلف .
772) ليست في ((ظ)) .

وأَمَّا { ب / 16 أ } الراوية بالمعنى ؛ فالخِلافُ [773] فيها > شَهيرٌ ، والأكثرُ على الجَوازِ أيضاً ، ومِن أقوى حُججهم [774] الإجماعُ على جوازِ شرحِ الشَّريعةِ للعَجَمِ بلسانِهم لِلعارِفِ بهِ ، فإذا جازَ الإبدالُ بلُغةٍ أُخرى ؛ فجوازُهُ باللُّغةِ العربيَّةِ أولى .
وقيلَ : إنَّما يَجوزُ في المُفْرَداتِ دونَ المُرَكَّباتِ !
وقيلَ : إنَّما يَجُوزُ لمَن يستَحْضِرُ اللَّفْظَ ليتَمَكَّنَ مِن التَّصرُّفِ فيه .
وقيلَ : إنَّما يَجوزُ لمَن كانَ يحفَظُ الحَديثَ فنَسِيَ لفظَهُ ، وبقيَ معناهُ مُرْتَسماً في ذِهنِه ، فلهُ أنْ يرويَهُ { ظ / 25 أ } بالمعنى لمصلَحَةِ تحصيلِ الحُكْمِ منهُ [775] ؛ بخِلافِ { أ / 20 ب } مَن كانَ مُسْتَحْضِراً لِلَفْظِهِ [776] .
وجَميعُ ما تقدَّمَ يتعلَّقُ بالجَوازِ وعَدَمِه ، ولا شكَّ أنَّ الأوْلى إيرادُ الحَديثِ بألفاظِهِ دُونَ التَّصرُّفِ فيهِ .
{ ن / 19 أ } قالَ القاضي عِياضٌ [777] : ((يَنْبَغِي سَدُّ بابِ الرِّوايةِ بالمَعْنَى لئلاَّ يتَسَلَّطَ مَن لاَ يُحْسِنُ ممَّن ((به)) [778] يظنُّ أنَّهُ يُحْسِنُ ؛ كما وقَعَ لِكثيرٍ مِن الرُّواةِ قديماً وحَديثاً)) ، واللهُ المُوَفِّقُ .
فإنْ خَفِيَ المَعْنَى بأنْ كانَ اللَّفْظُ مستَعْمَلاً بقلَّةٍ احْتيجَ إلى الكُتُبِ المصنَّفَةِ في شَرْحِ الغَريبِ ؛ ككتابِ [779] أبي عُبَيْدٍ ((الله)) [780] القاسمِ بنِ سلاَمٍ ، وهو غيرُ مرتَّبٍ ، وقد رتَّبَهُ الشيخُ مُوفَّقُ الدِّينِ ابنُ قُدامَة على الحُروفِ .
وأَجْمَعُ منهُ كتابُ أبي عُبيدٍ الهَرَويِّ ، وقد اعتَنَى بهِ الحافظُ أبو موسى المَدينِيُّ فنَقَّبَ [781] عليهِ واسْتَدْرَكَ .
وللزَّمَخْشَرِيِّ كتابٌ اسمُهُ [782] ((الفائِقُ)) حسنُ التَّرتيبِ .
ثمَّ جَمَعَ الجَميعَ ابنُ الأثيرِ في ((النِّهايةِ)) ، وكتابُهُ أسهَلُ الكُتُبِ تناوُلاً ، مع إعوازٍ قليلٍ فيهِ .

---

773 () في ((ظ)) : فالاختلاف .
774 () في ((ط)) : حجتهم .
775 () في ((أ)) : فيه .
776 () في ((ط)) : للفظ .
777 () في ((ظ)) : العياض ، وهي في هامش النسخة ، وفي أصل الكتاب عياض .
778 () زيادة من ((ط)) .
779 () في ((ظ)) : كتاب .
780 () زيادة من ((ظ)) .
781 () في ((ط)) : بنقب .
782 () في ((ظ)) : يقال له .

وإنْ كانَ اللَّفْظُ مُستَعْملاً بكثرةٍ ، لكنَّ في مَدلُولِهِ دِقَّةً ؛ احْتِيجَ إلى الكُتُبِ المُصنَّفَةِ في شَرْحِ معاني الأخْبارِ وبيانِ المُشْكِلِ منها .

وقد أكثرَ { ط / 15 أ } الأئمَّةُ مِن { ظ / 25 ب } التَّصانيفِ في ذلك ؛ كالطَّحاويِّ والخَطَّابيِّ وابنِ عبدِ البَرِّ وغيرِهم .

ثمَّ الجَهالةُ بالرَّاوِي ، وهِيَ (783) السَّببُ الثَّامِنُ في الطَّعْنِ ، وسَبَبُها { ب / 16 ب } أمْران :

أحَدُهُما : أنَّ الرَّاوِيَ قَدْ تَكْثُرُ (784) نُعوتُهُ مِن اسمٍ أو (785) كُنْيَةٍ { ص / 14 أ } أو لَقَبٍ أو صِفَةٍ أو حِرْفةٍ أو نَسَبٍ ، فيشتَهِرُ بشيءٍ مِنها ، فيُذْكَرُ بِغَيْرِ مَا اشْتُهِرَ بِهِ لِغَرَضٍ مِن الأغْراضِ ، فيُظنُّ أنَّه آخرُ ، فيَحْصُلُ (786) { أ / 21 أ } الجَهْلُ بحالِهِ .

وصنَّفُوا فِيهِ ؛ أي : في هذا النَّوعِ المُوْضِحَ لأوهامِ الجمْعِ والتَّفريقِ ؛ أجادَ فيهِ الخَطيبُ ، وسبَقَهُ [إليه] (787) عبدُ الغنيِّ [بنُ سعيدٍ { ن / 19 ب } المِصْريُّ وهو الأَزْدِيُّ ((أيضاً)) (788) ، (789)] (790) ثمَّ الصُّورِيُّ .

ومِن أمثلتِهِ محمَّدُ بنُ السَّائِبِ بنِ بِشْرٍ الكَلْبِيُّ ؛ نَسَبَهُ بعضُهم إلى جَدِّهِ ، فقالَ : محمَّدُ بنُ بِشرٍ ، وسمّاهُ بعضُهم حمَّادَ بنَ السَّائبِ ، وكَناهُ بعضُهُم أبا النَّضرِ (791) ، وبعضُهُم أبا سعيدٍ ، وبعضُهم أبا هِشامٍ ، فصارَ (792) يُظَنُّ (793) أنَّهُ جماعةٌ ، وهو واحِدٌ ، ومَن لا يعرِفُ حقيقةَ الأمرِ فيهِ لا يعرِفُ شيئاً مِن ذلك .

وَالأمرُ الثَّاني : أنَّ الرَّاويَ قد يكونُ مُقِلاً مِن الحديثِ ، فلا يَكْثُرُ الأَخْذُ عَنْهُ :

وَقد صَنَّفوا فِيهِ الوُحْدانَ – وهو [مَن] (794) لم يَرْوِ عنهُ إلاَّ واحِدٌ ، ولو سُمِّيَ – فمِمَّن جَمَعَهُ مُسلمٌ ، { ظ / 26 أ } والحسنُ بنُ سُفيانَ ، وغيرُهما .

---

(783) في ((ن)) : وهو .
(784) في ((ظ)) : يكثر .
(785) في ((ن)) : و .
(786) في ((ط)) : فتحصل .
(787) ليست في ((ب)) .
(788) زيادة من ((ن)) .
(789) كلمة غير واضحة في ((ن)) .
(790) ليست في ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(791) في ((ن)) و ((ب)) : أبا النضر .
(792) في ((ط)) : فهذا .
(793) في ((ظ)) : نظن .
(794) ليست في ((ظ)) .

أَوْ لاَ يُسمَّى الرَّاوِي اختِصَاراً مِن الرَّاوي عنهُ ؛ كقولِه : أَخْبَرَني فلانٌ ، أو شيخٌ ، أو رجلٌ ، أو بعضُهم ، أو ابنُ فلانٍ . ويُستَدَلُّ على معرفَةِ اسم المُبْهَم بوُرودِه مِن طريقٍ أُخرى [(795) مسمّىً [فيها] (796)] (797) :

وَصنَّفوا فيهِ المُبْهَمات .

ولا يُقْبَلُ حديثُ (798) المُبْهَمُ ما لم يُسَمَّ ؛ لأنَّ شرطَ قَبولِ الخَبَرِ عدالَةُ راويهِ (799) ، ومَن أُبْهِمَ اسمُه لا تُعْرَفُ (800) عَيْنُهُ ، فكيفَ [تُعْرَفُ] (801) عدالَتُهُ ؟!

وكذا (802) لا يُقْبَلُ خَبَرُه ، [و] (803) لو أُبْهِمَ بِلَفْظِ التَّعْديلِ ؛ كأَنْ يقولَ الرَّاوي عنهُ : أَخْبَرَني الثِّقَةُ ؛ لأَنَّهُ قد يكونُ ثِقةً عندَه مجروحاً عندَ غيرِه ، وهذا عَلى الأصَحِّ في المسألةِ .

ولهذه النُّكتةِ لم [يُقْبَلِ] (804) المُرسلُ ، { أ / 21 ب } ولو أَرسَلَهُ العدلُ (805) جازِماً بِهِ لهذا الاحتمالِ بعينِه .

وقيلَ : يُقْبَلُ تمسُّكاً بالظَّاهِرِ ، إذ الجَرْحُ على خِلافِ الأصْلِ .

وقيلَ : { ن / 20 أ } إنْ كانَ القائلُ عالِماً أَجْزأَ ذلك في حقِّ { ط / 15 ب } مَن يوافِقُهُ في مَذْهَبِهِ .

وهذا ليسَ مِن { ب / 17 أ } مباحِثِ ((عُلومِ)) (806) الحَديثِ ، واللهُ المُوفِّقُ .

فإن سُمِّيَ الرَّاوي وانْفَرَدَ راوٍ واحِدٌ بالرِّوايةِ عَنْهُ ؛ فهو مَجْهولُ العَيْنِ ؛ كالمُبْهَم ، [فَلا يُقْبَلُ حديثُهُ] (807) إلاَّ أَنْ يُوَثِّقَهُ غيرُ مَنْ ينفَرِدُ (808) عنهُ على { ظ / 26 ب } الأصحِّ ، وكذا مَن يَنْفَرِدُ (809) عنهُ ((على الأصح)) (810) إذا كانَ مُتأَهِّلاً لذلك .

795() في ((ص)) و ((ن)) و ((ظ)) : آخر .
796() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) .
797() ليست في ((ص)) .
798() في ((ظ)) : الحديث .
799() في ((ص)) و ((ب)) : رواته .
800() في ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) : يعرف .
801() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
802() في ((ط)) و ((أ)) : ولذا .
803() ليست في ((ظ)) .
804() ليست في ((ن)) .
805() في ((أ)) : المعدل .
806() في ((ن)) و ((ط)) : علم .
807() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
808() في ((ظ)) : يتفرد .
809() في ((ظ)) : يتفرد .
810() زيادة من ((أ)) .

أَوْ إِنْ روى [811] [عنهُ] [812] اثنانِ فصاعِداً ولم يُوَثَّقْ ؛ فـ [هو] [813] مَجْهولُ الحالِ ، وهُو المَسْتورُ ، وقد قَبلَ روايتَهُ جماعةٌ بغيرِ قيدٍ ، وردَّهاَ { ص / 14 ب } الجُمهورُ .
والتَّحقيقُ أَنَّ روايةَ المستورِ ونحوِهِ ممَّا فيهِ الاحتِمالُ لا يُطلَقُ [القولُ [814]] [815] بردِّها ولا بِقَبولِها ، بل ((يقال)) [816] هي موقوفةٌ إِلى اسْتِبانَةِ حالِه كما جَزَمَ بهِ إِمامُ الحَرمينِ .
ونحوُهُ قَولُ ابنِ الصَّلاحِ فيمَن جُرِحَ [817] بجَرْحٍ غيرِ مُفَسَّرٍ .
ثمَّ البِدْعَةُ ، وهي السَّببُ التَّاسعُ مِن أَسبابِ الطَّعنِ في الرَّاوي ، وهي إِمَّا أَنْ تَكونَ [818] بمُكَفِّرٍ ؛ كأَنْ يعتَقِدَ ما يستَلزِمُ الكُفْرَ ، أو بمُفَسِّقٍ :
فالأوَّلُ : لا يَقْبَلُ صاحِبَها الجُمهورُ ، وقيلَ : يُقْبَلُ مُطلقاً ، وقيلَ : إِنْ كانَ لا يعتَقِدُ حِلَّ الكَذِبِ لنُصرَةِ مقالَتِه [قُبِلَ] [819] .
والتحقيقِ : أنه لا يُرَدُّ كُلُّ مُكفَّرٍ ببدعَتِه [820] ؛ لأَنَّ كلَّ طائفةٍ تدَّعي أَنَّ مخالِفيها [821] مبتَدِعةٌ ، وقد تُبالِغُ فتُكفِّرُ مخالِفها [822] ، فلو أُخِذَ { أ / 22 أ } ذلك على الإِطلاقِ ؛ لاسْتَلْزَمَ تكفيرَ جميعِ الطَّوائفِ ، فالمُعْتَمَدُ أَنَّ الَّذي تُرَدُّ روايتُهُ { ن / 20 ب } مَنْ أَنْكَرَ أمراً مُتواتِراً مِن [الشَّرعِ] [823] ، معلوماً مِن الدِّينِ بالضَّرورةِ ، وكذا مَن اعتقدَ عكسَهُ .
فأَمَّا مَن لم يَكُنْ بهذهِ الصِّفَةِ ، وانْضَمَّ إِلى ذلك ضَبْطُهُ لِما يَرويهِ مَعَ وَرَعِهِ وتَقْواهُ ؛ فلا مانِعَ مِن قَبولِهِ ((أصلاً)) [824] .
{ ظ / 27 أ } والثاني : وهو مَن لا تَقْتَضي [825] بدعَتُهُ التَّكفيرَ أصلاً ، [و] [826] قد اختُلِفَ أيضاً في قَبولِهِ ورَدِّهِ :

811() في ((ط)) : أن يروي .
812() ليست في ((ن)) .
813() ليست في ((ب)) .
814() في ((ظ)) : القبول .
815() ليست في ((ص)) .
816() زيادة من ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((ب)) .
817() في ((أ)) : جزم .
818() في ((ظ)) : يكون .
819() ليست في ((ط)) .
820() في ((ن)) و ((أ)) و ((ظ)) و ((ب)) : ببدعة .
821() في ((ظ)) : مخالفها .
822() في ((ن)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ظ)) و ((ب)) : مخالفيها .
823() ليست في ((ن)) .
824() زيادة من ((ط)) ، وهي موجودة كذلك في ((ظ)) ؛ لكني لا أدري أهي مضروب عليها أم أن الخط الموجود على من سوء التصوير .
825() في ((ظ)) : يقتضي .
826() ليست في ((ب)) .

فقيلَ : يُرَدُّ مُطلَقاً – وهُو بَعيدٌ – .
وأَكثرُ مَا عُلِّلَ بهِ أَنَّ في الرِّوايةِ عنهُ تَرْويجاً لأمرِهِ وتَنْويهاً بذِكْرِهِ .
وعلى هذا ؛ فيَنْبَغي [827] أَنْ لا يُرْوى عنْ مُبْتَدعٍ شيءٌ يُشارِكُه { ب / 17 } فيهِ غيرُ مُبتدعٍ .
وقيلَ : يُقْبَلُ [828] مُطْلقاً إِلاَّ إِنِ اعْتَقَدَ حِلَّ الكَذِبِ ؛ كما تقدَّمَ .
{ ط / 16 أ } وقيلَ : يُقْبَلُ مَنْ لَمْ يَكُنْ داعِيةً إلى بِدعَتِهِ [829] ؛ لأنَّ تزيينَ بِدعَتِه قد يَحْمِلُهُ [830] على تَحريفِ الرِّواياتِ وتَسويَتِها على ما يقتَضيهِ مذهَبُه ، وهذا في [831] الأَصَحِّ .
وأَغْرَبَ ابنُ حِبَّانَ ، فادَّعى الاتِّفاقَ على قَبولِ غيرِ الدَّاعيةِ مِن غيرِ تفصيلٍ .
نَعَمْ ؛ الأكثرُ على قَبولِ غيرِ الدَّاعيةِ ؛ إِلاَّ إِنْ رَوى [832] ما يُقَوِّي بِدْعَتَهُ ، فيُرَدُّ على المذهَبِ المُخْتارِ ، وبهِ صرَّحَ الحافِظُ أبو إِسحاقَ إِبراهيمُ بنُ يعقوبَ الجُوْزَجانِيُّ شيخُ أبي داودَ ، والنَّسائِيِّ في كتابِه ((معرفة الرِّجال)) ، فقالَ في وَصْفِ الرُّواةِ : ((ومِنهُم زائغٌ عن الحَقِّ – أَيْ : عن السُّنَّةِ – صادقُ اللَّهجَةِ ، فليسَ فيهِ حيلةٌ ؛ إِلاَّ أَنْ يُؤخَذَ [833] مِن حديثِه ((غير)) [834] ما لا يكونُ مُنْكراً { أ / 22 ب } إِذا لم يُقَوِّ [835] [بهِ] [836] [837] بِدْعَتَهُ)) اهـ [838] .
وما قالَه متَّجِهٌ ؛ { ظ / 27 ب } لأنَّ العلَّةَ التي لها رُدَّ [839] حديثُ الدَّاعيةِ واردةٌ { ص / 15 أ } فيما إِذا كانَ ظاهِرُ { ن / 21 أ } المرويِّ يُوافِقُ مذهَبَ المُبْتَدِع ، ولو لم يكنْ داعيةً ، واللهُ أَعلمُ .

827() في ((ن)) : ينبغي .
828() في ((ن)) : تقبل .
829() في ((ص)) و ((أ)) : بدعة .
830() في ((ن)) : تحمله .
831() في ((ب)) : هو .
832() في ((ظ)) : يروي .
833() في ((ن)) : يوجد .
834() زيادة من ((ب)) .
835() في ((ظ)) : يقويه ، وفي ((أ)) : تَقْوَ .
836() في ((ص)) : تقوية .
837() ليست في ((ظ)) .
838() في ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : انتهى .
839() في ((ط)) : رد لها ، وفي ((ظ)) : رُدّ بها وفي ((ص)) : بها رد .

ثمَّ سوءُ الحِفْظِ وهو السَّببُ العاشِرُ مِن أَسبابِ الطَّعنِ ، والمُرادُ بهِ : مَن لم يُرَجَّحْ جانِبُ إِصابتِه على جانِبِ خَطَئِهِ [840] ، وهو على قسمينِ :
إِنْ كانَ لازِماً للرَّاوي في جَميعِ حالاتِه ، فـهُو الشاذُّ ؛ على رَأْيِ [بعض أهلِ الحَديثِ .
أَوْ ((إن)) [841] كانَ سوءُ الحفظِ] [842] طارِئاً على الرَّاوي إِمَّا لكِبَرِهِ أَو لذَهابِ بصرِه ، أَوْ لاحتِراقِ كُتُبِه ، أَو عدمِها ؛ بأَنْ كانَ يعْتَمِدُها ، فرَجَعَ إِلى حفظِهِ ، فساءَ [843] ، فـهذا هو المُخْتَلِطُ . والحُكْمُ فيهِ أَنَّ ما [844] حَدَّثَ بهِ قبلَ الاختلاطِ إِذا تَميَّزَ قُبِلَ ، وإِذا [845] لم يَتَميَّزْ تُوُقِّفَ فيهِ ، وكذا مَن اشتَبَهَ الأمرُ فيهِ ، وإِنَّما يُعْرَفُ ذلك باعْتِبارِ الآخِذينَ عنهُ .
ومَتى تُوبِعَ [846] السَّيِّءُ [847] الحِفْظِ بِمُعْتَبَرٍ ؛ ((أي)) [848] كأَنْ يكونَ فوقَهُ { ب / 18 أ } أو مِثْلَه لا دُونَه ، وكَذا المُخْتَلِطُ الَّذي لم [849] يتَمَيَّزْ و ((كذا)) [850] المَستورُ والإِسنادُ المُرْسَلُ وكذا المُدَلَّسُ إِذا لم يُعْرَفِ المحذوفُ منهُ صارَ حديثُهُم حَسناً ؛ لا لذاتِهِ ، بل وَصْفُهُ بذلك بـاعتبارِ المَجْموعِ من المتابِعِ { ظ / 28 أ } والمتابَع ؛ لأنَّ [معَ] [851] كلِّ واحدٍ منهُم احْتِمالَ [852] كونِ روايتِه ((معه)) [853] صواباً أَو غيرَ { ط / 16 ب } صوابٍ على حدٍّ سواءٍ .
فإِذا جاءَتْ مِنَ [854] المُعْتَبَرينَ روايةٌ مُوافِقةٌ لأحدِهِم ؛ رُجِّحَ أَحدُ الجانِبينِ مِن الاحْتِمالينِ المَذكورَيْنِ ، ودلَّ ذلك { أ / 23 أ } على [855] أَنَّ الحَديثَ مَحْفوظٌ ، فارْتَقى مِن درَجَةِ التوقُّفِ إِلى دَرَجَةِ القَبولِ ، [واللهُ أَعلمُ] [856] .

---

840) في ((أ)) و ((ب)) : خطايه .
841) زيادة من ((ط)) ، و ((ظ)) .
842) ليست في ((ن)) .
843) في ((ص)) : فنسا .
844) في ((ظ)) : أنما .
845) في ((ن)) : وإن ، وفي ((ظ)) : فإن .
846) في ((أ)) : تابع .
847) في ((ب)) : سيء .
848) زيادة من ((ط)) .
849) في ((ط)) : لا .
850) زيادة من ((ص)) .
851) ليست في ((ظ)) و ((ص)) و ((ن)) و ((أ)) و ((ب)) .
852) في ((ص)) : لاحتمال .
853) زيادة من ((ظ)) .
854) في ((ن)) : في .
855) في ((ط)) : على ذلك .
856) ليست في ((ط)) .

ومعَ ارْتِقائِهِ [857] إلى دَرَجَةِ القَبولِ ؛ فهُو مُنْحَطٌّ عنْ رُتْبَةِ [858] الحَسَنِ لذاتِه ، ورُبَّما توقَّفَ بعضُهم عنْ إِطلاقِ اسمِ الحَسَنِ عليهِ .

وقد انْقَضى ما يتعلَّقُ بالمَتْنِ { ن / 21 ب } [مِن حيثُ] القَبولُ والرَّدُّ [859]

ثمَّ الإِسْنادُ وهُو الطَّريقُ المُوصِلَةُ إِلى المتنِ .

والمَتْنُ : هُو غايَةُ ما يَنْتَهي إِليهِ الإِسنادُ مِن [الكلام] [860] ، وهُو إِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلى النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] وسلَّمَ [861] ، ويقتَضي [862] لفظُهُ – إِمَّا تَصْريحاً أَوْ حُكْماً – أَنَّ المنَقْولَ بذلك الإِسنادِ مِن قولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [863] وسلَّمَ ، أَوْ مِن فِعْلِهِ ، أو مِن تَقريرِهِ .

مثالُ المَرفوعِ مِن القولِ تَصريحاً : أَن يقولَ { ص / 15 ب } الصَّحابيُّ : سمعتُ النبيَّ [864] صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يقولُ : كذا ، أَو : حدَّثَنا رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بكَذا ، أَو يقولُ هو أَو { ظ / 28 ب } غيرُه : قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كذا ، أَو : عنْ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَنَّه قالَ كذا ، أو [865] نحوَ ذلك .

ومِثالُ المَرفوعِ مِن الفِعْلِ تَصريحاً : أَن يقولَ الصَّحابيُّ : رأَيْتُ رسولَ اللهِ [866] صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [867] وسلَّمَ فعَلَ كذا ، أَو يقولَ هُو أَو غيرُه : كانَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [868] وسلَّمَ يفعَلُ كذا .

ومِثالُ المَرفوعِ مِن التَّقريرِ تَصريحاً : أَنْ يقولَ الصَّحابيُّ : فعَلْتُ بحضرَةِ النبيِّ [869] صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [870] وسلَّمَ { ب / 18 ب } كذا ، أَو يقولَ هو أَو غيرُه : فعَلَ فُلانٌ بحَضْرَةِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [871] وسلَّمَ كذا ، ولا يذكُرُ إِنكارَهُ لذلك .

857() في " ن " : الارتقاء .
858() في " ص " : درجة .
859() ليست في " ص " .
860() ليست في " ن " .
861() ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
862() في " ص " : وينقضي .
863() ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
864() في " ط " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " : رسول الله .
865() في " ظ " و " ص " : و .
866() في " ص " : النبي .
867() ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
868() ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
869() في " ط " و " ن " : رسول الله .
870() ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
871() ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .

ومثالُ المرفوعِ مِن القولِ حُكْماً { أ / 23 ب } لا تَصْريحاً : ((مصدرية)) (872) أنْ (873) يقولَ الصَّحابيُّ – الَّذي لم يأخُذْ عَنِ الإسرائيليَّاتِ – ما لا مجالَ للاجْتِهادِ فيهِ ، ولا (874) [لهُ] (875) تعلُّقٌ ببيانِ لُغةٍ أو شرحِ غريبٍ ؛ كالإخْبارِ عنِ الأمورِ الماضيةِ مِن { ن / 22 أ } بدْءِ الخَلْقِ وأخْبارِ { ط / 17 أ } الأنبياءِ ((عليهم الصلاة والسلام)) (876) ، أو (877) الآتيةِ كالملاحمِ والفِتَنِ وأحوالِ يوم القيامةِ .

وكذا الإخْبارُ عمَّا (878) يحْصُلُ بفِعْلِهِ ثوابٌ مَخْصوصٌ أو عِقابٌ مَخْصوصٌ .

وإنَّما كانَ لهُ حُكْمُ المَرفوعِ ؛ لأنَّ إخبارَهُ بذلك يقتَضي مُخْبِراً لهُ ، { ظ / 29 أ } و [ما] (879) لا مَجالَ للاجتِهادِ فيهِ يَقتَضي مُوقِفاً للقائلِ بهِ ، ولا مُوقِفَ للصَّحابَةِ (880) إلاَّ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلهِ] (881) وسلَّمَ ، أو بعضُ مَن يُخْبِرُ عَن الكُتُبِ القديمةِ ، فلهذا وقعَ الاحْتِرازُ عنِ القسمِ الثَّاني ، وإذا (882) كانَ كذلك ؛ فلهُ حُكْمُ ما لو قالَ : قالَ رسولُ اللهِ (883) صلَّى اللهُ عليهِ [وآلهِ] (884) وسلَّمَ ؛ فهُو مَرْفوعٌ ؛ سواءٌ كانَ ممَّا سمِعَهُ منهُ أو عنهُ بواسِطةٍ .

ومِثالُ المَرفوعِ مِن الفِعْلِ حُكماً : أنْ يفعَلَ الصَّحابيُّ ما لا مَجالَ للاجْتِهادِ فيهِ فيُنَزَّلُ (885) على أنَّ ذلك عندَه عنِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلهِ] (886) وسلَّمَ كما قالَ الشافعيُّ [– رضيَ اللهُ عنهُ –] (887) في صلاةِ عليٍّ ((كرم الله وجهه)) (888) في الكُسوفِ في كُلِّ ركعةٍ أكثرَ مِن رُكوعَيْنِ .

ومثالُ المَرفوعِ مِن التَّقريرِ حُكْماً : أنْ يُخبِرَ الصَّحابيُّ أنَّهُم كانُوا يفْعَلونَ في زمانِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلهِ] (889)

872() زيادة من ((ب)) .
873() في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((ب)) و ((أ)) : ما .
874() في ((ظ)) : وما .
875() ليست في ((ب)) .
876() زيادة من ((ص)) ، و ((ب)) وفيها : عليهم السلام .
877() في ((ظ)) : و .
878() في ((ن)) : عن ما .
879() ليست في ((ن)) و ((ظ)) .
880() في ((ص)) : للصحابي .
881() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
882() في ((ص)) : فإذا .
883() في ((ظ)) : النبي .
884() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
885() في ((ن)) : فيدل .
886() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
887() ليست في ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((ب)) ، وفي ((أ)) : رحمه الله .
888() زيادة من ((ص)) .
889() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .

وسلَّمَ كذا ؛ فإنَّهُ يكونُ لهُ حُكمُ الرَّفعِ مِن جهةِ أَنَّ الظَّاهِرَ ((هو)) (890) اطِّلَاعُهُ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] (891) وسلَّمَ على ذلك لتوفُّرِ دَواعِيهم على سُؤالِهِ عن (892) أُمورِ دِينِهم ، { ص / 16 أ } ولأنَّ (893) ذلك الزَّمانَ زمانُ { أ / 24 أ } [نُزولِ] (894) الوَحْيِ فلا يقعُ مِن الصَّحابةِ { ب / 19 أ } فِعْلُ شيءٍ ويستمرُّونَ عليهِ إلَّا وهُو غيرُ ممنوعٍ الفعلِ .

وقدِ { ظ / 29 ب } استدلَّ جابِرٌ وأبو سعيدٍ [الخُدريُّ] (895) – رضي الله عنهما – على جوازِ العَزْلِ بأَنَّهُم كانوا { ن / 22 ب } يفعَلونَه (896) والقرآنُ ينزِلُ ، ولو كانَ ممَّا يُنْهَى عنهُ لنَهى [عنهُ] (897) القُرآنُ .

ويلتَحِقُ بقَولي : ((حُكْماً)) ؛ ما وردَ بصيغةِ الكنايةِ في موضعِ الصِّيَغِ الصَّريحةِ بالنِّسبةِ إليه صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] (898) وسلَّمَ ؛ كقولِ التَّابعيِّ عنِ الصَّحابيِّ : يرفعُ الحَديثَ ، أو : يرويهِ ، أو : يَنْميهِ ، أو : روايةً ، أو : يبلُغُ بهِ (899) ، أو : رواهُ (900) .

وقد يَقْتَصِرونَ على القولِ معَ { ط / 17 ب } حَذْفِ القائلِ ، ويُريدونَ بهِ النبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] (901) وسلَّمَ ؛ كقولِ ابنِ سيرينَ عنْ أبي هُريرةَ [رضيَ اللهُ عنهُ] (902) قالَ : قالَ : ((تُقاتِلونَ (903) قَوْماً)) الحديث .

وفي كلامِ الخَطيبِ أَنَّه اصْطِلاحٌ خاصٌّ بأَهلِ البَصرَةِ .

ومِن الصِّيَغِ المُحْتَمِلةِ : قولُ الصَّحابيِّ : مِن السُّنَّةِ كذا ، فالأكثرُ (904) على أَنَّ ذلك مرفوعٌ .

ونقلَ ابنُ عبدِ البرِّ فيهِ الاتِّفاقَ ؛ قالَ : وإذا قالَها غيرُ الصَّحابيِّ ؛ فكذلك ، ما لم يُضِفْها إلى صاحِبِها كسُنَّةِ العُمَرينِ .

---

(890) زيادة من ((ط)) .
(891) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(892) في ((ظ)) : من .
(893) في ((ظ)) : وكان .
(894) ليست في ((ط)) .
(895) ليست في ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(896) في ((ظ)) : يفعلون .
(897) ليست في ((ن)) .
(898) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(899) في ((ط)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) : يبلُغُ بهِ ، أو رواية .
(900) في ((ن)) : أو : يبلغ به ، أو : رواه ، أو : رواية .
(901) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(902) ليست في ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(903) في ((ظ)) : يقاتلون .
(904) في ((ب)) : فالأكثرون .

وفي نَقْلِ الاتِّفاقِ نَظَرٌ ، فعَنِ الشَّافعيِّ في أَصلِ المسأَلةِ قولانِ .
وذَهَبَ إِلى أَنَّهُ غيرُ مرفوعٍ أَبو بكرٍ الصَّيرفيُّ مِن الشَّافعيَّةِ ، وأَبو بكرٍ الرَّازيُّ مِن الحنفيَّةِ ، وابنُ حزمٍ { ظ / 30 أ } مِن أَهلِ الظَّاهِرِ ، واحتَجُّوا بأَنَّ السُّنَّةَ تتردَّدُ بينَ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] (905) وسلَّمَ وبينَ غيرِه ، وأَجيبوا بأَنَّ احْتِمالَ إِرادةِ (906) غيرِ النبيِّ صلَّى اللهُ [عليهِ] (907) وسلَّمَ { أ / 24 ب } بعيدٌ .
وقد روى البُخاريُّ في صحيحِه في (908) حديثِ ابنِ شِهابٍ ، عن سالِمِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ عن أَبيهِ في قصَّتِه معَ الحجَّاج حينَ (909) قالَ لهُ : إِنْ كُنْتَ تُريدُ السُّنَّةَ فهَجِّرْ بالصَّلاةِ [يومَ عَرَفَةَ] (910) .
{ ن / 23 أ } قالَ ابنُ شِهابٍ : فقلتُ لسالِمٍ : أَفَعَلَهُ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] (911) وسلَّمَ ؟ فقالَ : وهل (912) يَعْنونَ [بذلك] (913) إِلاَّ سُنَّتَهُ (914) [صلى الله تعالى عليه وآله وسلم] (915) ؟!
فنَقَلَ سالمٌ – وهو أَحدُ الفُقهاءِ السَّبعَةِ مِن أَهلِ المدينةِ وأَحدُ الحفَّاظِ { ب / 19 ب } مِن التَّابعينَ [عنِ الصَّحابةِ] (916) – أَنَّهم إِذا أَطلَقوا السُّنَّةَ ؛ لا يُريدونَ بذلك إِلاَّ سُنَّةَ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] (917) وسلَّمَ .
وأَمَّا قولُ بعضِهم : إِذا (918) كانَ مرفوعاً ؛ فلمَ لا يقولونَ فيهِ : قالَ رسولُ اللهِ ((صلى الله عليه وسلم)) (919) ؟ فجوابُهُ : إِنَّهُم تَرَكوا الجَزْمَ بذلك تورُّعاً واحتِياطاً .

---

(905) ليست في « ن » و « ط » و « هـ » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » .
(906) في « ب » : إيرادة .
(907) ليست في « ظ » .
(908) في « ن » و « أ » : من .
(909) في « ص » : حيث .
(910) ليست في « ن » و « ط » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » .
(911) ليست في « ن » و « ط » و « هـ » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » .
(912) في « ب » : فهل .
(913) ليست في « ب » .
(914) في « ظ » : سنة .
(915) ليست في « ط » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » .
(916) ليست في « ظ » .
(917) ليست في « ن » و « ط » و « هـ » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » .
(918) في « ن » و « ط » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » : إن .
(919) زيادة من « ظ » .

ومِن هذا : قولُ أَبي قِلابةَ عن أَنسٍ : ((مِن السُّنَّةِ إِذا تزوَّجَ البِكْرَ على الثَّيِّبِ أَقامَ عندَها سَبعاً)) ، أَخرَجاهُ في { ص / 16 ب } [الصَّحيحين] [920] [921] .
قالَ أَبو قِلابةَ ((عن أنس)) [922] : لو شِئْتُ لقلتُ : إِنَّ أَنساً رفَعَهُ إِلى { ظ / 30 ب } النبيِّ [923] [صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [924] وسلَّمَ] [925] .
أي : لو قُلتُ : لمْ أَكْذِبْ ؛ لأَنَّ قولَه : ((مِن السُّنَّةِ)) هذا معناهُ ، { ط / 18 أ } ((و)) [926] لكنَّ إِيرادَهُ بالصِّيغَةِ التي ذَكَرها الصَّحابيُّ أَوْلى [927] .
ومِن ذلك : قولُ الصَّحابيِّ : أُمِرْنا بكَذا ، أَو : نُهينا عنْ كذا ، فالخِلافُ [فيهِ] [928] كالخِلافِ في الَّذي قَبْلَهُ ؛ لأنَّ مُطْلَقَ ذلك ينصَرِفُ بظاهِرِه إِلى مَنْ لهُ الأمرُ والنَّهْيُ ، وهُو الرَّسولُ [929] صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [930] وسلَّمَ .
وخالفَ في ذلك طائفةٌ ((و)) [931] تمَسَّكوا باحْتِمالِ أَنْ يَكونَ المُرادُ غيرَه ، كأَمرِ القُرآنِ ، أَو [932] الإِجماعِ ، أَو بعضِ الخُلفاءِ ، { أ / 25 أ } أَو الاستِنْباطِ !
وأَجيبوا بأَنَّ الأصلَ هو الأَوَّلُ ، وما عداهُ مُحْتَمَلٌ ، لكنَّهُ بالنسبةِ إليهِ مرجوحٌ .
وأَيضاً ؛ فمَن كان في طاعةِ رئيسٍ { ن / 23 ب } إِذا قالَ : أُمِرْتُ ؛ لا يُفْهَمُ عنهُ أَنَّ آمِرَهُ [ليس] [933] إِلاَّ رئيسُهُ .
وأَمَّا قولُ مَن قالَ : يُحْتَمَلُ أَنْ يُظنَّ ما ليسَ بأمرٍ أمراً ! فلا اخْتِصاصَ لهُ بهذِهِ المسألَةِ ، بل [هُو] [934] مذكورٌ فيما لو صرَّحَ ، فقالَ : أَمَرَنا رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [935] وسلَّمَ بكذا .

920() في ((ص)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) : الصحيح .
921() ليست في ((ن)) و ((ط)) .
922() زيادة من ((ظ)) .
923() في ((ظ)) : إنسانا .
924() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
925() ليست في ((ب)) .
926() زيادة من ((ط)) .
927() في ((ب)) : أولا .
928() ليست في ((أ)) .
929() في ((ظ)) : النبي .
930() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
931() زيادة من ((ظ)) و ((ص)) .
932() في ((ظ)) : و .
933() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
934() ليست في ((ب)) .
935() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .

وهو احْتِمالٌ ضعيفٌ ؛ لأنَّ الصَّحابيَّ عدلٌ عارفٌ باللِّسانِ ، فلا يُطلقُ ذلك إلاَّ بعدَ التحقُّقِ (936) .

ومن ذلك : قولُه (937) : كنَّا نفعَلُ كذا ، فلهُ حُكْمُ الرَّفعِ أَيضاً كما تقدَّمَ .

ومن ذلك : أَنْ يَحْكُمَ الصَّحابيُّ { ظ / 31 أ } على فِعلٍ من الأَفعالِ بأنَّه طاعةٌ للهِ ((تعالى)) (938) أو (939) لرسولِهِ [صلَّى اللهُ علَيهِ وآلِهِ وسلَّمَ] (940) ، أو معصيةٌ (941) ؛ كقولِ عَمَّارٍ : ((مَن صامَ اليومَ الَّذي يُشَكُّ فيهِ ؛ فقدْ عَصى أَبا القاسِمِ ((صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ)) (942))) .

{ ب / 20 أ } فلهذا حُكْمُ الرَّفعِ أَيضاً ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ ذلك ممَّا (943) تلقَّاهُ عنِ [النبيِّ] (944) صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] (945) وسلَّمَ (946) .

أَوْ تَنْتَهي (947) غايةُ الإِسنادِ إلى الصَّحابِيِّ كَذلِكَ ؛ أَي : مِثْلَ ما تقدَّمَ في (948) كونِ اللَّفْظِ يَقْتَضي التَّصريحَ بأنَّ المَقولَ (949) هُو مِن قولِ الصَّحابيِّ ، أَو (950) مِن فعلِهِ ، أَو مِن تقريرِه ، ولا يَجيءُ فيهِ جَميعُ ما تقدَّمَ بل مُعْظَمُه .

والتَّشبيهُ لا تُشْتَرَطُ (951) فيهِ المُساواةُ مِن كلِّ جهةٍ (952) .

ولمَّا [أَنْ] (953) كانَ هذا المُخْتَصرُ شامِلاً لجَميعِ أَنواعِ { ط / 18 ب } [عُلومِ] (954) الحَديثِ اسْتَطْرَدْتُ (955) [منهُ (956)] (957) إِلى تَعريفِ الصَّحابيِّ مَن (958) ((ما)) (959) هو ، فقلتُ :

---

(936) في ((ن)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) : التحقيق .
(937) في ((ظ)) : قول .
(938) زيادة من ((ط)) و ((ظ)) .
(939) في ((ص)) : و .
(940) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) .
(941) في ((ظ)) و ((ب)) : معصيته .
(942) زيادة من ((ط)) و ((ص)) و ((أ)) .
(943) في ((ب)) : لما .
(944) في ((ن)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : عنه .
(945) ليست في ((ن)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(946) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(947) في ((ظ)) و ((ن)) و ((ب)) : ينتهي .
(948) في ((ط)) و ((ظ)) و ((ب)) : من .
(949) في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : المنقول .
(950) في ((ص)) : و .
(951) في ((ظ)) و ((ص)) : يشترط .
(952) في ((ن)) : وجه .
(953) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) .
(954) ليست في ((ن)) .
(955) في ((ظ)) : استطرته ، وفي ((أ)) و ((ب)) : استطرد .
(956) في ((ص)) : فيه .
(957) ليست في ((ظ)) .
(958) في ((ن)) و ((أ)) و ((ب)) : ما ، وفي ((ط)) : على .
(959) زيادة من ((ص)) .

وهُو : مَنْ لَقِيَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ [تعالى] (960) عليهِ [وآلِهِ] (961) وسلَّمَ مُؤمِناً بِهِ ومات عَلى الإسلامِ ، { ص / 17 أ } ولو تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ ؛ [في] (962) الأصَحِّ .

{ أ / 25 ب } والمرادُ باللِّقاءِ ما هُو أعمُّ مِن المُجالَسَةِ والمُماشاةِ ووصولِ أحدِهِما إلى الآخَرِ وإنْ لم يُكالِمْهُ (963) ، وتدخُلُ (964) [فيهِ] (965) رُؤيَةُ (966) أحدِهما الآخَرَ (967) ، سواءٌ كانَ ذلك بنفسِهِ أو (968) بغيْرِه .

والتَّعْبيرُ بـ ((اللِّقِيَّ)) { ن / 24 أ } أَولى مِن قولِ بعضِهم : الصَّحابيُّ مَن رأى النبيَّ [صلى الله تعالى عليه وآله وسلم] (969) ؛ لأنَّهُ يخرُجُ [حينئذٍ] (970) ابنُ أُمِّ مكتومٍ ونحوُهُ مِن العُميانِ ، وهُم صحابةٌ بلا تَرَدُّدٍ ، واللِّقي في هَذا التَّعريفِ { ظ / 31 ب } كالجِنْسِ .

و ((في)) (971) قَوْلِي : ((مُؤمناً)) ؛ كالفَصْلِ ، يُخْرِجُ مَن حَصَلَ لهُ اللِّقاءُ المذكورُ ، لكنْ في حالِ كونِهِ كافراً .

وقَوْلي : ((بهِ)) فصلٌ ثانٍ يُخْرِجُ مَن لَقِيَهُ مُؤمِناً لكنْ بغيرِه مِن الأنبياءِ ((عليهم الصلاة والسلام)) (972) .

لكنْ : هل يُخْرِجُ مَن لَقِيَهُ مُؤمِناً بأنَّهُ (973) سَيُبْعَثُ ولم يُدْرِكِ البِعْثَةَ ((كبحيرة)) (974) ؟ ((و)) (975) فيهِ نَظرٌ !

وقَوْلي : ((ومات على الإسلامِ)) ؛ فصلٌ ثالِثٌ يُخْرِجُ مَن ارتَدَّ بعدَ أنْ لَقِيَه مُؤمِناً [بهِ] (976) ، ومات على الرِّدَّةِ ؛ كعُبَيْدِ (977) اللهِ بنِ جَحْشٍ وابن خَطَلٍ .

وقَوْلي : (([ولو] (978) تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ)) ؛ أي : بينَ لُقِيِّهِ لهُ مُؤمِناً [بهِ] (979) وبينَ موتِه على الإسلامِ ؛ فإنَّ اسمَ

---

(960) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ب)) .
(961) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(962) ليست في ((ب)) .
(963) في ((ص)) : تكلمه .
(964) في ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : ويدخل .
(965) ليست في ((ن)) .
(966) في ((أ)) : رواية .
(967) في ((ط)) : للآخر .
(968) في ((ظ)) و ((أ)) : أم .
(969) ليست في ((ب)) .
(970) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(971) زيادة من ((ب)) .
(972) زيادة من ((ص)) .
(973) في ((ظ)) : فإنه .
(974) زيادة من ((ط)) .
(975) زيادة من ((ظ)) و ((ص)) .
(976) ليست في ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(977) في ((ظ)) و ((ب)) كعبد .
(978) ليست في ((ط)) .
(979) ليست في ((ط)) .

الصُّحبةِ باقٍ لهُ ، سواءٌ أَرجَعَ [980] إلى الإسلامِ في حياتِهِ [صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [981] وسلَّمَ] [982] أو [983] بعدَه ، [و] [984] سواءٌ أُلقِيَهُ [985] ثانياً أَمْ لا !

وقَوْلي : ((في الأصحِّ)) ؛ إشارةٌ إلى الخِلافِ في المسأَلةِ . ويدلُّ على رُجْحانِ الأَوَّلِ قَصَّةُ الأَشْعَثِ بنِ قيسٍ ؛ فإنَّه كانَ ممَّن ارتَدَّ ، وأُتِيَ بهِ [إلى] [986] [أبي بكرٍ] [987] [الصدِّيقِ] [988] { ب / 20 ب } أسيراً ، فعادَ إلى الإسلامِ ، فقَبِلَ منهُ ذلك ، وزوَّجَهُ أُخْتَهُ ، ولم يتخلَّفْ أحدٌ عنْ ذِكْرِهِ [989] في الصَّحابةِ ولا عنْ تخريجِ أحاديثِه في [990] المَسانيدِ { أ / 26 أ } وغيرِها .

تَنْبيهانِ :

أَحَدُهما : لا خَفاءَ برُجْحانِ [991] رُتبةِ مَن لازَمَه صلَّى { ط / 19 أ } اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [992] وسلَّمَ ، وقاتَلَ معَهُ ، أو قُتِلَ تَحْتَ رايتِه ، { ظ / 32 أ } على مَن لم يُلازِمْهُ ، أو [993] لم يَحْضُرْ معهُ مشهداً ، و [994] على { ن / 24 ب } مَن كلَّمَهُ يَسيراً ، أو ماشاهُ قَليلاً ، أو رآهُ على بُعْدٍ ، أو في حالِ الطُّفولةِ [995] ، وإن كانَ شرفُ الصُّحْبةِ حاصِلاً للجَميعِ .

ومَنْ ليسَ لهُ مِنهُم سماعٌ منهُ ؛ فحديثُهُ مُرْسَلٌ من حيثُ الرِّوايةُ ، وهُم معَ ذلك معددونَ في الصَّحابةِ ؛ لما نالوهُ مِن شرفِ الرُّؤيةِ [996] .

((و)) [997] ثانيهما : يُعْرَفُ كونُه صحابيّاً ؛ بالتَّواتُرِ ، أو [998] الاستفاضَةِ ، أو [999] الشُّهْرةِ ، أو بإخبارِ [1000] بعضِ [1001]

980() في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) : رجع .
981() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
982() ليست في ((ظ)) و ((ب)) .
983() في ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) : أم .
984() ليست في ((أ)) .
985() في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) : لقيه .
986() ليست في ((ظ)) .
987() ليست في ((ب)) .
988() ليست في ((ط)) .
989() في ((ن)) : ذكر .
990() في ((ب)) : من .
991() في ((ص)) و ((ظ)) : في رجحان .
992() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
993() في ((ب)) : و .
994() في ((ظ)) و ((ب)) : أو .
995() في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : الطفولية .
996() في ((أ)) : الرواية .
997() زيادة من ((ظ)) .
998() في ((ص)) و ((ب)) : و .
999() في ((ص)) : و .
1000() في ((ط)) : إخبار .
1001() في ((ظ)) و ((ص)) : بعد .

الصَّحابةِ ، أَو بعضِ [1002] ثقاتِ التَّابِعينَ ، أَو بإخبارِهِ عنْ نفسِهِ بأَنَّهُ صحابيٌّ ؛ { ص / 17 ب } إِذا كانَ [1003] دعواهُ ذلكَ تدخُلُ [1004] تحتَ الإِمكانِ !
وقد استَشْكَلَ هذا الأَخيرَ جماعَةٌ مِن حيثُ [إِنَّ] [1005] دعواهُ ذلك نظيرُ دَعْوى مَن قالَ : أَنا عَدْلٌ !
ويَحْتاجُ إِلى تأَمُّلٍ !!
أَوْ تنتَهي [1006] غايةُ الإِسنادِ إِلى التَّابِعيَ ، وهو مَنْ لَقِيَ الصَّحابِيَّ كذلكَ ، وهذا متعلِّقٌ باللُّقيِّ ، وما ذُكِرَ [1007] معهُ ؛ إِلاَّ قَيْدُ الإِيمانِ بهِ ؛ فذلكَ [1008] خاصٌّ بالنبيِّ صلى الله عليه [وآله] [1009] وسلم .
وهذا < [1010] { هـ / 22 ب } هُو المُختارُ ؛ خلافاً لمَن إِشْتَرَطَ في التَّابعيِّ طولَ المُلازمةِ ، أَو صُحْبَةَ [1011] السَّماعِ ، أَو التَّمييزَ .
وبَقِيَ بينَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ طبَقَةٌ اخْتُلِفَ في إِلحاقِهم بأَيِّ القِسمينِ ، وهُم المُخَضْرَمونَ ((من)) [1012] الَّذين أَدْرَكوا { ظ / 32 ب } الجَاهِليَّةَ والإِسلامَ ، ولم يَرَوا النبيَّ صلى الله عليه [وآله] [1013] وسلم ، فعدَّهُم ابنُ عبدِ البرِّ في الصَّحابةِ .
{ أ / 26 ب } وادَّعَى عِياضٌ { ب / 21 أ } وغيرُه أَنَّ [ابنَ] [1014] عبدِ البرِّ يقولُ : إِنَّهُم صحابةٌ ! وفيهِ نظرٌ ؛ لأَنَّهُ [أَفصَحَ] [1015] في [خُطبةِ] [1016] كتابِه بأَنَّهُ إِنَّما أَورَدَهُم ليكونَ كتابُه جامِعاً مُستوعِباً لأَهْلِ القرنِ الأَوَّلِ .
والصَّحيحُ أَنَّهُم مَعدودونَ في كبارِ التَّابعينَ سواءٌ { ن / 25 أ } عُرِف [1017] أَنَّ الواحِدَ منهُم كانَ مُسلماً في زمنِ النبيِّ [

1002() في ((ظ)) : بعد .
1003() في ((ن)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : كانت .
1004() في ((ظ)) : يدخل .
1005() ليست في ((ظ)) .
1006() في ((ن)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((ب)) : ينتهي .
1007() في ((ن)) : ذكره .
1008() في ((ظ)) و ((ص)) و ((ب)) : وذلك .
1009() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
1010() هذا المقدار ساقط من النسخة ((هـ)) .
1011() في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : صحة .
1012() زيادة من ((أ)) .
1013() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
1014() ليست في ((ظ)) .
1015() ليست في ((ن)) .
1016() ليست في ((ص)) .
1017() في ((أ)) : أعرف .

صلى الله عليه [وآله] [1018] وسلم] [1019] – كالنَّجاشيِّ – أَمْ لا ؟

{ ط / 19 ب } لكنْ إنْ ثبتَ أَنَّ النبيَّ صلى الله عليه [وآله] [1020] وسلم ليلةَ الإِسْراءِ كُشِفَ لهُ [1021] عن جَميعِ مَن في الأرْضِ فرَآهُمْ ، فيَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّ مَنْ كانَ مُؤمِناً [بهِ] [1022] [في حياتِه] [1023] [إذْ ذاكَ] [1024] – وإنْ لمْ يُلاقِهِ [1025] – في الصَّحابةِ ؛ لحُصولِ الرُّؤيَةِ من جانِبِهِ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلهِ] [1026] وسلَّمَ .

فالقسمُ [1027] الأوَّلُ ممَّا تقدَّمَ ذِكْرُهُ مِن الأقْسامِ الثَّلاثةِ – وهُو [1028] ما تَنْتَهي [1029] { هـ / 23 أ } إلى [1030] [النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ] [1031] غايةُ الإِسنادِ – هُو المَرْفوعُ ، سواءٌ كانَ ذلك الانتهاءُ بإسنادٍ مُتَّصلٍ أَم لا .

والثَّانِي : ((هو)) [1032] المَوْقوفُ ، وهو ما انْتَهَى [1033] إلى الصَّحابيِّ .

والثَّالِثُ : المَقْطوعُ ، وهو ما ينْتَهي [1034] إلى التَّابعيِّ .

ومَنْ ((هو)) [1035] دُونَ التَّابِعِيِّ مِن أَتْباعِ التَّابعينَ { ص / 18 أ } فمَنْ بعْدَهُم { ظ / 33 أ } ؛ فيهِ ؛ أي : في التَّسميةِ ، مِثْلُهُ ؛ أي : مثلُ ما ينتَهي [1036] إلى التَّابعيِّ في تسميةِ [جميعِ] [1037] ذلك مَقطوعاً ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ : موقوفٌ على فُلانٍ .

[1018] () ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
[1019] () ليست في " ب " .
[1020] () ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
[1021] () في " ن " : كشف له ليلة الإسراء .
[1022] () ليست في " ط " .
[1023] () ليست في " هـ " و " أ " .
[1024] () ليست في " ظ " .
[1025] () في " هـ " : يلاقي .
[1026] () ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
[1027] () في " أ " و " ط " : والقسم .
[1028] () في " ب " : وهي .
[1029] () في " ظ " : ينتهي .
[1030] () في " ن " و " ط " و " هـ " و " ص " و " ب " : ينتهي إليه .
[1031] () ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ص " و " أ " و " ب " .
[1032] () زيادة من " أ " .
[1033] () في " ظ " و " ص " : ينتهي .
[1034] () في " ن " و " ب " : انتهى .
[1035] () زيادة من " ب " .
[1036] () في " ب " : انتهى .
[1037] () ليست في " ص " .

فحَصَلَتِ التَّفرقةُ في ((جميع)) [1038] الاصطِلاحِ بين المَقطوعِ والمُنْقَطِعِ ، [فالمُنْقَطِعُ] [1039] مِن مباحِثِ الإِسنادِ كما تقدَّمَ ، والمَقْطوعُ مِن مباحِثِ المَتْنِ كما ترى .
وقد أُطلِقَ بعضُهُم هذا في موضِعِ هذا ، وبالعكْسِ ؛ تجوُّزاً عن الاصطِلاح .
{ أ / 27 أ } ويُقالُ للأخيرينِ ؛ أي : الموقوفِ والمَقطوعِ : الأَثَرُ [1040] .
والمُسْنَدُ في قولِ أَهلِ الحَديث : هذا [1041] [حديثٌ مُسنَدٌ] [1042] : هو : مرفوعُ صَحابِيٍّ بِسَنَدٍ ظاهِرُهُ الاتِّصالُ ، فقولي : ((مرفوعٌ)) كالجنسِ ، وقولي : ((صحابيٍّ)) كالفصلِ ، يَخرُجُ بهِ ما رفعهُ التَّابعيُّ ؛ { ن / 25 ب } فإِنَّه مُرْسَلٌ ، أو مَن دونَه ؛ [فإِنَّه] [1043] مُعْضَلٌ أو مُعلَّقٌ .
و ((في)) [1044] قولي : ((ظاهِرُهُ { هـ / 23 ب } الاتِّصالُ)) { ب / 21 ب } يُخْرِجُ ما ظاهِرُه الانقطاعُ ، ويُدخِلُ [ما] [1045] فيه الاحتمالُ ، وما يوجَدُ [1046] فيه حقيقةُ الاتِّصالِ مِن بابِ أَولى [1047] .
ويُفهَمُ مِن التَّقييدِ بالظُّهورِ أَنَّ الانقطاعَ الخفيَّ كعنعَنَةِ المدلِّسِ والمُعاصرِ الذي لَم [يثبُتْ] [1048] لُقِيُّهُ ؛ لا يُخرِجُ ((عن)) [1049] الحديثَ عن [كونِه] [1050] مُسنَداً ؛ لإِطباقِ [الأئمَّةِ] [1051] الَّذينَ خَرَّجوا { ط / 20 أ } [1052] المسانيدَ [1053] على ذلك .
وهذا التَّعريفُ مُوافِقٌ [1054] لقَولِ الحاكمِ : ((المُسْنَدُ : ما رواهُ المحدِّثُ عن شيخٍ يَظْهَرُ سماعُه منهُ ، وكذا شيخُه من

[1038] () زيادة من ((ص)) .
[1039] () ليست في ((ص)) .
[1040] () في ((ظ)) : ويُقالُ للأخيرينِ : الأَثَرُ ؛ أي : الموقوفِ والمَقطوعِ .
[1041] () في ((ن)) : هنا .
[1042] () ليست في ((ب)) .
[1043] () ليست في ((أ)) .
[1044] () زيادة من ((ص)) .
[1045] () ليست في ((ط)) .
[1046] () في ((ن)) و ((ط)) : توجد .
[1047] () في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) : الأولى .
[1048] () ليست في ((ن)) .
[1049] () زيادة من ((ب)) .
[1050] () ليست في ((ن)) .
[1051] () ليست في ((أ)) .
[1052] () في ((ص)) : أخرجوا .
[1053] () في ((ط)) و ((ص)) : الأسانيد .
[1054] () في ((ظ)) : يوافق .

(1055) شيخِهِ مُتَّصلاً { ظ / 33 ب } إلى صحابيٍّ (1056) إلى رسولِ اللهِ (1057) صلى الله عليه [وآله] (1058) وسلم)) .
وأمَّا الخَطيبُ فقالَ : المُسْنَدُ : المُتَّصلُ .
فعلى هذا : الموقوفُ إذا جاءَ بسندٍ مُتَّصلٍ يسمَّى (1059) عندَه مسنداً ، لكنْ (1060) قالَ : إنَّ ذلك قد يأتي ، لكنْ بقلَّةٍ .
وأبعدَ ابنُ عبدِ البرِّ حيثُ قالَ : ((المُسندُ المرفوعُ)) ولم (1061) يتعرَّضْ للإسنادِ ؛ فإنَّهُ يصدُقُ على المُرسلِ والمُعضَلِ والمُنقطِعِ إذا كانَ المتنُ مرفوعاً ! ولا قائلَ بهِ .
فإنْ قَلَّ عَدَدَهُ ؛ أي : عددُ رجالِ السَّندِ ، فإمَّا أنْ يَنْتَهِيَ إلى النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] (1062) وسلَّمَ بذلك العددِ (1063) القليلِ { هـ / 24 أ } بالنِّسبةِ إلى [أيِّ] (1064) سندٍ آخَرَ يَرِدُ بهِ ذلكَ الحَديثُ { أ / 27 ب } بعينِه بعددٍ كثيرٍ ، { ص / 18 ب } أوْ ينتَهيَ إلى إمامٍ مِن أئمَّةِ الحَديثِ ذي صِفَةٍ عَلِيَّةٍ كالحفظِ [والفِقهِ] (1065) والضَّبطِ والتَّصنيفِ وغيرِ ذلك من الصِّفاتِ المُقتَضِيَةِ للتَّرجيحِ ؛ كشُعْبَةَ ومالكٍ والثَّوريِّ والشَّافعيِّ والبُخاريِّ [ومُسلمٍ] (1066) ونحوِهم (1067) :
{ ن / 26 أ } فالأوَّلُ وهُو ما ينتَهي إلى النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] (1068) وسلَّمَ : العُلُوُّ المُطْلَقُ ، فإن اتَّفَقَ أنْ يكونَ سندُهُ (1069) صحيحاً ؛ كانَ الغايةَ (1070) القُصوى ، وإلاَّ فَصُورةُ العلوِّ فيهِ موجودةٌ ما لم يكُنْ موضوعاً ؛ [فهُو] (1071) كالعدَمِ .
والثَّاني : العُلُوُّ النِّسْبِيُّ : وهُو ما يقلُّ العددُ فيهِ إلى ذلك { ب / 22 أ } الإمامِ ، ولو كانَ العددُ { ظ / 34 أ } من ذلك الإمامِ إلى مُنتهاهُ كثيراً .

1055() في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : عن .
1056() في ((ط)) : الصحابي .
1057() في ((ط)) : النبي .
1058() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
1059() في ((أ)) : سمي .
1060() في ((ظ)) : لكنه .
1061() في ((ن)) : فلم .
1062() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
1063() في ((هـ)) : التعدد .
1064() ليست في ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
1065() ليست في ((ب)) .
1066() ليست في ((ظ)) .
1067() في ((أ)) : وغيرهم .
1068() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
1069() في ((ص)) : مسنده .
1070() في ((ظ)) : غاية .
1071() ليست في ((ص)) .

وقد عَظُمَتْ رغبةُ المُتأَخِّرينَ فيهِ ، حتَّى غَلَبَ ذلك على كثيرٍ منهُم ، بحيثُ أَهْمَلوا الإشتِغالَ بما [1072] هُو أَهمُّ منهُ .
وإنَّما كانَ العلوُّ مَرغوباً فيهِ ؛ لكونِه أَقربَ إلى الصحَّةِ ، وقِلَّةِ الخطأِ ؛ لأَنَّهُ [1073] ما مِن راوٍ مِن رجالِ الإسنادِ إلاَّ والخطأُ جائزٌ عليهِ ، فكلَّما [1074] كَثُرتِ الوسائطُ وطالَ السَّندُ ؛ كَثُرَتْ مظانُّ التَّجويزِ ، وكلَّما [1075] { هـ / 24 ب } قلَّتْ ؛ قلَّتْ .
فإنْ [1076] كانَ في النُّزولِ مَزِيَّةٌ ليستْ [1077] في العلوِّ ؛ كأَنْ يكونَ [1078] رجالُه أَوثقَ { ط / 20 ب } [منهُ] [1079] ، أَو أَحفَظَ ، أَو أَفقهَ ، أَو الاتِّصالُ فيهِ أَظهرَ ؛ فلا تردُّدَ في أَنَّ النُّزولَ حينئذٍ أَولى .
وأَمَّا مَن رجَّحَ النُّزولَ مُطلقاً ، واحْتَجَّ بأَنَّ كَثرةَ البحثِ تقتَضي [1080] المشقَّةَ ؛ فيعظُمُ الأَجْرُ !
فذلك ترجيحٌ بأَمرٍ أَجنبيٍّ عمَّا يتعلَّقُ بالتَّصحيحِ والتَّضعيفِ .
وفيهِ ؛ أي : ((في)) [1081] العلوِّ { أ / 28 أ } النسبيِّ المُوافَقَةُ ، وهي [1082] الوُصولُ إلى شيخِ [أحدِ] [1083] المُصَنِّفينَ مِن غيرِ طريقِهِ ؛ أي : الطَّريقِ التي تصلُ [1084] إلى ذلك المصنِّفِ المُعيَّنِ .
((و)) [1085] مثالُه : روى البُخاريُّ عن قُتيبةَ عن مالكٍ حديثاً ... فلو رَوَيْناهُ مِن طريقِهِ ؛ كانَ بينَنا وبينَ قُتَيْبَةَ { ن / 26 ب } ثمانيةٌ ، ولو رَوْينا ذلك الحَديثَ [بعينِه] [1086] مِن [طريقِ] [1087] أَبي العبَّاس السَّرَّاجِ { ظ / 34 ب } عن قُتيبةَ مثلاً ؛ لكانَ [1088] بينَنا وبينَ قُتيبةَ ((مثلاً)) [1089] ((فيه)) [1090] سبعةٌ .

1072() في ((ظ)) : إلى ما .
1073() في ((ب)) : بأنه .
1074() في ((ط)) : وكلما .
1075() في ((هـ)) : وكل ما .
1076() في ((هـ)) : وإن .
1077() في ((ظ)) : ليس .
1078() في ((ط)) : تكون .
1079() ليست في ((ب)) .
1080() في ((هـ)) و ((ظ)) و ((ب)) : يقتضي .
1081() زيادة من ((أ)) و ((ظ)) .
1082() في ((ب)) : وهو .
1083() ليست في ((هـ)) .
1084() في ((أ)) و ((ظ)) : يصل .
1085() زيادة من ((ط)) .
1086() ليست في ((ب)) .
1087() ليست في ((ن)) .
1088() في ((أ)) : كان .
1089() زيادة من ((أ)) .
1090() زيادة من ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .

فقدْ حَصَلَتْ لنا المُوافقةُ معَ البُخاريِّ في شيخِهِ بعينِهِ معَ عُلوِّ الإسنادِ [على الإسنادِ] (1091) إليهِ .
{ ص / 19 أ } وفيهِ ؛ أي : ((في)) (1092) العلوِّ النسبيِّ البَدَلُ ، وهو الوُصولُ إلى شيخِ شيخِهِ [كذلكَ] (1093) .
كأنْ يقعَ { هـ / 25 أ } لنا ذلك الإسنادُ ((على الإسناد إليه)) بعينِهِ (1094) مِن طريقٍ أُخرى (1095) إلى القعنَبِيِّ عن مالكٍ ، فيكونُ القَعْنَبيُّ بَدلاً فيهِ مِن (1096) قُتَيْبَةَ .
وأكثرُ ما يعتَبِرونَ المُوافَقَةَ والبَدَلَ { ب / 22 ب } إذا قارَنَا العُلُوَّ ، وإلاَّ ؛ فاسمُ المُوافقةِ والبَدلِ [واقِعٌ] (1097) بدُونِه .
وفيهِ ؛ أي : العُلوِّ النسبيِّ المُساواةُ ، وهي (1098) : استواءُ عدَدِ الإسنادِ مِن الرَّاوي إلى آخِرِهِ ؛ أي : الإسنادِ مَعَ إسنادِ أحدِ المُصَنِّفينَ .
كأنْ (1099) يروِيَ النَّسائيُّ مَثلاً حَديثاً [يقعُ] (1100) بينَهُ وبينَ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ [فيهِ] (1101) أحدَ عشرَ نفساً ، فيقعُ لنا ذلك الحديثُ بعينِه بإسنادٍ آخَرَ إلى النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يقعُ بينَنا فيه وبينَ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أحدَ عشرَ نفساً ، فنُساوي النَّسائيَّ مِن حيثُ العددُ معَ قطعِ النَّظرِ عن (1102) مُلاحظةِ ذلك الإسنادِ الخاصِّ .
وفيهِ ؛ أي : [في] (1103) العلوِّ النسبيِّ { أ / 28 ب } أيضاً المُصافَحَةُ ، وهي : الاستواءُ (1104) مَعَ تلْميذِ ذلكَ المُصَنِّفِ { ظ / 35 أ } على الوجْهِ { ط / 21 أ } المَشروحِ أوَّلاً .
وسُمِّيتْ مُصافحةً لأنَّ العادةَ جرتْ في الغالبِ بالمُصافحةِ بينَ مَن تلاقَيا (1105) ، ونحنُ في هذهِ الصُّورةِ كأنَّا لَقينا النَّسائيَّ ، فكأنَّا صافَحْناهُ .

1091 () ليست في ((ظ)) .
1092 () زيادة من ((ب)) و ((ظ)) .
1093 () ليست في ((ن)) .
1094 () زيادة من ((أ)) .
1095 () في ((ظ)) : آخر .
1096 () في ((ط)) : عن .
1097 () ليست في ((ظ)) .
1098 () في ((ص)) : وهو .
1099 () في ((أ)) : كما .
1100 () ليست في ((ظ)) .
1101 () ليست في ((ظ)) .
1102 () في ((ص)) : من .
1103 () ليست في ((ظ)) .
1104 () في ((ب)) : استواء .
1105 () في ((هـ)) و ((ظ)) : تلاقينا .

{ ن / 27 أ } ويُقابِلُ { هـ / 25 ب } العُلُوَّ بِأَقْسَامِهِ المَذكورةِ النُّزولُ فيكونُ [1106] كلُّ قسمٍ مِن أقسامِ العُلوِّ يُقابِلُهُ قسمٌ مِن أقسامِ النُّزولِ ؛ [خِلافاً] [1107] لمَن زعمَ أنَّ العُلوَّ قد يقعُ غيرَ تابعٍ للنُّزولِ [1108] .

فإنْ تَشارَكَ [1109] الرَّاوِي ومَنْ روى عَنْهُ في أَمرٍ مِن الأمورِ المتعلِّقةِ بالرِّوايةِ ؛ مثلِ السِّنِّ واللُّقيِّ ، و [هو] [1110] الأخذُ عن المشايخِ ؛ فهُو النَّوعُ الَّذي يُقالُ لهُ : روايةُ الأقْرانِ ؛ لأنَّهُ [1111] حينئذٍ يكونُ راوياً عن قَرينِهِ .

وإنْ رَوى كُلٌّ مِنْهُما ؛ أي : القَرينَيْنِ عَنِ الآخَرِ ؛ فهو المُدَبَّجُ ، وهو { ص / 19 ب } أخصُّ مِن الأوَّلِ ، فكلُّ [1112] مُدَبَّجٍ أقرانٌ ، وليسَ كلُّ أقرانٍ مدبَّجاً .

وقد صنَّفَ الدَّارقطنيُّ في ذلك ، وصنَّف أَبو الشيخِ الأصبهانيُّ [1113] في الَّذي قبلَه .

وإذا روى [الشَّيخُ] [1114] عن تلميذِهِ صَدَق أَنَّ كلاًّ منهُما يروي عنِ الآخَرِ ؛ { ب / 23 أ } فهل [1115] يُسمَّى مُدبَّجاً ؟ فيهِ بحثٌ ، والظَّاهرُ : لا ؛ لأنَّهُ مِن [روايةِ] [1116] الأكابِرِ عَنِ الأصاغِرِ ، والتَّدبيجُ مأخوذٌ مِن دِيباجَتَي الوجهِ ، فَيَقْتَضِي أَن يكونَ [ذلك] [1117] مُستوِياً مِن الجانبَيْنِ ، فلا يجيءُ فيهِ هذا .

{ ظ / 35 ب } وإنْ رَوى الرَّاوي عَمَّنْ [1118] [هُو] [1119] دُونَهُ { هـ / 26 أ } في السنِّ أو ((في)) [1120] اللُّقيِّ أَو في المِقدارِ ؛ فهذا النَّوعُ هو روايةُ الأكابِرِ عَنِ الأصاغِرِ .

ومِنهُ ؛ أي : ((و)) [1121] مِن جُملةِ هذا النَّوعِ – وهو { أ / 29 أ } أخصُّ مِن مُطلَقِهِ – روايةُ الآباءِ عَنِ الأبْناءِ ، والصَّحابةِ عنِ التَّابعينَ ، والشَّيخِ عن تلميذِهِ ، ونحوِ ذلك .

1106 () في ((هـ)) : فتكون .
1107 () ليست في ((ن)) .
1108 () في ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : لنزول .
1109 () في ((هـ)) : شارك .
1110 () ليست في ((ب)) .
1111 () في ((ط)) : كأنه .
1112 () في ((ب)) : لأن كل .
1113 () في ((ن)) : الأصفهاني .
1114 () ليست في ((ب)) .
1115 () في ((ظ)) هل .
1116 () ليست في ((ن)) .
1117 () ليست في ((ظ)) .
1118 () في ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) : عن من .
1119 () ليست في ((ط)) .
1120 () زيادة من ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
1121 () زيادة من ((ص)) .

وفي عَكْسِهِ كَثْرَةٌ ؛ لأَنَّهُ هُو { ن / 27 ب } الجادَّةُ المسلوكةُ الغالبةُ [1122] .
[ومِنْهُ [1123] : مَنْ رَوى عَنْ أَبيهِ عَنْ جَدِّهِ [1124]] [1125] .
وفائدةُ معرِفَةِ ذلك : التَّمييزُ بينَ مراتِبِهِم ، وتَنْزيلُ النَّاسِ منازِلَهُم .
وقد صنَّفَ الخَطيبُ في راويةِ الآباءِ عنِ الأبناءِ تصنيفاً ، وأفردَ جُزءاً لطيفاً في روايةِ الصَّحابةِ عن التَّابِعينَ .
وجَمَعَ الحافظُ صلاحُ الدِّينِ { ط / 21 ب } العَلائيُّ – مِن المتأخِّرينَ – مُجلَّداً [كبيراً] [1126] في معرفةِ مَن روى عن أبيهِ عن جدِّهِ عنِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [1127] وسلَّمَ ، وقسَّمهُ أقساماً ، فمنهُ ما يعودُ الضَّميرُ في قولِه : ((عن جدِّهِ)) على الرَّاوي ، ومنهُ ما يعودُ الضَّميرُ فيهِ على أبيهِ ، وبيَّن ذلك ، وحقَّقَهُ ، وخرَّج في كلِّ ترجمةٍ حديثاً مِن مرويِّهِ .
وقد [1128] لخَّصتُ كتابَه المذكورَ ، وزِدْتُ عليهِ تراجِمَ كثيرةً جدّاً ، وأكثرُ ما وقعَ فيهِ ما تسلسَلَتْ [1129] { هـ / 26 ب } فيهِ الرِّاويةُ عن الآباءِ بأربعةَ عشرَ أباً .
وإنْ { ظ / 36 أ } اشْتَرَكَ اثْنَانِ عَنْ شَيْخٍ ، وتَقَدَّمَ مَوْتُ أَحَدِهِما على الآخَرِ [1130] ؛ فهُوَ : السَّابِقُ واللَّاحِقُ .
وأكثرُ ما { ص / 20 أ } وَقَفْنا عليهِ مِن ذلك ما بينَ الرَّاوْيَيْنِ فيهِ في الوفاةِ مئةٌ وخَمْسونَ سنةً [1131] ، وذلك أنَّ الحافظَ السِّلَفيَّ سمِعَ منهُ أبو عليٍّ البَرْدانيُّ [1132] – أحدُ مشايخِهِ – حَديثاً ، { ب / 23 ب } ورواهُ عنهُ ، ومات على رأسِ الخَمْسِ مئةٍ .

[1122] () في ((ص)) : غالباً .
[1123] () في ((ن)) : ومنهم .
[1124] () في ((ط)) بتقديم قوله : (ومنه من روى عن أبي عن جده) على قوله : (لأنه هو الجادة المسلوكة الغالبة) .
وفي النسخة ((ص)) هذه العبارة موجودة قبل قوله : وجمع الحافظ صلاح الدين العلائي من المتأخرين ....
[1125] () ليست في ((هـ)) و ((ظ)) و ((ب)) .
[1126] () ليست في ((ص)) .
[1127] () ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
[1128] () في ((ظ)) : ولقد .
[1129] () في ((ط)) : تسلسل .
[1130] () في ((ن)) و ((ص)) : عن .
[1131] () في ((أ)) : الروايتين .
[1132] () في ((ط)) ضبطت الكلمة بفتح الراء المهملة .

[ثمَّ] (1133) كانَ (1134) آخِرُ أَصحابِ السِّلفيِّ بالسَّماعِ سِبْطَهُ أبا (1135) القاسمِ عبدَ الرحمنِ بن مَكِّيٍّ ، وكانتْ وفاتُه سنةَ خمسينَ وستِّ مئةٍ .

{ أ / 29 ب } ومِن قديمٍ ذلك أَنَّ البُخاريَّ حدَّثَ عن تِلميذِهِ أبي العبَّاسِ السَّرَّاجِ شيئاً (1136) في التَّاريخِ وغيرِه ، وماتَ سنةَ ستٍّ وخمسينَ ومئتينِ ، وآخِرُ مَن حدَّثَ عن السَّرَّاجِ بالسَّماعِ أبو الحُسينِ (1137) { ن / 28 أ } الخَفَّافُ ، وماتَ سنةَ ثلاثٍ وتسعينَ وثلاثِ مئةٍ .

وغالِبُ ما يقعُ مِن ذلك أَنَّ (1138) المسموعَ منهُ قد يتأَخَّرُ بعدَ [موتِ] (1139) [أحدِ] (1140) [(1141) ((أخذ)) (1142) الرَّاويينِ (1143) عنهُ زماناً ، حتَّى يسمَعَ منهُ بعضُ الأحداثِ ، { هـ / 27 أ } ويعيشَ بعدَ السَّماعِ منهُ دَهْراً طويلاً ، فيحْصُلُ مِن مجموعِ ذلك نَحْوُ هذهِ المدَّةِ ، واللهُ الموفِّقُ (1144) .

وإِنْ رَوى الرَّاوي عَنِ اثْنَيْنِ مُتَّفِقَي الاسْمِ ، أَو معَ اسمِ الأبِ ، أَو معَ اسمِ الجدِّ ، أَو معَ النِّسبةِ (1145) ، ولَمْ يَتَمَيَّزا { ظ / 36 ب } بما يخُصُّ كُلاًّ منهُما ، فإِنْ كانا { ط / 22 أ } ثقَتَيْنِ لم يَضُرَّ .

ومِن ذلكَ ما وقَعَ في البُخاريِّ مِن (1146) روايتِه عن أَحمدَ – غيرَ مَنسوبٍ – عن [ابنِ] (1147) وَهْبٍ ؛ فإِنَّهُ إِمَّا أَحمدُ بنُ صالحٍ ، أَو (1148) أَحمدُ بنُ عيسى ، أَو : عن محمَّدٍ – غيرَ منسوبٍ – عن (1149) أَهلِ العراقِ ؛ فإِنَّهُ إِمَّا محمَّدُ بنُ سَلاَمٍ أَو محمَّدُ بنُ يَحْيى الذُّهليُّ .

وقدِ استَوْعَبْتُ ذلك في مقدِّمةِ ((شرحِ البُخاريِّ))

(1133) ليست في ((ب) .
(1134) في ((ب)) : وكان .
(1135) في ((ن)) و ((ب)) : أبو .
(1136) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : أشياء .
(1137) في ((ط)) : الحسن .
(1138) في ((ص)) : لأن .
(1139) ليست في ((أ)) و ((ب)) .
(1140) ليست في ((ص)) .
(1141) ليست في ((هـ)) و ((ظ)) .
(1142) زيادة من ((ظ)) .
(1143) في ((هـ)) : أخذ الراويتين .
(1144) في ((ظ)) : أعلم .
(1145) في ((ط)) : نسبة .
(1146) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ب)) : في .
(1147) ليست في ((ن)) .
(1148) في ((ص)) : و .
(1149) في ((ظ)) : في .

ومَن أَرادَ لذلك ضابِطاً كُلِّيّاً يمتازُ بهِ أَحدُهما عن الآخَرِ ؛ فباخْتِصاصِهِ ؛ [أي] الشيخِ المرويِّ عنهُ [(1150)] (1151)) الراوي)) (1152) بأَحَدِهِما يَتَبَيَّنُ المُهْمَلُ .

ومتى لم يتَبَيَّنْ ذلك ، أو كانَ مختَصّاً بهما معاً ؛ فإشكالُه شديدٌ ، فيُرْجَعُ (1153) فيهِ إلى القرائنِ ، والظَّنِّ الغالِبِ .

وإنْ روى عن شيخٍ (1154) حَديثاً ؛ فـجَحَدَ الشيخُ مَرْوِيَّهُ . فإنْ كانَ جَزْماً – كأَنْ يقولَ : كذِبٌ { هـ / 27 ب } عليَّ ، أَو : ما روَيْتُ هذا ، أَو (1155) نحوَ { ب / 24 أ } ذلك – ، فإنْ وقعَ منهُ ذلك ؛ { أ / 30 أ } رُدَّ ذلك الخبرُ لِكَذِبِ واحِدٍ منهُما ، { ص / 20 ب } لا بِعَيْنِه .

ولا يكونُ ذلك قادِحاً في واحدٍ منهُما للتَّعارُضِ .

[أَوْ] (1156) كانَ جَحَدَهُ احْتِمالاً ، كأَنْ يَقولَ : ما أَذْكُرُ هذا ، أَو (1157) : لا أَعْرِفُهُ ؛ { ن / 28 ب } قُبِلَ ذلك الحَديثُ في الأَصَحِّ ؛ لأَنَّ ذلك يُحْمَلُ على نِسيانِ الشَّيخِ ، وقيلَ : لا يُقْبَلُ ؛ لأنَّ الفرعَ تَبَعٌ للأصلِ في إثباتِ الحَديثِ ، [بحيثُ] (1158) إذا ثَبَتَ أَصلُ (1159) الحَديثِ ؛ { ظ / 37 أ } ثَبَتَتْ روايةُ الفرعِ (1160) ، فكذلكَ (1161) ينْبَغي أَنْ يكونَ فرعاً عليهِ وتَبَعاً لهُ في التَّحقيقِ (1162) .

وهذا مُتَعَقَّبٌ بأَنَّ (1163) عدالَةَ الفرعِ تقتَضي (1164) صِدْقَهُ ، وعدمُ عِلْمِ الأصلِ لا يُنافيهِ ، فالمُثْبِتُ (1165) مقدَّمٌ على النَّافي .

وأَمَّا قياسُ ذلك بالشَّهادةِ ؛ ففاسِدٌ (1166) ؛ لأنَّ شهادةَ الفرعِ لا تُسْمَعُ (1167) معَ القُدرةِ على شَهادةِ الأَصلِ ؛ بخلافِ الرِّوايةِ ، فافْتَرَقَا .

(1150) ليست في « هـ » و « ص » .
(1151) ليست في « ظ » .
(1152) زيادة من « هـ » و « ظ » و « ص » .
(1153) في « هـ » : فترجع .
(1154) في « ب » : الشيخ .
(1155) في « ط » و « هـ » و « ظ » و « ص » و « ب » : و .
(1156) ليست في « ن » .
(1157) في « هـ » : و .
(1158) ليست في « ص » .
(1159) في « ط » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » : الأصل .
(1160) في « ص » : الأصل .
(1161) في « ب » : وكذلك .
(1162) الكلمة غير واضحة في « هـ » وأظنها : النفي ، وفي « ص » : النفي ، وفي « أ » : التحقق .
(1163) في « ن » و « ط » و « هـ » و « ظ » و « ص » و « ب » : فإن .
(1164) في « هـ » : يقتضي .
(1165) في « ب » : والمثبت .
(1166) في « هـ » : فقياسه فاسد .
(1167) في « ظ » : يسمع .

وفيهِ ؛ أي : ((و)) [1168] في هذا النَّوعِ صنَّفَ الدَّارقطنيُّ [كِتابَ] [1169] ((مَنْ حَدَّثَ ونَسِيَ)) ، وفيه ما يدلُّ على تَقْوِيَةِ المذهب الصَّحيحِ لكونِ [1170] كثيرٍ مِنهُم حدَّثوا بأحاديثَ [أَوَّلاً] [1171] ، { هـ / 28 أ } فلمَّا عُرِضَتْ عليهم ، لم يتذكَّروها ، { ط / 22 ب } لكنَّهُم – لاعْتِمادِهم [1172] على الرُّواةِ عنهُم – صارُوا يروونَها عنِ الَّذينَ [1173] رَوَوْها [1174] عنهُم عن أَنْفُسِهِم .

كحَديثِ سُهَيْلِ بنِ [أَبي] [1175] صالحٍ عن أَبيهِ عن أَبي هُريرةَ – مرفوعاً – في قِصَّةِ الشَّاهِدِ واليَمينِ .

قالَ عبدُ العزيزِ بنُ محمَّدٍ الدَّراوَرديُّ : حدَّثني بهِ ربيعةُ بنُ أَبي عبدِ الرحمنِ عن سُهيلٍ ؛ قالَ : فلقيتُ سُهيلاً ، فسألتُه [1176] عنهُ ؟ فلم يَعْرِفْهُ ، فقلتُ ((له)) [1177] : إنَّ ربيعةَ حدَّثني عنكَ بكذا ، فكانَ سُهَيْلٌ بعدَ { ن / 29 أ } ذلك يقولُ : حدَّثني { أ / 30 ب } ربيعةُ عنِّي أَنِّي حدَّثتُه عن أَبي بهِ .

ونظائِرُهُ كثيرةٌ .

وإِنْ اتَّفَقَ { ظ / 37 ب } الرَّواةُ في إِسنادٍ مِن الأسانيدِ في صِيَغِ الأَداءِ ؛ [كـ : سمعتُ فلاناً ، قالَ : سمعتُ فُلاناً ... أَوْ : حدَّثَنا فُلانٌ ؛ [قالَ : حدَّثنا فُلانٌ] [1178] ... { ب / 24 ب } و [1179] غيرِ ذلك من الصِّيَغِ ، أَوْ غَيْرِها مِن الحالاتِ القوليَّةِ] [1180] ؛ كـ : سمعتُ فلاناً يقولُ : أَشْهدُ اللهَ [1181] لقد حدَّثَني فلانٌ ... إلخ [1182] ، أو الفِعليَّةِ ؛ كقولِه : دَخَلْنا على فُلانٍ ، فأَطْعَمَنا تَمراً ... إلخ [1183] ، أو القوليَّةِ والفِعليَّةِ معاً ؛ كقولِه : حدَّثَني { هـ / 28 ب } فلانٌ و [هُو] [1184] آخِذٌ بلحْيَتِه ؛

1168 () زيادة من ((ب)) .
1169 () ليست في ((ص)) .
1170 () في ((ص)) : لكن .
1171 () ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
1172 () في ((ط)) : باعتمادهم .
1173 () في ((ن)) و ((ب)) : الذي .
1174 () في ((ص)) و ((ب)) : رواها .
1175 () ليست في ((ظ)) .
1176 () في ((ص)) : فسأله .
1177 () زيادة من ((ط)) و ((هـ)) .
1178 () ليست في ((ص)) .
1179 () في ((أ)) : أو .
1180 () ليست في ((ط)) .
1181 () في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : بالله .
1182 () في ((ظ)) و ((أ)) : إلى آخره .
1183 () في ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) : إلى آخره .
1184 () ليست في ((ب)) .

قالَ : [آمنْتُ] [1185] بالقَدَرِ ... إلخ [1186] ؛ فهُو : المُسَلْسَلُ ، وهو مِن صفاتِ { ص / 21 أ } الإسنادِ [1187] .
وقد يقعُ التَّسلسُلُ في معظمِ الإسنادِ [1188] ؛ كحديثِ المُسَلْسَلِ بالأوَّليَّةِ ، فإنَّ السِّلْسِلَةِ تنْتَهي [1189] فيهِ إلى سُفيانَ بنِ عُيينَةَ فقط ، ومَن رواهُ مُسلْسَلاً إلى منتهاهُ ، فقد وَهِمَ .
وصِيَغُ الأدَاءِ المشارُ إليها على ثمانِ [1190] مراتِبَ :
الأولى : سَمِعْتُ وحَدَّثَني .
ثمَّ : أخْبَرَني وقرَأتُ عليهِ ؛ وهي المرتبةُ الثَّانيةُ .
ثمَّ : قُرِئَ عَلَيْهِ وأنا أسْمَعُ ، وهي الثالثةُ .
ثمَّ : أنْبَأني ، وهي الرَّابعةُ .
ثمَّ : ناوَلَني ، وهي الخامسةُ .
ثمَّ : شافَهَني ؛ أي : بالإجازةِ [1191] ، وهي السَّادسةُ .
ثمَّ : كَتَبَ إليَّ ؛ [أي] [1192] : بالإجازةِ ، وهي السَّابعةُ .
ثمَّ : عَنْ ونَحْوُها [1193] مِن { ن / 29 ب } الصِّيغِ المُحْتَمِلةِ للسَّماعِ والإجازةِ [1194] ولِعدمِ السَّماعِ أيضاً ، وهذا مثلُ : قالَ ، وذكرَ ، وروى .
فاللَّفظانِ [1195] الأوَّلانِ مِن صيغِ الأداءِ ، وهُما : سمعتُ ، وحدَّثني { ظ / 38 أ } صالِحانِ لمَن سَمِعَ وَحْدَهُ مِن لَفْظِ الشَّيْخِ .
وتَخْصيصُ التَّحديثِ بما سُمِعَ { ط / 23 أ } مِن لفظِ { هـ / 29 أ } الشَّيخِ { أ / 31 أ } هو الشَّائعُ بينَ أهلِ الحَديثِ اصطِلاحاً .
ولا فرقَ بينَ التَّحديثِ والإخبارِ مِن حيثُ اللُّغةُ ، وفي ادِّعاءِ [1196] الفرقِ بينَهما تكلُّفٌ شديدٌ ، لكنْ لمَّا (صار) [1197] تقرَّر الاصطلاحُ صارَ ذلك حقيقةً عُرفيَّةً ، فتُقَدَّمُ [1198] على

(1185) ليست في " ص " .
(1186) في " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " : إلى آخره .
(1187) في " ط " : الأسانيد .
(1188) في " ط " : الأسانيد .
(1189) في " ظ " و " أ " : ينتهي .
(1190) في " ن " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " : ثماني .
(1191) في " هـ " : بالإجازات .
(1192) ليست في " ظ " .
(1193) في " هـ " : نحوها بالإجازة وهي الثامنة .
(1194) في " أ " و " ب " : وللإجازة .
(1195) في ((ط)) : واللفظان .
(1196) في " ص " : الدعا .
(1197) زيادة من " ب " .
(1198) في " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " ن " : فيقدم .

الحقيقةِ اللُّغويةِ ، معَ أَنَّ هذا الإصطلاحَ [إِنَّما] [1199] شاعَ عندَ المَشارِقَةِ ومَن تَبِعَهُم ، وأَمَّا غالِبُ المَغارِبَةِ ؛ فلمْ يستَعْمِلوا هذا الاصطِلاحَ ، { ب / 25 أ } بل الإِخبارُ والتَّحديثُ [1200] عندَهُم بمعنىً واحدٍ .

فإِنْ جَمَعَ الرَّاوي ؛ أي : أتى بصيغةِ الجَمْعِ [في الصِّيغةِ] [1201] الأولى [1202] ؛ كأَنْ يقولَ : حدَّثَنا فلانٌ ، أو : سَمِعْنا فلاناً يقولُ : ؛ فهُو دليلٌ على أَنَّه سَمِعَ [1203] منهُ مَعَ غَيْرِهِ ، وقد تكونُ [1204] النُّونُ للعظمةِ لكنْ بقلَّةٍ .

وأَوَّلُها أي : [صيغُ] [1205] المراتِبِ أَصْرَحُها ؛ أي : أَصرحُ صِيغِ الأَداءِ في سماعِ قائلِها ؛ لأَنَّها [1206] لا تحتَمِلُ الواسِطةَ ، ولأَنَّ [1207] ((حدَّثني)) قد يُطْلَقُ [1208] في [1209] الإِجازةِ تدليساً .

وأَرْفَعُها مِقداراً ما يقعُ في الإِمْلاءِ لما فيهِ مِن التثبُّتِ والتحفُّظِ .

والثَّالِثُ ، وهو أَخبَرَني .

والرَّابِعُ ، وهو قرأْتُ { ص / 21 ب } ((عليه)) [1210] لِمَنْ قَرَأَ بِنَفْسِهِ { هـ / 29 ب } على الشَّيخِ .

فإِنْ جَمَعَ كأَنْ يقولَ : { ن / 30 أ } أَخْبَرَنا ، أَو : قَرَأْنا { ظ / 38 ب } عليهِ ؛ فهو كالخامِسِ ، وهو : قُرِىءَ عليهِ وأَنا أَسمعُ .

وعُرِفَ مِن هذا أَنَّ التَّعبيرَ بـ ((قرأْتُ)) لمَن قرأَ خيرٌ مِن التَّعبيرِ بالإِخبارِ ؛ لأَنَّهُ أَفصحُ بصورةِ الحالِ .

تنبيهٌ : القِراءةُ على الشَّيخِ أَحدُ وجوهِ التحمُّلِ عندَ الجُمهورِ . وأَبعدَ مَن أَبى ذلك مِن أَهلِ العِراقِ ، وقد اشتدَّ إِنكارُ [1211] الإِمامِ [1212] مالكٍ وغيرِهِ مِن المدنيِّينَ عليهِم في ذلك ، حتَّى

[1199] () ليست في ((هـ)) .
[1200] () في ((هـ)) : والتحدث .
[1201] () ليست في ((ن)) .
[1202] () في ((ظ)) : أتى بصيغة الأولى جمعاً.
[1203] () في ((ظ)) : سمعه .
[1204] () في ((ظ)) و ((ب)) : يكون .
[1205] () ليست في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
[1206] () في ((هـ)) : لأنهما .
[1207] () في ((ص)) و ((ب)) : لكن .
[1208] () في ((ص)) : تطلق .
[1209] () أظنها في ((ط)) : على .
[1210] () زيادة من ((ظ)) و ((ص)) .
[1211] () في ((ص)) : إنكاره .
[1212] () في ((ب)) : إمام .

{ أ / 31 ب } بالغَ بعضُهُم فرجَّحَها على السَّماعِ مِن لفظِ الشَّيخِ ! (1213)

وذهَبَ جمعٌ [جمٌّ] (1214) – منهُم البُخاريُّ ، وحكاهُ في أَوائلِ ((صحيحِهِ)) عن جماعةٍ مِن الأئمَّةِ – إلى أنَّ السَّماعَ مِن لفظِ الشَّيخِ والقراءَةَ عليهِ يعني في الصِّحَّةِ والقُوَّةِ (1215) [سواءً] (1216) ، واللهُ أعلمُ

والإِنْباءُ من حيثُ اللُّغةُ واصطلاحُ المتقدِّمينَ بمعْنَى الإِخْبارِ ؛ إلاَّ في عُرْفِ المُتَأَخِّرينَ ؛ فهُو للإِجازَةِ (1217) ؛ كـ ((عن)) لأنَّها { ط / 23 ب } في عُرفِ المتأَخِّرينَ للإِجازةِ .

وعَنْعَنَةُ المُعاصِرِ مَحْمولَةٌ عَلى السَّماعِ ؛ بخلافِ غيرِ المُعاصِرِ ؛ فإنَّها تكونُ (1218) مُرسَلةً ، أو مُنقطِعَةً ، فشرْطُ (1219) حمْلِها [على السَّماعِ] (1220) ثُبوتُ { هـ / 30 أ } المُعاصرةِ ؛ إلاَّ مِنْ مُدَلِّسٍ (1221) ؛ فإنَّها ليستْ { ب / 25 ب } محمولةً على السَّماعِ .

وقيلَ : يُشْتَرَطُ في حملِ عنعَنَةِ المُعاصرِ على السَّماعِ ثُبوتُ لِقائِهِمَا أيْ : الشيخِ والرَّاوي { ظ / 39 أ } عنهُ ، ولَوْ مَرَّةً واحدةً ليَحْصُلَ (1222) الأمنُ [في] (1223) باقي العنعَنَةِ (1224) عن (1225) كونِهِ مِن المُرسلِ { ن / 30 ب } الخفيِّ ، وهُو المُخْتارُ ؛ تبعاً لعليِّ بنِ المَدينيِّ والبُخاريِّ وغيرِهما مِن النُّقَّادِ .

وأَطْلَقُوا المُشافَهَةَ في الإِجازَةِ المُتَلَفَّظِ بِها تجوُّزاً .

[وَكذا المُكاتَبَةَ] (1226) في الإِجازَةِ المَكْتُوبِ بِها ، وهُو موجودٌ في عِبارةِ كثيرٍ مِن المُتأَخِّرينَ ؛ بخلافِ المُتقدِّمينَ ، فإنَّهُم إنَّما يُطلِقونَها فيما كتَبَ { ص / 22 أ } بهِ (1227)

(1213) في ((ص)) : اللفظ .
(1214) ليست في ((ط)) .
(1215) في ((ن)) و ((ظ)) و ((ص)) : القوة والصحة .
(1216) ليست في ((هـ)) .
(1217) في ((ن)) : الإجازة .
(1218) في ((ظ)) : يكون .
(1219) في ((ن)) و ((ص)) : وشرط .
(1220) ليست في ((ط)) و ((هـ)) .
(1221) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((ب)) : المدلس .
(1222) في ((هـ)) : لتحصل .
(1223) ليست في ((ط)) .
(1224) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : معنعِنِه .
(1225) في ((ص)) : على .
(1226) ليست في ((ط)) .
(1227) في ((ظ)) : كتبه .

الشَّيخُ مِن الحديثِ إلى الطَّالبِ ، سواءٌ أَذِنَ لهُ في رِوايتِه أَم لا ، لا [1228] فيما إذا كَتَبَ إليهِ بالإجازةِ فقط .
واشْتَرَطُوا في صِحَّةِ الرِّوايةِ بـالمُناوَلةِ اقْترانَها بالإذْنِ بالرِّوايةِ ، وهِيَ إذا حَصَلَ هذا الشَّرطُ أَرْفَعُ أَنْواعِ الإجازَةِ ؛ لما فيها مِن التَّعيينِ والتَّشخيصِ .
{ أ / 32 أ } وصورَتُها : أَنْ يَدْفَعَ الشَّيخُ أَصلَهُ أَو ما قامَ مَقامَهُ للطَّالِبِ ، أَو يُحْضِرَ الطَّالِبُ الأَصْلَ للشَّيخِ [1229] ، ويقولَ لهُ في الصُّورتينِ : هذا [1230] { هـ / 30 ب } رِوايَتي عنْ فلانٍ فارْوِهِ عنِّي .
وشَرْطُهُ أَيضاً : أَنْ يُمَكِّنَهُ منهُ ؛ إمَّا بالتَّمليكِ ، وإمَّا [1231] بالعاريَّةِ ، لِيَنْقُلَ منهُ ، ويُقابِلَ عليهِ ، وإلاَّ [1232] ؛ ( ) و [1233] إنْ ناوَلَهُ واسترَدَّ ((منه)) [1234] في الحالِ فلا تُتَبَيَّنُ [1235] [أَرفعيَّتُهُ ، لكنَّ] [1236] لها زيادةَ مَزيَّةٍ على الإجازةِ المعيَّنَةِ ، وهِيَ أَنْ يُجيزَهُ [1237] الشَّيخُ بروايةِ كتابٍ { ظ / 39 ب } معيَّنٍ ، ويُعَيِّنَ [1238] لهُ كيفيَّةَ روايتِهِ لهُ .
وإذا خَلَتِ المُناولَةُ عن الإذنِ ، لم يُعْتَبَرْ [1239] بها عندَ الجُمهورِ .
وجَنَحَ مَنِ اعْتَبَرَها إلى أَنَّ مُناولَتَهُ إيَّاهُ [1240] [تقومُ [1241] مقامَ إرسالِهِ إليهِ] [1242] بالكتابِ [1243] مِن بلدٍ إلى بلدٍ .
وقد { ن / 31 أ } ذهَبَ إلى صحَّةِ الرِّوايةِ بالمُكاتبةِ المُجرَّدةِ جماعةٌ مِن الأئمَّةِ ، و [لو] [1244] لم يقترِنْ [1245] ذلك بالإذنِ بالرِّوايةِ ؛ كأَنَّهُم اكْتَفَوْا في ذلك { ب / 26 أ } بالقرينةِ .

1228() في ((ص)) : إلا .
1229() في ((ظ)) : أو بحضرة الطالب أصل الشيخ .
1230() في ((ظ)) : هذه .
1231() في ((ص)) : أو .
1232() في ((ط)) و ((ص)) : وإما .
1233() زيادة من ((ب)) .
1234() زيادة من ((هـ)) .
1235() في ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : يتبين .
1236() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) .
1237() في ((هـ)) و ((ص)) : يخبره .
1238() في ((هـ)) : وتعين .
1239() في ((ط)) : يعتد .
1240() في ((ن)) : إياها .
1241() في ((ظ)) : يقوم .
1242() ليست في ((ط)) .
1243() في ((ن)) : الكتابة .
1244() ليست في ((ص)) .
1245() في ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : يقرن .

ولمْ يَظْهَرْ لي فرقٌ قويٌّ بينَ مُناولةِ (1246) الشَّيخِ الكِتابَ [مِن يدهِ] (1247) للطَّالبِ ، { ط / 24 أ } وبينَ إرسالِهِ [إليهِ] (1248) بالكتابِ مِن موضعٍ إلى آخَرَ ، إذا خَلا كلٌّ منهُما عن الإذنِ .

وكذا (1249) اشْتَرَطُوا الإِذْنَ في الوِجَادَةِ ، وهي (1250) : أَنْ يَجِدَ بخطِّ يعرِفُ كاتِبَهُ ، فيقولُ : وجَدْتُ بخطِّ فلانٍ ، ولا يسوغُ فيهِ إطلاقُ : أَخْبَرَني ؛ بمجرَّدِ (1251) ذلك ، إلاَّ إنْ (1252) كانَ لهُ منهُ إذنٌ بالرِّوايةِ عنهُ .

وأطلَقَ قومٌ ذلك فغَلِطوا .

وَكذا الوَصِيَّةُ بالكِتَابِ ، وهي (1253) أَنْ يُوصِيَ { هـ / 31 أ } عندَ موتِه أو سفرِهِ لشخْصٍ معيَّنٍ بأصلِه أو بأصولِهِ ؛ فقد قالَ قومٌ مِن الأئمَّةِ المتقدِّمينَ : يجوزُ لهُ { أ / 32 ب } أنْ يرويَ تلكَ الأصولَ عنهُ بمجرَّدِ (1254) ((هذه)) (1255) الوصيَّةِ !

وأبى ذلك الجُمهورُ ؛ إلاَّ إنْ كانَ لهُ منهُ إجازةٌ .

وَكذا (1256) شَرَطوا (1257) الإِذْنَ بالرِّوايةِ { ص / 22 ب } في الإِعْلامِ ، وهُو أنْ يُعْلِمَ الشَّيخُ أحدَ { ظ / 40 أ } الطَّلبةِ بأنَّني (1258) أروي الكِتابَ الفُلانيَّ عن فُلانٍ ، فإنْ كانَ لهُ منهُ إجازةٌ [اعْتبرَ] (1259) ، وإلاَّ ؛ فلا عِبْرَةَ بذلك ؛ كالإِجَازَةِ العَامَّةِ في المُجازِ لهُ ، لا [في] (1260) المُجازِ بهِ ، كأنْ يقولَ : أَجَزْتُ (به) (1261) لجَميعِ المُسلمينَ ، أو : لمَنْ أدْرَكَ حَياتِي ، أو : لأهْلِ الإقليمِ الفُلانيِّ ، { ن / 31 ب } أو : لأهْلِ البَلدةِ الفُلانيَّةِ (1262) (1263) .

وهُو أقربُ إلى الصِّحَّةِ ؛ لقُرْبِ الانحصارِ .

(1246) في ((ن)) : مناولته .
(1247) ليست في ((ظ)) .
(1248) ليست في ((ن)) و ((ظ)) .
(1249) في ((هـ)) : ولذا .
(1250) في ((ن)) : وهو .
(1251) في ((ب)) : لمجرد .
(1252) في ((ب)) : إذا .
(1253) في ((ن)) و ((ب)) : وهو .
(1254) في ((ب)) : لمجرد .
(1255) زيادة من ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) .
(1256) في ((هـ)) : ولذا .
(1257) في ((ن)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : اشترطوا .
(1258) في ((ط)) : بأني .
(1259) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1260) ليست في ((ن)) .
(1261) زيادة من ((ب)) .
(1262) في ((ن)) : البلد .
(1263) في ((ص)) : البلد الفلاني .

وَكذلك [1264] [الإجازةُ] [1265] للمَجْهُولِ ؛ كأَنْ يَكونَ مُبْهَماً أَوْ مُهْملاً .
وَكذلك [1266] الإجازةُ للمَعْدومِ ؛ كأَنْ يَقولَ : أَجَزْتُ لِمَنْ سَيولَدُ لِفُلانٍ [1267] .
[و[قد] [1268] قيل : إن عطفَهُ علَى مَوجودٍ ؛ صحَّ ؛ كأَنْ يقولَ : أَجَزْتُ لكَ ، ولِمَنْ سيُولَدُ لكَ] [1269] ، والأَقرَبُ عدَمُ الصحَّةِ أَيضاً .
وكذلك [1270] الإجازةُ لموجودٍ أَو معدومٍ [1271] عُلِّقَتْ بشَرْطِ [مشيئةِ] [1272] [الغيرِ] [1273] ؛ كأَنْ يقولَ : أَجَزْتُ لكَ إِنْ شاءَ فِلانٌ ، [أَو : أَجزتُ لمَن شاءَ [1274] فُلانٌ] [1275] ، لا [1276] أَنْ يقولَ : أَجزْتُ لك إِنْ شئْتَ (فإن هذا تجوز) [1277] .
وهذا على الأَصَحِّ { هـ / 31 ب } في جَميعِ { ب / 26 ب } ذلكَ .
وقد جَوَّزَ [1278] الرِّوايةَ بجَميعِ [1279] ذلك سِوى المَجْهولِ [1280] – ما لم يَتَبَيَّنِ المُرادُ منهُ – الخَطيبُ ، وحَكاهُ عن جَماعةٍ مِن مشايخِهِ .
واستَعْمَلَ الإجازةَ للمَعدومِ مِن القُدماءِ أَبو بكرِ بنُ أَبي دَاودَ ، و [أَبو] [1281] عبدِ اللهِ بنُ مَنْدَه .
واستَعْمَلَ المُعَلَّقةَ منهُم أَيضاً أَبو بكرِ بنُ أَبي خَيْثَمَة .
وروى بالإجازةِ { ظ / 40 ب } العامَّةِ جَمعٌ كَثيرٌ ، جَمَعَهُم بعضُ الحُفَّاظِ في كِتابٍ ، { أ / 33 أ } ورتَّبَهُم على حُروف المعجَم لكَثْرَتِهم .
وكلُّ ذلكَ – كما قالَ ابنُ الصَّلاحِ – توسُّعٌ غيرُ مَرْضِيٍّ ؛ لأَنَّ الإجازةَ الخاصَّةَ المعيَّنَةَ مُخْتَلَفٌ في صحَّتِها اختِلافاً قويّاً عندَ

1264() في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " : وكذا .
1265() ليست في " ط " .
1266() في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " : وكذا .
1267() في " ط " : لك .
1268() ليست في " ن " و " هـ " .
1269() ليست في " ط " .
1270() في " ن " و " ط " و " ظ " : وكذا .
1271() في " أ " : لمعدوم أو موجود .
1272() ليست في " ص " و " ب " .
1273() ليست في " ط " .
1274() في " ظ " و " ب " : يشاء .
1275() ليست في " ط " .
1276() في " هـ " : إلا .
1277() زيادة من " ب " .
1278() في " ظ " : جوزوا .
1279() في " ب " : لجميع .
1280() في " ص " : الجمهور .
1281() ليست في " ب " .

القُدماءِ ، وإِنْ كانَ العملُ ((قد)) [1282] استقرَّ على اعْتبارِها عندَ المتأَخِّرينَ ، فهيَ [1283] دونَ السَّماعِ { ن / 32 أ } بالاتِّفاقِ ، فكيفَ إِذا حصَلَ فيها الاسترسالُ المَذكورُ ؟! فإِنَّها تَزدادُ [1284] ضَعفاً ، لكنَّها في الجُملةِ خيرٌ مِن إِيرادِ الحَديثِ مُعْضلاً ، واللهُ ((تعالى)) [1285] أَعلمُ .

[و] [1286] إِلى هُنا انْتَهى [1287] الكلامُ في [أَقسامِ] [1288] صِيَغِ الأداءِ .

ثمَّ الرُّواةُ ؛ إِنِ اتَّفَقَتْ أَسماؤهُمْ وأَسْماءُ آبائِهِمْ فَصاعِداً ، واخْتَلَفَتْ أَشْخاصُهُمْ ، سواءٌ اتَّفَقَ في ذلك { ص / 23 أ } اثْنانِ مِنهُم أَمْ [1289] أَكثرُ ، وكذلك إِذا اتَّفَقَ [1290] { هـ / 32 أ } اثْنانِ فصاعِداً في الكُنيةِ والنِّسبةِ ؛ فهُوَ النَّوعُ الذي يُقالُ لهُ : المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ .

وفائدةُ معرفَتِه : خَشْيَةُ أَنْ يُظَنَّ الشَّخصانِ شَخْصاً واحِداً .

وقد صنَّفَ فيهِ الخَطيبُ كِتاباً حافِلاً .

وقد لخَّصْتُهُ وزِدْتُ عليهِ أَشياءَ كثيرةً [1291] .

وهذا عَكسُ ما تقدَّمَ مِن النَّوعِ [1292] المسمَّى بالمُهْمَلِ ؛ لأَنَّهُ يُخْشى منهُ أَن يُظَنَّ الواحِدُ اثْنَيْنِ ، وهذا يُخْشى منهُ [1293] أَنْ يُظَنَّ الاثنانِ واحِداً .

{ ظ / 41 أ } وإِنِ اتَّفَقَتِ الأَسْماءُ خَطّاً واخْتَلَفَتْ نُطْقاً سواءٌ كانَ مرجِعُ الاختلافِ النَّقْطَ [1294] أَم [1295] الشَّكْلَ ؛ { ب / 27 أ } فهُو : المُؤتَلِفُ والمُخْتَلِفُ .

ومعرِفَتُه مِن مهمَّاتِ هذا الفنِّ ، [حتَّى] [1296] قالَ عليُّ بنُ المَدينيِّ : ((أَشدُّ التَّصحيفِ ما يقعُ في الأسماءِ)) ، ووجَّهَهُ بعضُهم بأَنَّهُ شيءٌ لا يَدْخُلُهُ القياسُ ، { أ / 33 ب } ولا قَبْلَهُ شيءٌ يدلُّ عليهِ ولا بعدَه .

1282 () زيادة من ((ظ)) .
1283 () في ((ص)) : فهو .
1284 () في ((ظ)) و ((ب)) : يزداد .
1285 () زيادة من ((هـ)) .
1286 () ليست في ((ط)) .
1287 () في ((ظ)) : ينتهي .
1288 () ليست في ((ط)) .
1289 () في ((ظ)) و ((أ)) : أو .
1290 () في ((أ)) : اتفقت .
1291 () في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : شيئاً كثيراً .
1292 () في ((ب)) : نوع .
1293 () في ((ظ)) : فيه .
1294 () في ((ن)) : النطق .
1295 () في ((ظ)) : أو .
1296 () ليست في ((ن)) .

وقد صنَّفَ فيهِ أَبو أَحمدَ العسكريُّ ، لكنَّه [1297] أَضافَهُ إِلى كتابِ { ن / 32 ب } ((التَّصحيفِ)) [له] [1298] .
ثمَّ أَفرَدَهُ بالتَّأليفِ عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ ، فجمَعَ فيهِ كِتابينِ ، كتاباً في [1299] ((مُشتَبِهِ الأسماءِ)) ، وكتاباً [1300] في ((مُشْتَبِهِ النِّسبةِ)) .
وجَمَعَ شيخُهُ الدَّارقطنيُّ [في ذلك] [1301] كتاباً حافِلاً .
ثمَّ { هـ / 32 ب } جَمَعَ الخَطيبُ ذَيلاً .
ثمَّ جَمَعَ الجَميعَ أَبو نَصْرٍ [بنُ] [1302] ماكُولا في كتابِه ((الإكمالِ)) .
{ ط / 25 أ } واسْتَدْرَكَ عليهِم في كتابٍ آخَرَ جَمَعَ فيهِ أَوهامَهُمْ وبيَّنَها .
وكتابُه مِن أَجمعِ ما [جُمِعَ] [1303] في ذلك ، وهُو عُمدةُ كلِّ محدِّثٍ بعدَه .
وقد استَدْرَكَ عليهِ أَبو بكرِ بنُ نُقطَةَ ما فاتَه ، أَو تجدَّدَ بعدَه في مجلَّدٍ ضَخْمٍ .
ثمَّ ذَيَّلَ عليهِ منصورُ بنُ سَليمٍ – بفتحِ السِّينِ – في مجلَّدٍ لطيفٍ .
وكذلك [1304] أَبو حامدِ ابنُ الصَّابونيِّ .
وجَمَعَ الذهبيُّ في ذلكَ [كِتاباً] [1305] مُخْتَصراً جِدّاً ، اعتَمَدَ فيهِ على الضَّبْطِ بالقَلَمِ ، فكَثُرَ فيهِ الغَلَطُ والتَّصحيفُ المُبايِنُ لموضوعِ الكِتابِ .
وقد يسَّرَ اللهُ ((سبحانه)) [1306] [تَعالى] [1307] بتوضيحِهِ في { ظ / 41 ب } كتابِ [1308] سمَّيْتُهُ ((بـ)) [1309] تَبْصِيرِ المُنْتَبِه بتَحريرِ المُشْتَبِه)) ، { ص / 23 ب } وهو مجلَّدٌ واحدٌ ، فَضَبَطتُهُ [1310] بالحُروفِ على الطَّريقةِ المَرْضِيَّةِ ، وزدتُ

1297 () في ((ظ)) و ((ب)) : لكن .
1298 () ليست في ((ص)) .
1299 () في ((ب)) : كتاب .
1300 () في ((ب)) : وكتاب .
1301 () ليست في ((ب)) .
1302 () ليست في ((ظ)) .
1303 () ليست في ((ط)) .
1304 () في ((ن)) و ((ط)) : وكذا .
1305 () ليست في ((ظ)) و ((ب)) .
1306 () زيادة من ((ط)) .
1307 () ليست في ((هـ)) .
1308 () في ((ظ)) : بكتاب .
1309 () زيادة من ((ظ)) .
1310 () في ((ظ)) و ((ص)) : فضبطه ، وفي ((أ)) : وضبطته .

عليهِ شيئاً كثيراً ممَّا أَهْمَلَهُ ، أَو[1311] لَمْ يَقِفْ عليهِ ، ولله الحمدُ[1312] على ذلك .

وإِن اتَّفَقَتِ[1313] الأسْماءُ خطّاً ونُطْقاً ، واخْتَلَفَتِ[1314] الآباءُ نُطْقاً مع ائْتِلافِها[1315] خطّاً ؛ كمحمَّدِ بن عَقيلٍ – بفتحِ العين – ، ومحمَّدِ بنِ عُقَيْلٍ – بضمِّها[1316] – : الأوَّلُ نيسابوريٌّ[1317] ، والثاني { ن / 33 أ } فِرْيابيٌّ ، وهُما مشهورانِ ، { أ / 34 أ } وطبقتُهما[1318] مُتقارِبةٌ[1319] ، أَوْ بالعَكْسِ ؛ كأَنْ تَختَلِفَ { هـ / 33 أ } الأسماءُ [نُطْقاً][1320] { ب / 27 ب } وتأْتَلِفَ خطّاً ، وتتَّفقَ[1321] الآباءُ خطّاً ونُطقاً ، كشُرَيحِ بن النُّعمانِ ، وسُرَيْجِ بن النُّعمانِ ، الأوَّلُ بالشِّينِ المُعجمةِ والحاءِ المُهملةِ ، وهو تابعيٌّ يروي[1322] عن عليٍّ [رضيَ اللهُ تعالى][1323] عنهُ [1324] ، والثَّاني : بالسِّينِ المُهمَلَةِ والجيمِ ، وهُو مِن شُيوخِ البُخاريِّ ؛ فهُو النَّوعُ[1325] الَّذي يُقالُ لهُ : المُتشابِهُ .

[وكَذا إِنْ وَقَعَ ذلك [الاتِّفَاقُ][1326] في الاسمِ واسمِ الأبِ ، والاختلافُ في النِّسبَةِ .][1327]

وقد صنَّفَ فيهِ الخَطيبُ كتاباً جَليلاً سمَّاهُ « تَلخيصَ المُتشابِهِ » .

ثمَّ ذَيَّلَ [هُو][1328] عليهِ[1329] أَيضاً بما فاته أَوَّلاً ، وهُو كثيرُ الفائدةِ .

وتَتَرَكَّبُ[1330] مِنْهُ ومِمَّا قَبْلَهُ أَنْواعٌ :

1311() في « ظ » : و .
1312() في « ن » : والحمد لله .
1313() في « ظ » : اتفق .
1314() في « ظ » : واختلف .
1315() في « هـ » : ائتلافهما ، وفي « ظ » : ائتلافنا .
1316() في « أ » : بضمه .
1317() في « ط » : النيسابوري .
1318() في « ظ » : وطبقهما .
1319() في « ط » : واحدة ، بدلاً من متقاربة .
1320() ليست في « ط » .
1321() في « ن » و « ب » : ويتفق ، وفي « ص » : وتأتلف .
1322() في « أ » : روى .
1323() زيادة من « ن » .
1324() ليست في « هـ » و « ظ » و « ص » و « ب » .
1325() في « ن » : للنوع .
1326() ليست في « ظ » .
1327() ليست في « ب » .
1328() ليست في « ظ » و « ص » و « أ » .
1329() في « هـ » : عليه هو .
1330() في « ط » : وتركب .

مِنها : أَنْ يَحْصُلَ الاتِّفاقُ أو الاشتِباهُ في الاسمِ واسمِ الأبِ مثلاً ؛ إلاَّ : في حَرْفٍ أو حَرْفَيْنِ فأكثرَ ، مِن أحدِهِما أو مِنهُما .

وهُو على { ط / 25 ب } قسمين :

إمَّا أنْ [1331] يكونَ الاخْتِلافُ بالتَّغييرِ ، معَ أَنَّ عدَدَ الحُروفِ ثابِتٌ [1332] في الجِهَتَيْنِ [1333] .

أوْ يكونَ الاختِلافُ بالتَّغييرِ معَ { ظ / 42 أ } نُقصانِ بعضِ الأسماءِ عن بعضٍ .

فمِن أمثِلَةِ الأوَّلِ :

محمَّدُ بنُ سِنان – بكسرِ [السِّينِ] [1334] المُهمَلَةِ ونونين بينَهُما ألفٌ – ، وهُم جماعةٌ ؛ منهُم : العَوَقيُّ – بفتحِ [العينِ] [1335] والواوِ ثمَّ { هـ / 33 ب } القافِ – شيخُ البُخاريِّ .

ومحمَّدُ بنُ سيَّارٍ – بفتحِ [السِّينِ] [1336] المُهمَلَةِ وتشديدِ الياءِ التَّحتانيَّةِ وبعد الألف { ن / 33 ب } راءٌ – ، وهُم أيضاً جماعةٌ ؛ منهُم اليَمامِيُّ [1337] شيخُ عُمرَ بنِ يونُسَ .

ومنها [1338] :

محمَّدُ بنُ حُنَيْن – بضمِّ [الحاءِ] [1339] المُهمَلَةِ ونونين [1340] ، الأولى مفتوحةٌ ، بينَهما ياءٌ تحتانيَّةٌ – تابعيٌّ ((و)) [1341] يروي عن ابنِ عبَّاسٍ وغيرِه .

ومحمَّدُ بنُ جُبيرٍ – بالجيمِ ، بعدها { ص / 24 أ } [باءٌ] [1342] موحَّدةٌ ، { أ / 34 ب } وآخِرُهُ راءٌ – ، وهُو محمَّدُ بنُ جُبيرِ بنِ مُطعِمٍ ، تابعيٌّ مشهورٌ أيضاً .

ومِن ذلك :

معرِّفُ بنُ واصِلٍ : كوفِيٌّ مشهورٌ .

ومُطَرِّف بنُ واصِلٍ – بالطَّاءِ بدلَ العينِ – شيخٌ آخرُ يروي عنهُ أبو حُذيفَةَ النَّهْدِيُّ [1343] .

ومنهُ أيضاً :

1331() في ((أ)) و ((ب)) : بأن .
1332() في ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) : ثابتة .
1333() في هامش ((ظ)) : الوجهين .
1334() ليست في ((ب)) .
1335() ليست في ((ص)) .
1336() ليست في ((ط)) و ((ب)) .
1337() في ((ص)) : اليامي .
1338() في ((ن)) : ومنهم .
1339() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
1340() في ((هـ)) : ونون .
1341() زيادة من ((ص)) .
1342() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ب)) .
1343() في ((هـ)) : روى .

أَحمدُ بنُ الحُسينِ – صاحِبُ إِبراهيمَ بنِ سعيدٍ [1344] – وآخرونَ .
{ ب / 28 أ } وأَحيَدُ بنُ الحُسينِ مثلُهُ ، لكِنْ بدلَ الميمِ ياءٌ تحتانيَّةٌ ، وهو شيخٌ بخاريٌّ يروي عنهُ عبدُ اللهِ بنُ محمَّدِ [بنِ [1345] البِيكَنْدِيِّ [1346] .
ومِن ذلك أيضاً :
حفْصُ بنُ مَيْسَرَةَ شيخٌ مشهورٌ مِن طبَقَةِ مالكٍ .
وجَعْفَرُ بنُ مَيْسَرَةَ ؛ شيخٌ لعُبَيْدِ اللهِ بنِ مُوسى الكُوفيِّ ، الأوَّلُ : بالحاءِ المُهْمَلَةِ والفاءِ ، بعدَها صادٌ مهْمَلَةٌ ، والثَّاني : بالجيمِ و { ظ / 42 ب } العينِ المُهْمَلَةِ بعدَها فاءٌ ثمَّ راءٌ .
ومِن أمثلَةِ الثَّاني :
عبدُ اللهِ بنُ زيدٍ : { هـ / 34 أ } جماعةٌ :
منهُم في الصَّحابةِ صاحِبُ الأذانِ ، واسمُ جدِّهِ عبدُ ربِّهِ .
وراوي حديثِ الوُضوءِ ، واسمُ جدِّهِ عاصِمٌ ، وهُما ((أيضاً)) [1347] أنصاريَّانِ .
وعبدُ اللهِ بنُ يَزيدَ – بزيادةِ ياءٍ [1348] في أوَّلِ اسمِ الأبِ والزَّايُ مكسورةٌ – وهُم أيضاً { ن / 34 أ } جَماعَةٌ :
[منهُم] [1349] في الصَّحابةِ : الخَطْمِيُّ يُكْنى أبا { ط / 26 أ } موسى ، وحديثُهُ في الصَّحيحينِ .
و [منهُم] [1350] : القارئُ ، له ذِكْرٌ في حديثِ عائشةَ ((رضي الله عنها)) [1351] ، وقد زعَمَ بعضُهم أنَّه الخطْمِيُّ ، وفيهِ نظرٌ !
[ومنها : عبد الله بن يحيى ، وهم جماعةٌ .] [1352]
[و] [1353] ((منها)) [1354] عبدُ اللهِ بنُ نُجَيٍّ – بضمِّ النُّونِ وفتحِ الجيمِ وتشديدِ الياءِ – تابعيٌّ معروفٌ ، يروي عن عليٍّ [رضيَ اللهُ ((تعالى)) [1355] عنهُ] [1356] .

1344() في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : سعد .
1345() ليست في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
1346() في ((ط)) : محمد بن عبد الله البيكندي .
1347() زيادة من ((ص)) .
1348() في ((ظ)) : الياء .
1349() ليست في ((ظ)) .
1350() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
1351() زيادة من ((ظ)) .
1352() ليست في ((ب)) .
1353() ليست في ((ص)) .
1354() زيادة من ((ن)) و ((ط)) .
1355() زيادة من ((ن)) .
1356() ليست في ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .

أَوْ يَحْصُلُ (1357) الاتِّفاقُ في الخَطِّ والنُّطْقِ ، لكنْ يَحْصُلُ الاخْتِلافُ أو (1358) الاشتِباهُ بالتَّقْديمِ { أ / 35 أ } والتَّأخيرِ ، إمَّا في الاسمينَ جُملةً أو نَحْوَ ذلكَ ، كأنْ يقَعَ التَّقديمُ والتَّأخيرُ في الاسمِ الواحِدِ في بعضِ حُروفِهِ (1359) بالنِّسبةِ إلى ما يشتَبِهُ بهِ .

مثالُ [الأوَّلِ] (1360) : الأسودُ بنُ يزيدَ ، ويزيدُ بنُ الأسوَدِ ، وهُو ظاهِرٌ .

ومنهُ : عبدُ اللهِ بنُ يَزيدَ ، ويزيدُ (1361) بنُ عبدِ اللهِ .

ومثالُ الثَّانِي : أَيُّوبُ بنُ سَيَّارٍ ، وأَيُّوبُ بنُ يَسارٍ (1362) .

الأوَّلُ (1363) : مدَنيٌّ مشهورٌ ليسَ بالقويِّ ، والآخَرُ : مجهولٌ .

خاتِمَةٌ

ومِنَ المُهِمِّ { ظ / 43 أ } { ص / 24 ب } عندَ المحدِّثينَ { هـ / 34 ب } مَعْرِفَةُ : طَبَقاتِ الرُّواةِ .

وفائدتُهُ : { ب / 28 ب } الأمْنُ مِن تَداخُلِ المُشتَبِهينَ ، وإمكانُ الاطِّلاعِ على تَبيينِ (1364) التَّدليسِ (1365) ، والوُقوفُ على حَقيقةِ المُرادِ مِن العَنْعَنَةِ .

والطَّبَقَةُ في اصْطِلاحِهِم : عبارةٌ عنْ جَماعةٍ اشْتَركوا في السِّنِّ ولقاءِ المشايخِ .

وقد يكونُ الشَّخصُ الواحِدُ مِن طبَقَتَيْنِ باعْتِبارينِ ؛ كأَنَسِ بنِ مالكٍ [رضيَ اللهُ عنهُ] (1366) ؛ فإنَّهُ [(1367) مِن { ن / 34 ب } حيثُ ثُبوتُ صُحبتِه للنبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وعلى [آلِهِ] (1368) وسلَّمَ يُعَدُّ في طبقةِ العشرةِ (1369) مثلاً ، ومِن حيثُ صِغَرُ السنِّ [يُعَدُّ] (1370) في طَبَقَةِ مَن بعدَهُم .

فمَنْ نَظَرَ إلى الصَّحابةِ باعْتِبارِ الصُّحبَةِ ؛ جَعَلَ الجَميعَ { أ / 35 ب } طبقةً واحِدَةً ؛ كما صنَعَ ابنُ حِبَّانَ وغيرُه .

(1357) () في " هـ " : تحصل .
(1358) () في " ط " و " ب " : و .
(1359) () في " ص " : الحروف .
(1360) () ليست في " ن " و " ط " .
(1361) () في " أ " : وزيد .
(1362) () في " ط " : أَيُّوبُ بنُ يَسارٍ وأَيُّوبُ بنُ سَيَّارٍ ، وبناءً على هذا فإن العبارة التالية لهذا النص تحتاج إلى أن تحرر .
(1363) () في " ب " : فالأول .
(1364) () في " هـ " الكلمة غير واضحة .
(1365) () في " ط " و " هـ " و " ص " : المدلسين .
(1366) () ليست في " ن " و " ط " و " ص " و " أ " و " ب " .
(1367) () ليست في " هـ " .
(1368) () ليست في " أ " و " ب " .
(1369) () في " ص " : بالعشرة .
(1370) () ليست في " ص " .

ومَنْ نَظَرَ إليهم باعْتِبارِ قَدْرٍ زائدٍ ، { ط / 26 ب } كالسَّبْقِ إلى [1371] الإسلامِ أو شُهودِ المشاهِدِ الفاضِلَةِ جَعَلَهُم طَبقاتٍ .

وإلى ذلك جَنَحَ صاحِبُ ((الطَّبقاتِ)) أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ سعدٍ البَغداديُّ ، وكتابُه أَجمَعُ ما جُمِعَ في ذلك .

وكذلك مَن جاءَ بعدَ الصَّحابةِ – وهُم التَّابعونَ – مَن نَظَرَ إليهم باعتبارِ الأَخْذِ عن بعضِ [الصَّحابةِ] [1372] فقطْ ؛ جَعَلَ الجَميعَ طبقةً واحِدَةً كما صَنَعَ ابنُ حِبَّانَ أيضاً .

ومَنْ نَظَرَ إليهم باعتبارِ اللِّقاءِ قسَّمَهُم [1373] ؛ كما فعَلَ محمَّدُ بنُ سعدٍ .

ولكلٍّ منهُما وجْهٌ .

وَمِن المُهمِّ [1374] أيضاً معرفةُ { هـ / 35 أ } مَوالِيدِهِمْ ، { ظ / 43 ب } ووَفَياتِهِمْ [1375] ؛ لأنَّ بمَعْرِفَتِهما [1376] يحصُلُ الأمْنُ مِن دَعْوى المُدَّعي للقاءِ بعضِهِم وهُو في نَفْسِ الأمرِ ليسَ كذلك .

وَمِن المُهمِّ أيضاً معرفةُ بُلْدَانِهِمْ وأَوطانِهم ، وفائدتُه الأمنُ مِن تداخُلِ الاسمَيْنِ إذا اتَّفقا [نُطْقاً] [1377] ، لكنْ ((قد)) [1378] افْتَرَقا بالنِّسَبِ [1379] .

وَمِن المُهمِّ أيضاً معرفةُ أَحْوالِهِمْ ؛ تَعْديلاً ، وتَجْريحاً ، وجَهالةً ؛ لأنَّ الرَّاوِيَ إمَّا أنْ تُعْرَفَ [1380] عدالَتُه ، أو [1381] يُعْرَفَ فِسْقُه ، أوْ لا يُعْرَفَ { ن / 35 أ } فيهِ شيءٌ مِن ذلك .

وَمِن أهمِّ { ب / 29 أ } ذلك – بعدَ الاطِّلاعِ – معرفةُ مَراتِبِ الجَرْحِ [والتَّعديلِ] [1382] { ص / 25 أ } لأنَّهُم قد يُجَرِّحونَ الشَّخصَ بما لا يستَلْزِمُ ردَّ حديثِه كلِّه .

وقد بيَّنَّا أسبابَ ذلك فيما مَضى ، وحَصَرْناها في عَشرةٍ ، وتقدَّم شرحُها مفصَّلاً .

[1371] () في ((ص)) : في .
[1372] () ليست في ((هـ)) .
[1373] () في ((ص)) : فسرهم .
[1374] () في ((ص)) : المبهم .
[1375] () في هامش ((ن)) : وفاه كفتاه ، ووفيات كفتيات .
[1376] () في ((ب)) : بمعرفتها .
[1377] () ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
[1378] () زيادة من ((ط)) .
[1379] () في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) : بالنسبة .
[1380] () في ((هـ)) و ((ظ)) : يعرف .
[1381] () في ((أ)) : و .
[1382] () ليست في ((ظ)) .

والغَرَضُ هُنا ذِكْرُ الألفاظِ الدَّالَّةِ في اصطِلاحِهِم على تِلكَ المراتِبِ .
وللجَرْحِ مراتِبُ :
[و] (1383) أَسْوَأُها : الوَصْفُ بما دلَّ على المُبالَغَةِ فيهِ .
وأصرحُ ذلك التَّعبيرُ بأَفْعَلَ ؛ كـ : أَكْذَبِ النَّاسِ ، وكذا قولُهم : إليهِ المُنْتَهى في الوضعِ ، أو (1384) : هُو ركنُ الكذبِ ، ونحوُ ذلك .
ثمَّ : دجَّالٌ ، أو : وَضَّاعٌ ، أو : كَذَّابٌ ؛ لأنَّها وإنْ كانَ فيها نوعُ مُبالغةٍ ، لكنَّها { هـ / 35 ب } دونَ الَّتي قبلَها .
وأَسْهَلُها ؛ أي : الألفاظِ الدَّالَّةِ على الجَرْحِ : قولُهم : فُلانٌ لَيِّنٌ ، أو : سيِّئُ الحِفْظِ ، أَوْ : فيهِ أدنى مَقَالٍ .
وبينَ { ط / 27 أ } أسوأِ الجَرْحِ وأسهَلِهِ مراتِبُ لا تَخْفى (1385) .
فقولُهُم : متْروكٌ ، أَو (1386) ساقِطٌ ، { أ / 36 أ } أَو : فاحِشُ الغَلَطِ (1387) ، أو : مُنْكَرُ الحَديثِ ، أَشدُّ مِن قولِهم : { ظ / 44 أ } ضعيفٌ ، أَو (1388) : ليسَ بالقويِّ ، أو : فيهِ مقالٌ .
وَمِن المهمِّ أيضاً معرفةُ مراتِبِ التَّعديلِ .
وأَرْفَعُها : الوَصْفُ [أيضاً] (1389) بما دلَّ على المُبالغةِ فيهِ .
وأصْرَحُ ذلك : التَّعبيرُ بأَفْعَلَ ؛ كـ : أَوْثَقِ النَّاسِ ، أو (1390) : أثبَتِ [النَّاس] (1391) ، أو : إليهِ المُنْتَهى في التَّثَبُّتِ (1392) [(1393) .
ثمَّ ما تَأَكَّدَ بِصِفَةٍ مِن الصِّفاتِ الدَّالَّةِ على التَّعديلِ ، أَوِ صِفَتَيْنِ ؛ كـ : ثقةٌ ثقةٌ ، أو : ثبتٌ ثبتٌ ، أَوْ : ثقةٌ حافظٌ ، أَو : عدلٌ ضابطٌ ، أو (1394) نحوُ ذلك .
وأَدْناها : { ن / 35 ب } ما أَشْعَرَ بالقُرْبِ مِنْ أَسْهَلِ التَّجْرِيحِ ؛ كـ : شيخٌ ، و : يُرْوى حديثُه ، و : يُعْتَبَرُ بهِ ، ونحوُ ذلك .

(1383) ليست في « ن » و « ط » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » .
(1384) في « هـ » : و .
(1385) في « هـ » : يخفى .
(1386) في « ب » : أي .
(1387) في « ط » : اللفظ .
(1388) في « ط » : و .
(1389) ليست في « ط » .
(1390) في « ص » : و .
(1391) ليست في « ط » .
(1392) في « هـ » : الثبت ، وفي هامش « ظ » ما يدل على صوابها أيضاً في الكلمة ، وفي « ص » : التثبيت .
(1393) ليست في « ن » .
(1394) في « ط » : و .

وبينَ ذلك مراتِبُ لا تَخْفى (1395) .
وَهذهِ أَحكامٌ تتعلَّقُ (1396) بذلك ، ذكَرْتُها هُنا (1397) لتَكْمِلَةِ (1398) الفائدةِ ، فأقولُ :
تُقْبَلُ (1399) التَّزكِيَةُ مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِها { ب / 29 ب } لا مِنْ غيرِ عارِفٍ ((بأسبابها)) (1400) ؛ [لئلاَّ] (1401) يُزكِّيَ بمجرَّدِ ما يظهَرُ [لهُ] (1402) ابْتِداءً مِن غيرِ ممارسةٍ واخْتِبارٍ .
ولَوْ كانتِ التَّزكيةُ صادِرةً مِن مُزَكٍّ { هـ / 36 أ } واحِدٍ عَلى الأَصَحِّ ؛ خلافاً لمَن شَرَطَ أَنَّها لا تُقْبَلُ (1403) إلاَّ مِنَ اثْنَيْنِ ؛ إلْحاقاً لها بالشَّهادَةِ في الأصحِّ أيضاً !
والفَرْقُ بينَهُما أَنَّ التَّزكية تُنَزَّلُ (1404) منزِلَةَ الحُكْمِ ، فلا يُشْتَرَطُ فيها { ص / 25 ب } العددُ ، و ((تزكية)) (1405) [الشَّهادةُ (1406) تقعُ مِن] (1407) الشَّاهِدِ ((تقع)) (1408) عندَ الحاكِمِ ، فافْتَرقا .
ولَوْ قيلَ : يُفَصَّلُ بينَ ما (1409) إذا كانتِ التَّزكيةُ في الرَّاوي مُستَنِدَةً مِن المُزكِّي { ظ / 44 ب } إلى اجْتِهادِهِ (1410) ، أَو إلى النَّقْلِ عنْ غيرِه ؛ لكانَ مُتَّجهاً .
لأَنَّه (1411) إنْ كانَ الأوَّلُ ، فلا (1412) يُشْتَرَطُ ((فيه)) (1413) العددُ أَصلاً ؛ [لأَنَّهُ حينئذٍ] (1414) يكونُ بمنزلةِ (1415) الحاكمِ .
وإنْ كانَ الثَّانيَ ؛ فيُجْرى فيهِ الخِلافُ ، { أ / 36 ب } ويَتَبَيَّنُ (1416) أَنَّه – أيضاً – (1417) لا يُشْتَرَطُ العددُ ((أصلاً)) (1418) ((

(1395) في ((هـ)) : يخفى .
(1396) في ((ظ)) : يتعلق .
(1397) في ((ظ)) : ههنا .
(1398) في ((هـ)) : ليتكمل .
(1399) في ((ظ)) : يقبل .
(1400) زيادة من ((أ)) .
(1401) ليست في ((ط)) .
(1402) ليست في ((أ)) .
(1403) في ((ظ)) : يقبل .
(1404) في ((ظ)) ضُبطت الكلمة هكذا : تَنْزِل ، وفي ((ص)) : تتنزل .
(1405) زيادة من ((أ)) و ((ب)) و ((ص)) .
(1406) في ((هـ)) : وتزكية الشاهد .
(1407) ليست في ((أ)) .
(1408) زيادة من ((أ)) .
(1409) في ((ن)) : بينهما .
(1410) في ((ص)) : اجتهاد .
(1411) في ((أ)) : فإنه .
(1412) في ((هـ)) : ولا .
(1413) زيادة من ((ط)) .
(1414) ليست في ((ط)) .
(1415) في ((ظ)) : منزلة .
(1416) في ((ظ)) : تبين .
(1417) في ((أ)) : أيضاً أنه .
(1418) زيادة من ((ط)) .

أيضاً (1419) ؛ لأنَّ أَصلَ النَّقلِ لا يُشْتَرَطُ فيهِ العددُ ، فكَذا ما تفرَّعَ (1420) عنهُ (1421) ، واللهُ أعلمُ .
و [كذا] (1422) يَنْبَغي أَنْ لا يُقْبَلَ الجَرْحُ والتَّعْديلُ إلاَّ مِن عدلٍ مُتَيَقِّظٍ ، فلا (1423) [يُقْبَلُ] (1424) جَرْحُ مَنْ أَفْرَطَ (1425) فيهِ مُجَرِّحٌ (1426) بما لا يقْتَضي رَدَّ حديثِ المُحَدِّثِ .
كما [لا] (1427) يُقْبَلُ (1428) تزكِيَةُ مَن أَخَذَ بمجرَّدِ الظَّاهِرِ ، فأطلَقَ التَّزكيةَ .
وقالَ الذَّهبيُّ – وهُو { ط / 27 ب } مِن أَهْلِ الاستِقراءِ التَّامِّ في نَقْدِ الرِّجالِ – : { ن / 36 أ } ((لمْ يجْتَمِعِ اثْنانِ مِن عُلماءِ هذا الشَّأنِ قطُّ على تَوثيقِ ضَعيفٍ ، ولا [على] (1429) تَضعيفِ ثِقةٍ)) أ.هـ (1430)
ولهذا كانَ [مذهَبُ] (1431) النَّسائيِّ أَنْ لا { هـ / 36 ب } يُتْرَكَ حديثُ الرَّجُلِ حتَّى يجتَمِعَ (1432) الجَميعُ على تَرْكِهِ .
ولْيَحْذَرِ المتكلِّمُ في هذا الفنِّ مِن التَّساهُلِ في الجَرْحِ والتَّعديلِ ، فإنَّهُ إنْ عدَّلَ [أحداً] (1433) بغيرِ (1434) تثبُّتٍ (1435) ؛ كانَ كالمُثْبِتِ حُكْماً ليسَ بثابتٍ ، فيُخْشى عليهِ أَنْ يدْخُلَ في زُمرةِ ((مَن روى حَديثاً وهُو يظنُّ أَنَّهُ كَذِبٌ)) .
وإنْ جَرَّحَ بغيرِ تَحرُّزٍ ، [فإنَّه] (1436) أَقْدَمَ { ب / 30 أ } على الطَّعنِ في مُسلمٍ بَرِيءٍ مِن ذلك ، ووسَمَهُ بِميْسَمِ سُوءٍ يَبْقى عليهِ عارُهُ أبداً .
والآفةُ تدخُلُ (1437) في هذا : تارةً مِنَ الهَوى والغَرَضِ الفاسِدِ (1438) – وكلامُ المتقدِّمينَ سالِمٌ مِن هذا غالباً – ، وتارةً مِن المُخالفةِ في العَقائدِ – وهُو موجودٌ { ظ / 45 أ } كثيراً ؛

(1419) زيادة من ((ظ)) .
(1420) في ((هـ)) : يفرع .
(1421) في ((ب)) : عليه .
(1422) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1423) في ((هـ)) ولا .
(1424) ليست في ((ن)) .
(1425) في ((ظ)) : لفظ .
(1426) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) : فجرح ، وفي ((ص)) : فجروح .
(1427) ليست في ((ط)) .
(1428) في ((ن)) و ((ط)) : تقبل .
(1429) ليست في ((ط)) .
(1430) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) : انتهى .
(1431) ليست في ((ن)) .
(1432) في ((هـ)) : يجمع .
(1433) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1434) في ((ط)) : من غير .
(1435) في ((هـ)) : تثبت ، وفي ((ص)) : ثبت .
(1436) ليست في ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1437) في ((ظ)) : يدخل .
(1438) في ((ب)) : الغرض والهوى الفاسد .

قديماً وحَديثاً – ، ولا ينْبَغي إِطلاقُ الجَرْحِ بذلك ، فقد قدَّمْنا تحقيقَ الحالِ في العملِ بروايةِ المُبتَدِعةِ (1439) .
والجَرْحُ مُقَدَّمٌ عَلى التَّعْديلِ ، وأُطلِقَ ذلك جماعةٌ ، ولكنَّ محلَّهُ إِن صَدَرَ مُبَيَّناً مِن عَارِفٍ بأَسْبَابِهِ ؛ { أ / 37 أ } لأنَّه (1440) إِنْ كانَ غيرَ مفسَّرٍ لم يَقْدَحْ فيمَنْ (1441) ثبَتَتْ (1442) عدالَتُه .
وإِنْ صدَرَ مِن (1443) غيرِ عارفٍ بالأسبابِ لم يُعْتَبَرْ بهِ أيضاً .
فإِنْ خَلا المَجْروحُ عَنِ التَّعديلِ (1444) ؛ قُبِلَ الجَرْحُ فيهِ مُجْمَلاً غيرَ مبيَّنِ السَّببِ إِذا صدَرَ مِن { ص / 26 أ } عارفٍ عَلى المُخْتارِ ؛ لأنَّهُ إِذا لَمْ { هـ / 37 أ } يكُنْ فيهِ تعديلٌ ؛ [فهو] (1445) في حيِّزِ المَجهولِ ، وإِعمالُ { ن / 36 ب } قولِ المُجَرِّحِ أولى مِن إِهمالِه .
ومالَ ابنُ الصَّلاحِ في مثلِ هذا إلى التوقُّفِ [فيهِ] (1446) .

فصلٌ

ومِنَ المُهِمِّ في هذا الفنِّ معْرِفةُ : كُنَى المُسَمَّيْنَ [ممَّن اشْتُهِرَ باسمِهِ ولهُ كُنيةٌ لا يُؤمَنُ أنْ يأتِيَ في بعضِ الرِّواياتِ مُكَنِّيًا] (1447) ؛ لئلاَّ يُظَنَّ أنَّه آخرُ .
وَمعرفةُ أَسْمَاءِ المُكَنَّيْنَ ، وهو عكسُ الَّذي قبلَهُ ((كابن جريج)) (1448) .
وَمعرِفةُ مَنْ اسمُهُ كُنْيَتُهُ ، وهُم (1449) قليلٌ .
وَمعرِفةُ مَنْ اخْتُلِفَ فِي كُنْيَتِهِ ، [وهُم (1450) كثيرٌ] (1451) .
وَمعرِفةُ مَنْ كَثُرَتْ كُناهُ ؛ كابنِ جُريجٍ ؛ لهُ كُنيتانِ : [أَبو] (1452) الوليدِ ، وأَبو خالدٍ .
أَوْ كَثُرَتْ نُعُوتُهُ { ط / 28 أ } وأَلقابُه .
وَمعرِفةُ مَنْ وافَقَتْ كُنْيَتُهُ اسمَ أَبيهِ ؛ كأَبي إِسحاقَ إبراهيمَ بنِ إِسحاقَ المَدنيِّ أحدِ [أتباعِ] (1453) التَّابِعينَ .

1439() في ((ظ)) : المبتدع .
1440() في ((ط)) : لا إن .
1441() في ((ب)) : في من .
1442() في ((هـ)) : يثبت ، وفي ((ظ)) : ثبت .
1443() في ((ط)) : عن .
1444() في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) : تعديل .
1445() ليست في ((هـ)) .
1446() ليست في ((ظ)) .
1447() ليست في ((ص)) .
1448() زيادة من ((أ)) .
1449() في ((هـ)) و ((ظ)) : وهو .
1450() في ((ص)) : وهو .
1451() ليست في ((ط)) و ((هـ)) .
1452() ليست في ((ن)) .
1453() ليست في ((ن)) .

{ ظ / 45 ب } وفائدةُ معرفَتِه :
نفيُ الغَلَطِ عمَّنْ [1454] نَسَبَهُ إلى أبيهِ ، فقالَ : أَخْبَرنا [1455] ابنُ إسحاقَ ، فَنُسِبَ إلى التَّصحيفِ ، وأنَّ الصَّوابَ : { ب / 30 ب } [أَخْبَرنا [1456]] [1457] أبو [1458] إسحاقَ .
أو بالعَكْسِ ؛ كإسحاقَ بنِ أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ .
أوْ وافقتْ كُنْيَتُهُ كُنْيَةَ زَوْجَتِهِ ؛ كأبي أيُّوبَ الأنصاريِّ وأُمِّ أيُّوبَ ؛ صحابيَّانِ [مشهورانِ] [1459] .
أو وافقَ اسمُ شيخِه اسمَ أبيه ؛ كالرَّبيعِ بنِ أنسٍ عن أنسٍ ؛ هكذا يأتي في الرِّواياتِ ، فيُظنُّ أنَّه يَروي { هـ / 37 ب } عن أبيهِ ؛ { أ / 37 ب } كما وقعَ في ((الصَّحيحِ)) : عن عامِرِ بنِ سعدٍ [1460] عن سعدٍ ، وهو أبوهُ ، وليسَ أنسٌ شيخُ الرَّبيعِ والِدَهُ ، بل أبوهُ بكريٌّ وشيخُهُ أنصاريٌّ ، وهُو أنسُ { ن / 37 أ } بنُ مالكٍ الصَّحابيُّ المشهورُ ، وليسَ الرَّبيعُ المذكورُ مِن أولادِه .
وَمعرفةُ مَنْ نُسِبَ إلى غَيْرِ أبيهِ ؛ كالمِقدادِ بنِ الأسودِ ، [نُسِبَ إلى الأسودِ] [1461] الزُّهْرِيِّ لكونِه [1462] تبنَّاه ، وإنَّما هُو مِقدادُ [1463] بنُ عَمْرٍو .
أوْ [نُسِبَ] [1464] إلى أُمِّهِ ؛ كابنِ عُلَيَّةَ ، هُو إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ بنِ مِقْسَمٍ ، أحدُ الثِّقاتِ [1465] ، و عُلَيَّةُ اسمُ أُمِّهِ ، اشتُهِرَ بها ، وكانَ لا يحبُّ أنْ يُقالَ لهُ [1466] : ابنُ عُلَيَّة .
[ولهذا [كانَ] [1467] يَقولُ الشَّافِعيُّ [1468] : أَخْبَرَنا [1469] إسْماعِيلُ الَّذي يُقالُ لَهُ : ابنُ عُلَيَّةُ] [1470] .

1454 () في ((هـ)) : عن من ، وفي ((ص)) : عن .
1455 () في ((ن)) : أنبأنا ، وفي ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) : أنا ، و ((ظ)) : حدثنا .
1456 () في ((ن)) : أنبأنا ، وفي ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) : أنا ، و ((ظ)) : حدثنا .
1457 () ليست في ((ص)) .
1458 () في ((ص)) : أبا .
1459 () ليست في ((ص)) .
1460 () في ((ص)) : سعيد .
1461 () ليست في ((ب)) .
1462 () في ((ظ)) : لأنه .
1463 () في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : المقداد .
1464 () ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) .
1465 () في ((ط)) : النقاد .
1466 () في ((ط)) : كان يحب أن لا يقال له .
1467 () ليست في ((ظ)) .
1468 () في ((ص)) : الشافعي رحمه الله تعالى يقول .
1469 () في ((ن)) : أنبأنا ، وهي غير واضحة في ((ب)) هل هي : أنا أو ثنا .
1470 () ليست في ((ط)) .

أَوْ نُسِبَ إِلى غَيْرِ مَا يَسْبِقُ إِلى الفَهْمِ ؛ { ظ / 46 أ }
كالحَذَّاءِ ، ظاهِرُه أنّه منسوبٌ إلى صناعتِها ، أو بيعِها ، وليس
كذلك ، وإنما كانَ يجالِسُهم ، فنُسِبَ إليهم .
وكسُليمانَ التَّيميِّ ؛ لم يكنْ مِن بَني التَّيْم ، { ص / 26 ب }
ولكنْ نزلَ فيهم .
وكَذا مَن نُسِبَ إلى جدِّهِ ، فلا يؤمَنُ التباسُه بمَن وافقَ اسمُه
[اسمَه] (1471) ، واسمُ أبيهِ اسمَ الجدِّ المذكورِ .
وَمعرفةُ مَنِ اتَّفَقَ اسمُهُ (1472) واسمُ أبيهِ وجَدِّهِ ؛ كالحسن
بنِ الحسنِ بنِ الحسنِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ [رضيَ اللهُ
عنهُ (1473)] (1474)
وقد [يقعُ] (1475) أكثرُ مِن ذلك ، وهُو مِن فُروعِ المُسَلْسَلِ .
وقد يتَّفِقُ الاسمُ واسمُ الأبِ مع اسمِ الجَدِّ واسمِ أبيهِ (1476)
فصاعِداً ؛ { هـ / 38 أ } كأبي اليُمْنِ الكِنْديِّ ، ((و)) (1477) هُو
زيدُ بنُ الحسنِ بنِ زيدِ بنِ الحسنِ [بنِ زيدِ بنِ الحسنِ]
(1478) .
{ ب / 31 أ } أَوْ اتَّفَقَ (1479) > اسمُ الرَّاوي واسمُ شيخِهِ
وشَيْخِ شَيْخِهِ فصاعِداً ؛ كعِمْرانَ { أ / 38 أ } عن عِمْرانَ
عَن عِمْرانَ ؛ الأوَّل : يُعْرَف { ن / 37 ب } بالقَصِيرِ ،
والثَّاني : أبو رَجاءٍ (1480) العُطارِديُّ ، والثَّالثُ : ابنُ حُصينٍ
الصَّحابيُّ [رضيَ اللهُ عنهُ] (1481) .
وكسُليمانَ عن سُليمانَ عن سُليمانَ : الأوَّلُ : ابنُ أحمدَ بنِ
أيوبَ الطَّبرانيُّ ، والثَّاني : ابنُ أحمدَ الواسطيُّ ، والثَّالثُ :
ابنُ عبد الرحمنِ الدِّمشقيُّ المعروفُ بابنِ [بنتِ] (1482)
شُرَحْبيلَ .

1471 () ليست في ((ظ)) .
1472 () في ((ن)) : اسم .
1473 () في ((ظ)) : رضي الله عنهم .
1474 () ليست في ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
1475 () ليست في ((ص)) .
1476 () في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) : الأب ، وفي ((أ)) : مع الاسم اسم الأب ، وفي ((ب)) : مع الاسم واسم الأب .
1477 () زيادة من ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
1478 () ليست في ((ن)) و ((ظ)) .
1479 () في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) : يتفق .
1480 () في ((ظ)) : الرجاء .
1481 () ليست في ((ن)) و ((ب)) .
1482 () ليست في ((ب)) .

وقد يقعُ ذلك للرَّاوي ولشيخِهِ [معاً] (1484) [(1483)] ؛ كأَبي العلاءِ الهَمْدانيِّ العطَّارِ { ظ / 46 ب } المَشْهورِ (1485) بالرِّوايةِ عن أبي عليٍّ الأصبهانيِّ (1486) الحدَّادِ ، وكُلٌّ منهُما اسمُه الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ الحَسنِ بنِ أحمدَ ((بن الحسن بن أحمد)) (1487) ، فاتَّفقا في ذلك ، وافْتَرقا في الكُنيةِ ، والنِّسبةِ إلى البلدِ والصِّناعةِ .

و ((قد)) (1488) صنَّفَ فيهِ أَبو موسى المَدينيُّ جُزءاً حافِلاً .

وَمعرفةُ مَنِ اتَّفَقَ اسْمُ شَيْخِهِ والرَّاوِي عَنْهُ ، وهو ((من)) (1489) نوعٌ لطيفٌ ، لم يتعرَّضْ لهُ ابنُ الصَّلاحِ .

وفائدتُه : رفعُ اللَّبْسِ عمَّن (1490) يُظنُّ أَنَّ فيهِ تَكراراً ، أو (1491) انقلاباً .

فمِن أَمثلتِه : البُخاريُّ ؛ روى عَن مُسْلمٍ ، وروى عنهُ مُسلمٌ ، فشيخُهُ مسلمُ بنُ إبراهيمَ الفَراهيديُّ (1492) البَصريُّ ، والرَّاوي عنهُ مُسلمُ بنُ الحجَّاجِ { هـ / 38 ب } القُشيريُّ صاحِبُ الصَّحيح .

وكذا وقعَ ذلك لعبدِ بنِ حُميدٍ أيضاً : روى عن مُسلمِ بنِ إبراهيمَ ، وروى عنهُ مُسلمُ بنُ الحجَّاجِ في صحيحِه حديثاً بهذه التَّرجمةِ بعينِها .

ومنها : يحيى بنُ أبي كَثيرٍ ، روى عن هِشامٍ ، وروى عنهُ هِشامٌ ، { ن / 38 أ } [فشيخُه هشامُ بنُ عُروةَ ، وهو مِن أقرانِه ، والرَّاوي عنهُ هِشامُ بنُ أبي عبدِ اللهِ الدَّسْتُوائِيُّ . { أ / 38 ب } ومنها : ابنُ جُريْجٍ ، روى عن هشامٍ ، وروى عنهُ هِشامٌ] (1493) ، فالأعْلى (1494) ابنُ عُروةَ ، والأَدْنى ابنُ يوسُفَ { ص / 27 أ } { ب / 31 ب } الصَّنعانيُّ .

(1483) () في ((ب)) : وشيخه .
(1484) () ليست في ((ب)) .
(1485) () في ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : مشهور .
(1486) () في ((ظ)) و ((ب)) : الأصفهاني .
(1487) () زيادة من ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1488) () زيادة من ((ظ)) و ((ص)) .
(1489) () زيادة من ((ن)) ، وأظنها خطأ .
(1490) () في ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : عن من .
(1491) () في ((ن)) و ((ظ)) و .
(1492) () في ((ظ)) : القراديسي ، وفي ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : الفراديسي ، وفي هامش النسخة ((أ)) : زيقال الفراهيدي .
(1493) () ليست في ((ص)) .
(1494) () في ((ص)) : فالأول .

ومنها : الحكمُ بنُ عُتَيْبَةَ [1495] ، روى عن ابنِ أَبي ليلى ، و [روى] [1496] عنهُ ابنُ أبي لَيْلى ، فالأعْلى عبدُ الرَّحمنِ ، والأدْنى ((محمد)) [1497] بنُ عبدِ الرَّحمنِ المذكورِ .
وأمثلَتُه { ظ / 47 أ } كثيرةٌ .
وَمِن المهمِّ [1498] في هذا الفنِّ مَعْرِفَةِ الأَسْماءِ المُجَرَّدَةِ ، وقد جَمَعَها جماعةٌ مِن الأئمَّةِ : فمنهُم مَن جَمَعَها بغيرِ قَيدٍ ، كابنِ سعدٍ في ((الطَّبقاتِ)) ، وابنِ أبي خَيْثَمَة ، والبُخاريِّ في ((تاريخَيْهِما)) [1499] ، وابنِ أبي حاتمٍ في ((الجَرْحِ والتَّعديلِ)) .
ومنهُم مَن أَفردَ الثِّقاتِ [بالذِّكرِ] [1500] ؛ كالعِجْلِيِّ ، وابنِ حِبَّانَ ، وابنِ شاهينَ .
ومنهُم مَن أَفْرَدَ المَجْروحينَ ؛ كابنِ [1501] عديٍّ ، وابنِ حبّانَ أيضاً .
ومنهُم مَنْ تَقيَّدَ بكتابٍ مَخصوصٍ : كـ ((رجال البُخاري)) لأبي نصرٍ الكَلاَباذيِّ ، و ((رجالِ مسلمٍ)) { هـ / 39 أ } لأبي بكرِ بنِ مَنْجَوَيْهِ ، ورجالِهما معاً لأبي الفضلِ بن طاهرٍ ، و ((رجالِ أبي داودَ)) لأبي عليٍّ الجيَّانِي [1502] ، وكذا ((رِجالِ التِّرمذيِّ)) و((رجال النَّسائيِّ)) لجماعةٍ مِن المَغاربةِ ، ورجالِ السِّتَّةِ : الصَّحيحين وأبي داودَ والتِّرمذيِّ والنَّسائيِّ [1503] وابنِ ماجة ؛ لعبدِ الغنيِّ المقدِسيِّ في كتابِه ((الكمالِ)) [1504] ، ثمَّ هذَّبَهُ { ن / 38 ب } المِزِّيُّ في ((تهذيبِ الكَمالِ)) [1505] .
وقد لخَّصْتُهُ ، وزدتُ عليهِ أَشياءَ كَثيرةً ، وسمَّيْتُه ((تهذيبِ التَّهذيب)) ، وجاءَ معَ ما اشتَمَلَ عليهِ من الزِّياداتِ قدْرَ ثُلُثِ الأصلِ .
وَمِن المُهِمِّ أَيضاً معرفةُ الأسماءِ المُفْرَدَةِ ، وقد صنَّفَ فيها الحافظُ أبو بكرٍ أحمدُ بنُ هارونَ البَرديجيُّ ، { أ / 39 أ } فذكرَ أَشياءَ تَعَقَّبوا عليهِ [1506] بعضَها ، { ظ / 47 ب } مِن

1495 () في ((ظ)) و ((ص)) : عيينة .
1496 () ليست في ((هـ)) و ((ص)) .
1497 () زيادة من ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
1498 () في ((ص)) : المبهم .
1499 () في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) : تاريخهما .
1500 () ليست في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
1501 () في ((ظ)) و ((ص)) : كأبي .
1502 () في ((هـ)) : الجباي ، وفي ((ص)) الكلمة غير واضحة .
1503 () في ((ظ)) : والنسائي والترمذي .
1504 () في ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) : الإكمال ، وفي هامش النسخة ((أ)) هو الكمال لا الاكمال كما توهم .
1505 () في ((ن)) : الإكمال .
1506 () في ((ظ)) : عليها .

ذلك قولُه : ((صُغْديُّ بنُ سِنانٍ)) ، أَحدُ الضُّعفاءِ ، وهو بضمِّ [الصَّادِ] (1507) المُهملةِ ، وقد تُبْدلُ سيناً مُهملة ، وسكونِ الغينِ المُعجمةِ ، بعدها دالٌ مُهملةٌ ، ثمَّ ياءٌ كياءِ (1508) النَّسبِ ، وهو اسمُ علمٍ { ب / 32 أ } بلفظِ النَّسبِ ، وليسَ هُو فرداً .

ففي ((الجَرحِ والتَّعديلِ)) لابنِ أَبي حاتمٍ : صُغْديُّ الكوفيُّ ، وثَّقَهُ ابنُ مَعينٍ ، وفرَّقَ بينَه وبينَ الَّذي قَبلَه فضعَّفَهُ .

وفي ((تاريخِ العُقيليِّ)) : صُغْديُّ بنُ عبدِ اللهِ يروي عن قَتادةَ ، قال [العُقيليُّ] (1509) : حَديثُهُ غيرُ محفوظٍ . أهـ (1510) < (1511)

{ ط / 28 ب } وأَظنُّهُ (1512) هُو الَّذي ذكرَهُ ابنُ أَبي حاتمٍ ، وأَمَّا كونُ العُقَيْليِّ ذكرَه في ((الضُّعفاءِ)) ؛ فإِنَّما (1513) { هـ / 39 ب } [هُو] (1514) للحديثِ الذي ذكَرَهُ ، وليستِ الآفةُ منهُ ، بل { ص / 27 ب } [هِيَ] (1515) مِن الرَّاوي عنهُ عَنْبَسَةُ بنُ عبدِ الرحمنِ ، واللهُ أعلمُ .

ومِن ذلك : ((سَنْدَر)) بـ ((بفتح)) (1516) المُهْمَلةِ والنُّون ، بوزنِ جَعْفرٍ ، وهو مولى ((محمد)) (1517) زِنْبَاعٍ الجُذاميِّ (1518) ، له صُحبةٌ وروايةٌ ، [و] (1519) المشهورُ أَنَّه يُكْنَى أَبا عبدِ اللهِ ، وهُو اسمٌ فردٌ { ن / 39 أ } لم يتسمَّ بهِ غيرُه فيما نعلمُ (1520) ، لكنْ ذكرَ أبو موسى في ((الذَّيلِ)) على ((معرفةِ الصَّحابةِ)) لابنِ منده : سَنْدَرٌ (1521) أبو الأسودِ ، وروى لهُ [حديثاً] (1522) ، وتُعُقِّبَ عليهِ ذلك ؛ فإِنَّه (1523) هُو الذي ذكَرَهُ ابنُ منده .

1507() ليست في ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
1508() في ((ص)) : كتاب .
1509() ليست في ((ص)) .
1510() في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) : انتهى .
1511() هذا المقدار ساقط من النسخة ((ط)) .
1512() في ((ب)) : والحق .
1513() في ((ب)) : فإنه .
1514() ليست في ((ب)) .
1515() ليست في ((أ)) .
1516() زيادة من ((ن)) .
1517() زيادة من ((ص)) .
1518() في ((ص)) : بياع الجدامي .
1519() ليست في ((ظ)) .
1520() في ((ظ)) و ((ص)) : يُعلم .
1521() في ((ص)) : مسند .
1522() ليست في ((ص)) .
1523() في ((ص)) : بأنه .

وقد ذكرَ الحديثَ المذكورَ محمَّدُ بنُ الرَّبيعِ [الجِيزيُّ (1524)] (1525) { ظ / 48 أ } في ((تاريخِ الصَّحابةِ الَّذين نَزلوا مِصرَ)) في ترجمةِ سَنْدَرٍ مولى زِنْباع .
وقد حرَّرتُ (1526) ذلك في كتابي (1527) ((في)) (1528) الصَّحابة .

وَكذا معرفةُ الكُنَى المُجرَّدَةِ [و] المُفْرَدَةِ وَ [كذا مَعرِفَةُ] (1529) [(1530)] (1531) الأَلْقابِ ، وهي تارةً تكونُ (1532) { أ / 39 ب } بلفظِ الاسم ، وتارةً ((تكون)) (1533) بلفظِ الكُنيةِ ، و ((قد)) (1534) تقعُ (1535) [نِسبةً (1536)] (1537) [إلى] (1538) عاهَةٍ (1539) ((كالأعمش)) (1540) أَو حِرفةٍ .
وَكذا [مَعْرِفَةُ] (1541) الأَنْسابِ .
وَهي تارةً تَقَعُ إلى القَبائِلِ ، وهي (1542) في المتقدِّمينَ أَكثرُ (1543) بالنِّسبةِ إلى ((أكثر)) (1544) المتأَخِّرِينَ .
وَتارةً إلى الأَوْطانِ ، وهذا (1545) في المتأَخِّرينَ أَكثرُ (((1546) أي)) (1547) بالنِّسبةِ إلى المتقدِّمين .
والنِّسبةُ إلى الوطنِ أَعمُّ مِن أَنْ يكونَ (1548) بلاداً ، أو ضياعاً ، أو سِكَكاً ، { هـ / 40 أ } { ب / 32 ب } أو مُجاوَرَةً وتقع إلى الصَّنائعِ كالخَيَّاطِ والحِرَفِ كالبَزَّازِ (1549) .

(1524) في ((هـ)) : الحيري ، وفي ((ظ)) : الحربي .
(1525) ليست في ((ب)) .
(1526) في ((ص)) : جردت .
(1527) في ((ص)) : كتاب .
(1528) زيادة من ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1529) ليست في ((ص)) .
(1530) ليست في ((أ)) و ((ب)) .
(1531) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) .
(1532) في ((ظ)) : يكون .
(1533) زيادة من ((أ)) .
(1534) زيادة من ((ب)) .
(1535) في ((ص)) : ويقع .
(1536) في ((ظ)) : بسبب .
(1537) ليست في ((ب)) .
(1538) ليست في ((ظ)) .
(1539) في ((ط)) كلمة غير واضحة .
(1540) زيادة من ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) .
(1541) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1542) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ب)) : وهو .
(1543) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) : أكثري .
(1544) زيادة من ((ص)) .
(1545) في ((ط)) : وهي ، وفي ((هـ)) و ((ظ)) : وهو .
(1546) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) : أكثري .
(1547) زيادة من ((ن)) .
(1548) في ((ط)) و ((ب)) : تكون .
(1549) في ((ص)) : كالبزار .

ويقعُ فيها [1550] الاتِّفاقُ والاشتباهُ [1551] ؛ كالأسماءِ [1552] .
وقد تَقعُ الأنْسابُ [1553] ألقاباً ؛ كخالِدِ بنِ مَخلَدٍ القَطوانيِّ ، كانَ كوفيّاً ، ويلقَّبُ بالقَطَوانيِّ [1554] ، وكان يغضَبُ منها [1555] .

وَمِن المُهمِّ أَيضاً مَعْرِفةُ أَسبابِ ذلك ؛ أي : الألقابِ [والنِّسبِ التي باطِنُها على خِلافِ ظاهِرِها] [1556] .
[وَ] [1557] [كَذا] [1558] ((و)) [1559] مَعْرِفَةُ المَوالي مِنْ { ن / 39 ب } أَعْلى [1560] و [مِنْ] [1561] أَسْفَلَ [1562] ؛ بالرِّقِّ ، أو بالحِلْفِ { ط / 29 أ } أو بالإسلامِ ؛ لأنَّ كلَّ ذلك يُطْلَقُ عليهِ مولى ، ولا يُعْرَفُ تمييزُ ذلكَ إلاَّ بالتَّنْصيصِ عليهِ .
وَ ((كذا)) [1563] مَعْرِفَةُ الإِخْوَةِ { ظ / 48 ب } والأَخَواتِ ، وقد صنَّفَ فيهِ القُدماءُ ؛ كعليِّ بنِ المَدينيِّ .
وَمِن المهمِّ أيضاً مَعْرِفَةُ آدابِ [1564] الشَّيْخِ والطَّالِبِ :
ويشتَرِكانِ في :
تصحيحِ النِّيَّةِ ، والتَّطهيرِ [1565] مِن أَعراضِ [1566] الدُّنْيا ، وتَحسينِ الخُلُقِ [1567] .
وينفَرِدُ الشَّيخُ بأَنْ :

- يُسمعَ إذا احْتيجَ إليهِ .
- ولا يُحدِّثُ ببلدٍ فيهِ [مَن هُو] [1568] أَولى منهُ ، بل يُرْشدُ إليهِ .
- ولا يَتْرُكُ إسماعَ أَحدٍ لنيَّةٍ فاسدةٍ .
- وأَنْ يتطهَّرَ ويجْلِسَ بوَقارٍ .

1550() في ((ب)) : فيه .
1551() في ((ط)) : الاشتباه والاتفاق .
1552() في ((ص)) : ويقع فيها الاشتباه كالأسماء والاتفاق .
1553() في ((هـ)) : الأسماء .
1554() في ((هـ)) : القطواني .
1555() الكلمة غير واضحة في ((ظ)) .
1556() ليست في ((هـ)) و ((ص)) .
1557() ليست في ((ص)) .
1558() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) .
1559() زيادة من ((ص)) .
1560() في ((ظ)) : الأعلى .
1561() ليست في ((أ)) و ((ب)) .
1562() في ((ظ)) : الأسفل .
1563() زيادة من ((ص)) .
1564() في ((ب)) : أدب .
1565() في ((أ)) : والتطهر .
1566() في ((ص)) و ((ب)) : أغراض .
1567() في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) : الحال .
1568() ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .

- ولا يُحَدِّثُ قائماً ولا عَجِلاً ، ولا في الطَّريقِ [1569] إلاَّ إِنِ اضطُرَّ [1570] إلى ذلك .
- وأَنْ { ص / 28 أ } يُمْسِكَ عنِ التَّحديثِ إذا خَشِيَ التَّغَيُّرَ [1571] أو النِّسيانَ لمَرَضٍ أو هَرَمٍ .
- { أ / 40 أ } وإذا اتَّخَذَ مَجْلِسَ الإِملاءِ ؛ أَنْ يكونَ لهُ مُسْتَمِلٍ [1572] يقِظٌ .

وينفَرِدُ الطَّالِبُ { هـ / 40 ب } بأَنْ :

- يوقِّرَ الشَّيخَ ولا يُضْجِرَهُ .
- ويُرشِدَ غيرَهُ لِما سَمِعَهُ .
- ولا يَدَعَ الاستفادَةَ لحَياءٍ أو تكبُّرٍ .
- ويكتُبَ ما سمِعَهُ تامّاً .
- ويعتَنِيَ بالتَّقييدِ والضَّبطِ .
- ويُذاكِرَ [1573] بمحفوظِهِ [1574] ليَرْسَخَ [1575] في ذِهْنِه .

وَمِن المهمِّ [أيضاً] [1576] معرفةُ سِنِّ [1577] التَّحَمُّلِ والأداءِ ، والأصحُّ اعتبارُ سنِّ التَّحمُّلِ بالتَّمييزِ ، هذا في السَّماعِ . وقد جَرَتْ عادةُ المحدِّثينَ بإحضارِهِمُ الأطفالَ ((في)) [1578] مجالِسَ الحَديثِ ، { ب / 33 أ } ويكتُبونَ لهُم أَنَّهم حَضَروا . ولابدَّ ((لهم)) [1579] في مثلِ ذلك مِن إجازةِ المُسْمِعِ . والأصحُّ { ن / 40 أ } في سنِّ الطَّالبِ [1580] بنفسِه أَنْ يتأَهَّلَ لذلك .

{ ظ / 49 أ } ويَصِحُّ تحمُّلُ الكافِرِ أَيضاً إذا أَدَّاهُ بعدَ إِسلامِه .

وكذا الفاسِقِ مِن بابِ أَوْلى [1581] إذا أَدَّاهُ بعدَ توبتِه وثُبوتِ عدالَتِه .

1569 () في ((أ)) : طريق .
1570 () في ((هـ)) : إذا .
1571 () في ((أ)) : التغيير .
1572 () في ((ص)) : مشتمل .
1573 () في ((ظ)) : وتذاكر .
1574 () في ((ظ)) : لمحفوظه .
1575 () في ((ظ)) : ليترسخ .
1576 () ليست في ((ن)) و ((ظ)) .
1577 () في ((ط)) : وقت .
1578 () زيادة من ((ن)) و ((ظ)) .
1579 () زيادة من ((ب)) .
1580 () في ((ب)) : الطلب .
1581 () في ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : الأولى .

وأَمَّا الأداءُ ؛ فقد تقدَّمَ أَنَّهِ لا اختصاصَ له بزَمنٍ مُعيَّنٍ ، بل يُقيَّدُ [1582] بالاحتياجِ والتأَهُّلِ لذلك .
وهُو مُخْتَلِفٌ باخْتِلافِ الأشخاصِ .
وقالَ ابنُ خُلاَّدٍ : { ط / 29 ب } إذا [بلَغَ] [1583] الخَمسينَ [1584] ، ولا يُنْكَرُ عندَ الأربعينَ .
وتُعُقِّبَ ((عليه)) [1585] بمَن حدَّثَ قبلَها ؛ كمالكٍ .
وَمِن المهمِّ معرفَةُ صِفَةِ كِتابَةِ الحَديثِ ، وهو أَنْ يكتُبَهُ مُبيَّناً [1586] مفسّراً [1587] ويَشْكُلَ المُشْكِلَ [منهُ] [1588] و [1589] يَنْقُطَهُ ، ويكتُبَ السَّاقِطَ { هـ / 41 أ } في [الحاشيةِ] اليُمنى [1590] ، ما دامَ في السَّطرِ بقيَّةٌ ، وإلاَّ ففي اليُسرى .
وَصفةِ عَرْضِهِ ، وهُو مُقابَلَتُهُ معَ الشَّيخِ المُسمِعِ ، أو معَ ثقةٍ غيرِه ، أو معَ نفسِه شيئاً فشيئاً .
((وَصفةِ سَمَاعِهِ بأن لا يتشاغلُ بما يخلُ به من نسخٍ أو حديثٍ أو نعاسٍ)) [1591] .
وَصفةِ إِسْمَاعِهِ كذلك ، وأَنْ يكونَ ((الذي)) [1592] { أ / 40 ب } ذلك مِن أَصلِهِ الَّذي سمِعَ فيهِ [كِتابَهُ] [1593] ، أو مِن فرْعٍ قُوبِلَ على أَصلِه ، فإِنْ تعذَّرَ ؛ فليَجْبُرْهُ بالإِجازةِ لما خالَفَ إِنْ خالَفَ .
وَصفةِ الرِّحْلةِ فيهِ ، حيثُ يَبْتَدِئُ بحديثِ أَهلِ بلدِهِ فيستوْعِبُهُ ، ثمَّ يرحلُ فيُحَصِّلُ في الرِّحلةِ ما ليسَ عِندَه ، ويكونُ اعتناؤهُ [في أَسفارِهِ] [1594] بتكثيرِ المَسموعِ أَولى [1595] مِن اعتنائِهِ بتكثيرِ الشُّيوخِ .
وَصفة { ن / 40 ب } تَصْنِيفِهِ وذلك إِمَّا { ص / 28 ب } على المسانيدِ [1596] ، بأَنْ يجْمَعَ { ظ / 49 ب } مسنَدَ كلِّ

1582 () في ((هـ)) : مقيد ، في ((ظ)) : بعد .
1583 () ليست في ((ن)) .
1584 () في ((ظ)) : خمسين .
1585 () زيادة من ((ط)) .
1586 () في ((ظ)) : بيناً .
1587 () في ((ص)) و ((أ)) : مفسراً مبيناً .
1588 () ليست في ((ن)) .
1589 () في ((ظ)) : أو .
1590 () ليست في ((ن)) .
1591 () زيادة من ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) ، و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) ، وكلمة نعاس غير واضحة في ((ن)) و ((ط)) .
1592 () زيادة من ((أ)) .
1593 () ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
1594 () ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
1595 () في ((ظ)) : أكثر .
1596 () في ((ص)) : الأسانيد .

صحابيٍّ على حِدَةٍ [1597] ، فإنْ شاءَ رتَّبَهُ على سوابِقِهِم ، وإنْ شاءَ رتَّبَهُ على حُروفِ المُعْجَمِ ، وهو أسهَلُ تناوُلاً .
أَوْ تصنيفِه على الأبْوابِ { ب / 33 ب } الفِقهيَّةِ أو غيرِها ، بأنْ يَجمَعَ في كلِّ بابٍ ما ورَدَ فيهِ ممَّا يدلُّ على حُكمِه إثْباتاً أو نفياً ، والأوْلى أنْ يقتَصِرَ على ما صحَّ أو حَسُنَ ، فإنْ جَمَعَ الجَميعَ فَلْيُبَيِّنْ علَّةَ الضَّعْفِ [1598] .
{ هـ / 41 ب } أَوْ تصنيفِه [1599] على العِلَلِ ، فيذكُرُ المتنَ وطُرُقَهُ ، وبيانَ اختلافِ نَقَلَتِه ، والأحْسَنُ أنْ يرتِّبَها على الأبوابِ ليسهُلَ تناوُلُها .
أَوْ يجمَعُهُ [1600] على الأطْرافِ ، فيذكُرُ طرَفَ الحديثِ الدَّالَّ على بقيَّتِه .
ويجْمَعُ أسانيدَه : إمَّا مستوعِباً ، وإمَّا متقيِّداً [1601] بكُتُبٍ مخصوصةٍ .
وَمِن المُهِمِ { ط / 30 أ } مَعْرِفَةُ سَبَبِ الحَديثِ :
وقَدْ صَنَّفَ فيهِ بَعْضُ شُيوخِ القَاضي أبي يَعْلى [بنِ] [1602] الفَرَّاءِ [الحنبليِّ] [1603] ، وهو أبو حفصٍ العُكْبريُّ .
وقد ذكَرَ الشيخُ تقيُّ الدِّينِ بنُ دَقيقِ العيدِ [أنَّ] [1604] بعضَ أهلِ عصرِه شرعَ في جَمْعِ ذلك ، فكأنَّهُ [1605] ما رأى تصنيفَ العُكْبريِّ المذكور .
وصنَّفوا في غالبِ هذهِ الأنْواعِ على ما أَشَرْنا [1606] إليهِ غَالِباً .
وهِيَ ؛ أي : هذهِ الأنواعُ { أ / 41 أ } المَذكورةُ في هذهِ الخاتمةِ { ن / 41 أ } نَقْلٌ مَحْضٌ ، ظاهِرَةُ التَّعْريفِ ، مُسْتَغْنِيَةٌ عن التَّمْثيلِ .
[وحَصْرُها مُتَعَسِّرٌ] [1607] ؛ فلْتُراجَعْ [1608] لَها مَبْسوطاتُها ؛ لِيَحْصُلَ > الوُقوفُ على حقائِقِها .

1597() في " ص " : حدته .
1598() في " ط " و " هـ " : التضعيف ، وفي " أ " و " ب " : الضعيف .
1599() في " هـ " : يضيفه .
1600() في "ظ " : يجمعها .
1601() في " ن " و " هـ " و " ص " : مقيداً .
1602() ليست في "ظ " .
1603() ليست في " هـ " .
1604() ليست في " ن " .
1605() في " ن " و " هـ " و " ص " و " ب " : وكأنه .
1606() في " هـ " : أثرنا ، وأظنه خطأ .
1607() ليست في "ظ " .
1608() في " هـ " و " ظ " و " ص " : فليراجع .

واللهُ المُوَفِّقُ والهَادي ((إلى الصواب ، و)) (1609) لا إِلَهَ إِلاَّ هُو (1610) ، ((محمد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً و)) (1611) عليهِ توكَّلْتُ وإِليهِ أُنيبُ ، ((ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، والحمد لله رب العالمين)) (1612) [وحسبُنا اللهُ ونِعمَ الوَكيلُ] (1613) .

((والحمد لله رب العالمين ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم)) (1614) .

((والحمد لله رب العالمين ، الحمد لله على الإتمام ، وعلى نبينا أفضل الصلاة وأكمل السلام وصحابته سادتنا الكرام وتابعيهم بإحسان إلى يوم القيامة ، يا حنان يا منان . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً)) (1615)

((والحمد لله رب العالمين)) (1616) .

[وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ و ((علي)) (1617) آلهِ وصحبهِ وسلَّمَ] (1618) < (1619) ، ((تسليما كثيراً إلى يوم الدين ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين)) (1620) .

(1609) () زيادة من ((ن)) .
(1610) () في ((ن)) : الله .
(1611) () زيادة من ((ن)) .
(1612) () زيادة من ((ن)) .
(1613) () ليست في ((ن)) .
(1614) () زيادة من ((ب)) .
(1615) () زيادة من ((ص)) .
(1616) () زيادة من ((هـ)) .
(1617) () زيادة من ((ب)) .
(1618) () ليست في ((ط)) و ((هـ)) .
(1619) () هذا المقدار ساقط من النسخة ((ظ)) .
(1620) () زيادة من ((ب)) .